غق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
16 فبراير 2026م
27 شعبان 1447هـ
العدد 67

غرقى الفساد

لم يعد الغرق في النيل مجرد حادث، إنما نتيجة مباشرة للإهمال وغياب البنية التحتية، حيث تتكرر المآسي بينما تكتفي السلطة بالتعازي بدل المساءلة. وفي الوقت ذاته، تثير عقود صيانة الجسور بملايين الدولارات شبهات فساد وغياب الشفافية، في مفارقة قاسية بين أرواح تُفقد لغياب الجسور، وأموال تُنفق باسمها. هكذا يقف النيل شاهداً على مأساة وطنٍ يدفع فيه المواطن ثمن الإهمال والفساد معاً.

فشل أخلاقي

في لحظة حاسمة من تاريخ السودان، وقف العالم يترقب خطوات وفد حكومة البرهان في قمة الاتحاد الإفريقي، يتابعون بقلق وعين نقدية ما إذا كان هذا البلد الذي عانى طويلاً من الحروب والانقسامات ستختار حكومة الأمر الواقع فيه مسار الإنسانية أم الانصياع لمصالحها العسكرية والسياسية الضيقة. للأسف، لم يقدم الوفد في هذه القمة ما يليق بتاريخ السودان أو بمعاناة شعبه؛ بل أخفق في تقديم رسالته الأخلاقية والدبلوماسية، وبدلاً من أن يكون صوت الضمير والإنسانية، جاء ليعلن استمرار الحرب ويطلب الشرعية لذلك.

إن الحروب التي يعانيها السودان ليست مجرد نزاع سياسي أو صراع على السلطة؛ إنها مأساة إنسانية حقيقية، صورها وفيديوهاتها كانت قد زعزعت ضمائر العالم قبل أن يجلس وفد محي الدين سالم على طاولة الاجتماع التشاوري غير الرسمي لمجلس السلم والامن الافريقي الأطفال الذين فقدوا أهاليهم، الأسر التي نزحت عن قراها، المدنيون الذين باتوا أهدافاً سهلة للانتهاكات، كل هذه المشاهد كانت تتطلب لغة دبلوماسية رصينة، دعوة صادقة للسلام، وإعلانا واضحاً عن التزام الدولة بوقف الانتهاكات وحماية المواطنين.

لكن وفد بورتسودان ذهب إلى أديس أبابا بلغة مختلفة تماماً، لغة تركّز على كسب الشرعية لاستمرار الحرب، وكأن معاناة السودانيين لم تكن على جدول أعماله. هذا التحول، من قضية إنسانية محورية إلى مسعى سياسي ضيق، أوقف أذان العالم عن الاستماع. فالعالم لم يعد يرغب في سماع مبررات لاستمرار القتال، ولم يعد يقبل خطاباً يبرر استمرار القتل والدمار باسم الشرعية. العالم، الذي أفزعته صور الأطفال والنساء والشيوخ الذين يعيشون تحت وطأة الحروب، أصبح يتوق إلى لغة السلام، ويفضل أصوات تقدم حلولاً للمعاناة بدلاً من تلك التي تزيدها تعقيداً

التصريح الأبرز الذي كشف عن حجم الفشل الأخلاقي والسياسي جاء على لسان وزير الخارجية، عندما قال: «السرطان لا يُعالج بالأسبرين وإنما بالبتر». جملة قصيرة لكنها ثقيلة، تتجاوز حدود الدبلوماسية، وتفتح باب الانتقاد الواسع. هذه اللغة التعبوية، الشعبوية، والحادة، لا يجب أن تصدر عن وزير خارجية يمثل دولة لها تاريخ دبلوماسي عريق، خصوصاً في موقف كهذا، حيث يترقب المجتمع الدولي كل كلمة للتأكد من التزام الحكومة بالسلام وحماية شعبها وانهاء معاناته لاجئا ونازحا فالقصص التي ترد من العواصم المجاورة تحكي عن من يموتون في السجون قدون ذنب جنوه سوى فرارهم من الموت ليجدوا موتا بشكل ابشع في انتظارهم.

الخطأ هنا ليس فقط في اختيار الكلمات، بل في الرسالة التي حملتها. إنها رسالة تحاكي منطق الحرب، وتعزز منطق الاستمرار في النزاع، بدلاً من منطق الحلول الإنسانية. بهذا التصريح، أغلق السودان أبوابه في وجه المجتمع الدولي، بينما كان يتعين عليه فتح قلبه ولغته للعالم، يشرح فيه معاناة المواطنين، ويقدم خطة واضحة للسلام، ويعيد للاتحاد الإفريقي الثقة في جدية البلاد في الالتزام بوقف النزاع

في المقابل، شهدت اديس ابابا بالتزامن التقدير الكامل لوفد «صمود» السودان بقيادة د.عبد الله حمدوك، الذي عومل معاملة الرؤساء. هذا التقدير لم يأتِ من فراغ؛ بل جاء نتيجة لغة الوفد الدبلوماسية الرصينة، التي ركّزت على السلام، وحمت حقوق الإنسان، ووضعت مصلحة السودانيين على رأس أولوياتها. افريقيا والعالم هنا أعطوا رسالة واضحة: نحترم من يسعى لإنهاء الحرب، ومن يضع الإنسانية قبل السياسة والمصالح الضيقة

إن ما حدث في قمة الاتحاد الإفريقي ليس مجرد فشل دبلوماسي، بل هو اختبار أخلاقي. فالسياسة قد تتغير، والحكومات قد تتبدل، لكن المعايير الأخلاقية تبقى ثابتة. الشعب السوداني، الذي يعاني منذ سنوات من النزاعات الداخلية، يحتاج إلى صوت واضح وموقف مسؤول من قيادته، لا إلى خطاب يحاول التهرب من المسؤولية أو الاستمرار في الحرب تحت ذرائع الشرعية.

أخطاء حكومة الامر الواقع في هذه القمة تكشف أيضًا عن أزمة أعمق في فهم الدولة لدورها أمام المجتمع الدولي. فحين يختار المسؤولون لغة الحروب ويغلقون الأبواب أمام منطق السلام، فإنهم لا يضرون بالعالم فحسب، بل يضرون بمصالح السودان ومستقبله. الشرعية الدولية لا تُمنح لمن يطلبها بالحرب، بل لمن يسعى لإحلال السلام، ولمن يحمي شعبه من العنف والانتهاكات.

إن التاريخ سيذكر أن لحظة القمة كانت اختبارًا حقيقيًا للقيادة السودانية، وموقفًا أخلاقيًا لم يُحسن استغلاله. ولكن التاريخ سيذكر أيضًا أن هناك من كان يمثل ضمير السودان وواقعه الإنساني، من خلال لغة السلام والعمل المسؤول، وهو ما جسده وفد التحالف المدني لقوى الثورة « صمود». هذا التباين بين خطاب الحرب وخطاب السلام يمثل درسا مهماً لكل قادة السودان: الشعب يحتاج إلى قيادة تحمي حياته وكرامته قبل أي حسابات سياسية.

قمة الاتحاد الإفريقي كانت فرصة ذهبية لإظهار الالتزام بالسلام ولكن للأسف، ذهب وفد حكومة الامر الواقع إلى القمة بخطاب خاطئ، جعله يغلق الأبواب أمام العالم، بينما ذهب وفد «صمود» بلغة السلام، فتح بها القلوب والأبواب. في السياسة والدبلوماسية، الاختيار بين الحرب والسلام ليس مجرد كلام، بل هو انعكاس للقيم والأخلاق. واليوم، التاريخ سيسجل أن موقف السودان في هذه القمة كان اختباراً صارماً لمصداقية قيادته، ودرجة اهتمامه بالشعب قبل أي مصالح أخرى.

السودان أمام مفترق طرق: إما أن يواصل السير في درب الحرب، ويخسر ثقة العالم وحقوق شعبه، أو أن يتعلم من أخطائه، ويتبنى لغة السلام والعمل الإنساني، ويضع الإنسان السوداني في قلب كل قرار. وفي هذه اللحظة

الغلاف

وجهات نظر

«39» حيث بكى القاتل القتيلة
الاتحاد الافريقي .. وفد السودان يحصد الاستهجان والقمة تجمع على « الوقف الفوري للنار»
عثمان فضل الله 11

كيف تتحول الحرب إلى مشروع لتصفية الدولة؟
حيدر المكاشفي 21

إفريقيا وموجة الانقلابات:
صراع التشريع والمصالح الجيوسياسية
د. عصام الدين عباس أحمد 24

الجيش السوداني:
ما بين ميزان الدولة وموازين الصراع (2)
محمد الأمين عبد النبي 31

الهجـوم على القــوى المدنيــة..
صراع الشرعية لا صراع السلاح
الهادي الشواف 56

من الانتقام إلى الإقصاء
قراءة في سيكولوجيا خطاب البرهان تجاه قادة صمود
أحمد عثمان محمد المبارك 59

السودان: من الدولة الريعية إلى اقتصاد الحرب
رحلة سبعين عامًا من التآكل المؤسسي
عمر سيد احمد 61

كيف يمكن أن تنجح الهدنة؟
وئــام كمال 67

حكاية بيئية (25) أم نعيــــم
محمد أحمد الفيلابي 83

غرقى في بحر الفساد:
مآسي النيل بين الرفاسات والصفقات المشبوهة
04

كردفان تنزف..
آلاف الأسر تغادر تحت وطأة الخوف
08

مراجعات
د. على الحاج وحزب المؤتمر الشعبى
18

الحزب الشيوعي السوداني:
وقف الحرب مرهون بتوافق الرباعية الدولية
38

جنوب كردفان..
استهداف المستشفيات يعمق المأساة
40

رئيس الوزراء..
مرآة زائفة لسودان بلا أمل
43

إنفجار «الكتلة الديمقراطية» تصدعات علنية تربك معسكر الجيش
46

الجيش الموحد
«بنتاغون» أوروبا يعيد رسم عقيدتها الدفاعية.. نهاية عصر المظلة الأميركية؟
49

« محرقة آل مردوخ»..
كيف دمّر إمبراطور الإعلام كل ما أحب في سبيل السلطة؟
53

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

غرقي في بحر الفساد:

مآسي النيل بين الرفاسات والصفقات المشبوهة

ملخص

تتواصل مآسي الغرق المتكررة في السودان، بدءًا من فاجعة المناصير عام 2018 التي فقد فيها أطفال حياتهم أثناء عبورهم إلى المدرسة، وصولًا إلى حوادث حديثة في شندي والنيل الأبيض أودت بحياة عشرات المدنيين. وتعكس هذه الكوارث واقعًا مأساويًا من الإهمال وغياب أبسط وسائل السلامة، حيث تتحول وسائل النقل النهرية التقليدية إلى مصائد موت للفقراء.

تشير الوقائع إلى أن غياب الجسور والبنية التحتية الآمنة يدفع المواطنين لاستخدام «الرفاسات» الخطرة، ما يؤدي إلى خسائر بشرية متكررة، خاصة بين النساء والأطفال. ورغم تعازي المسؤولين وتعهداتهم بعدم تكرار المآسي، يرى المقال أن هذه التصريحات لا تعالج جذور الأزمة المرتبطة بسوء الإدارة وضعف التخطيط والإهمال المستمر.

الربط بين هذه الكوارث وملف الفساد، خاصة في مشاريع البنية التحتية، مثل عقد صيانة جسر الحلفايا بقيمة 11 مليون دولار، والذي أُبرم دون عطاءات عامة، ما أثار اتهامات بالمحسوبية وغياب الشفافية. كما أشار ناشطون إلى ارتباط الشركة المنفذة بشخصيات نافذة من النظام السابق، ما يعزز الشكوك حول استغلال المشاريع العامة لتحقيق مكاسب خاصة.

تكرار مآسي الغرق ليست مجرد حوادث عرضية، بل نتيجة مباشرة لفساد مزمن وسوء إدارة، حيث تُهدر الموارد في صفقات مشبوهة بدلًا من حماية أرواح المواطنين. وفي ظل استمرار الحرب وتدهور الخدمات، تبقى حياة السودانيين مهددة بين الإهمال والفساد، في بلد أصبحت فيه الكوارث جزءًا من واقع يومي مؤلم.

في أغسطس من عام 2018، انفتح في ذاكرة السودان جرح لا يندمل؛ حين ابتلع النيل صغارًا في منطقة المناصير، وهم يعبرون إلى مدارسهم، حالمين بيوم عادي يشبه أحلامهم الصغيرة. كانت الفاجعة أكبر من أن تُروى، وأقسى من أن تُحتمل؛ وظل السودانيون يرددون بحزن بالغ صورة تلك الأم المكلومة التي فقدت أربعة من فلذات كبدها، وهي تحتضن رضيعتها وتهمس بوجع يمزّق القلوب: «دي الفضلت لي».

غير أن الفواجع في السودان لا تأتي فرادى؛ بل تُسلّم إحداها إلى أخرى، كأنها حلقات في سلسلة الإهمال الطويلة. فغرق مركب ليس إلا تمهيدًا لغرق آخر في ذات نهر اللامبالاة، حيث تغيب أبسط مقومات السلامة، وتعلو مقولة «توكل» بلا تعقّل، وكأن الأخذ بالأسباب ترف لا ضرورة.

في محلية شندي، بين طيبة الخواض وديم القراي، مضى أكثر من سبعة وعشرين نفسًا إلى مصير موجع، بينهم نساء وأطفال وكبار سن، بعدما انقلب بهم مركب نهري في عرض الماء. انتُشل بعضهم من بين أنياب النهر، ونجا قليلون، فيما ظل آخرون في عداد الغياب، تتعقبهم عيون الأهالي وفرق الإنقاذ على ضفاف أثقلها الانتظار. كانوا يعبرون لأداء واجب عزاء، فإذا بالنيل يقيم لهم عزاء آخر في وطن تتناثر خيام مآتمه على امتداد جغرافيته.

ولم تكد مأساة نهر النيل تبلغ خاتمتها حتى دوّى خبر جديد من ود الزاكي بمحلية القطينة في ولاية النيل الأبيض. قارب «رفاس» تقليدي، يحمل عابرين من الصوفي غرب النيل إلى ود الزاكي شرقًا، انقلب هو الآخر، فحصد أرواح أربعة، بينهم ثلاث نساء، وترك ثمانية بين مفقود ومترقب. وهكذا تتكاثر الأرقام، وتتحول الأرواح إلى إحصاءات، في بلاد أنهكها ضعف وسائل النقل وغياب الالتزام بشروط السلامة. إنهم ضحايا «الرفاسات» أو، إن شئنا الدقة، موتى الإهمال.

ووفق ما أوردته وكالة الأنباء السودانية «سونا»، فقد قدّم رئيس مجلس السيادة الانتقالي، القائد العام للقوات المسلحة، الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، واجب العزاء في ضحايا حادثة ديم القراي – طيبة الخواض، معربًا عن تضامنه مع الأسر الثكلى، ومؤكدًا أن ما حدث «مشيئة الله وكلها أقدار»، مع التعهد بعدم تكرار المآسي ومعالجة الأخطاء البشرية وتوفير الخدمات الضرورية.

غير أن الأقدار، وإن كانت حقًا، لا تُغني عن واجب الحيطة، ولا تُسقط مسؤولية التدبير. فالأوطان لا تُصان بالتعازي وحدها، ولا تُجفف دموعها بالتصريحات، بل تُحمى بإرادة تُعلي قيمة الإنسان، وتُحسن الأخذ بالأسباب، حتى لا يبقى النيل شاهدًا متجددًا على حكايات الغرق، ولا تتحول ضفافه إلى سجل مفتوح لأسماء كان يمكن أن تواصل الحياة.

في أروقة السلطة، يتعهد رئيس مجلس السيادة بعدم تكرار المآسي ومعالجة الأخطاء البشرية، وليست بعيدًا عن سياق ذلك أن من حصدت أرواحهم المراكب التقليدية، حدث ذلك لغياب «الجسور الرابطة بين ضفاف الأنهار».

في بلد تتشابك فيه مصالح السلطة مع مصالح الأفراد، ويبدو الفساد فيه شريكًا دائمًا في إدارة المشاريع الكبرى، يتجلى السؤال الأبرز: من يقف وراء العقود الضخمة والتجاوزات المستمرة؟

وفي وقت يتزايد فيه التساؤل حول من هو إبراهيم بلة، الرجل الذي استحوذ على عقد صيانة جسر الحلفايا بمبلغ 11 مليون دولار، في صفقة أعادت صياغة التعبير الشعبي من «ما عدا سوبا والحلفايا» إلى «ما عدا الكيزان»، أثار توقيع هيئة الطرق والجسور لعقدين مع شركتي إتقان للاستشارات الهندسية وللإنشاءات لإعادة تأهيل الجسر موجة عارمة من الجدل والانتقادات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وسط اتهامات صريحة بغياب الشفافية وتجاوز الضوابط القانونية المنظمة للمشاريع القومية.

وقد بلغت قيمة التعاقد المعلنة نحو 11 مليون دولار، ما يعادل قرابة 42 تريليون جنيه سوداني، وهي تكلفة اعتبرها مراقبون باهظة جدًا لعملية «إعادة التأهيل». وما زاد من حدة الانتقادات هو إبرام الصفقة عبر «التعاقد المباشر» دون طرح عطاءات عامة أو فتح باب المنافسة بين شركات المقاولات، وهو الإجراء الذي تتبعه الدول التي تعتمد معايير الحوكمة لضمان جودة العمل، تقليل التكلفة، ومنع الاختلاس.

بدأت شركة إبراهيم بلة العمل في صيانة الجسر حتى قبل توقيع العقود مع الحكومة، وصاحب الشركة كان متعهد صيانة الجسور في حقبة نظام البشير المخلوع، كما كشف ناشطون أن ابنه، الذي وقع العقود، هو صهر نائب الرئيس المعزول عثمان محمد طه.

في الوقت الذي تغمر فيه المياه أجساد السودانيين بالغرق، تتحول عمليات إعادة صيانة الجسور التي دمرتها الحرب إلى باب آخر من أبواب الفساد وأموال تُضخ في جيوب «المحاسيب»، أولئك الذين جعلوا من الحرب نفسها آلية أخرى لتضخيم الأموال في حساباتهم الخاصة.

أكثر من عشرين سودانيًا وسودانية قضوا غرقًا، وغمرهم الموت، والحدث نفسه يتحول إلى مجرد أداة لتعزيز «النفوذ» السياسي، حيث يتقاطر السياسيون يسبقهم توصيف كونهم «منقذين»، يطلبون المزيد من الدعم والمزيد من هتافات المناصرين، كوهْم آخر في بلد حقيقتها الوحيدة أن أرخص ما فيها أرواح شعبها، الذي يموت بقصف الطيران من السماء، وتنتاشه المدافع في اليابس، وحين ينزل البحر تغمره المياه، كموت رحيم في أرض لا تهبهم غيره

كردفان تنزف..

آلاف الأسر تغادر تحت وطأة الخوف

ملخص

وصل آلاف النازحين الفارين من العنف في جنوب كردفان إلى مدينة كوستي بعد رحلة طويلة، في «مسير شاق يجسد حجم المعاناة والألم جراء قسوة الحرب وشدة الحصار». وأوضح المواطن معاوية عبد الله أن «مخيمات النزوح تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة، وتعاني نقصًا حادًا في الدواء والغذاء».

يعاني الأطفال وكبار السن من الأمراض وسوء التغذية، حيث أشار المواطن صلاح مصطفى إلى أن «الأطفال يعانون من سوء التغذية نتيجة الجوع وتفشي الأمراض، مثل الملاريا والكوليرا وحمى الضنك والحصبة». كما أفادت منظمة الصحة العالمية أن جنوب كردفان تعرضت لهجمات على ثلاث منشآت صحية خلال أسبوع، ما أسفر عن مقتل أكثر من 30 شخصًا.

أعلنت المنظمة الدولية للهجرة أن «أكثر من 115 ألف شخص نزحوا من كردفان بين أكتوبر الماضي وبداية فبراير الجاري»، في ظل تصاعد المعارك بين الجيش وقوات الدعم السريع، فيما وثّق المفوض السامي لحقوق الإنسان مقتل نحو 90 مدنيًا وإصابة 142 آخرين في ضربات بطائرات مسيّرة.

حذرت اليونيسف من أن «الوقت ينفد أمام الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية»، مؤكدة أن الجوع الشديد وسوء التغذية يصيبان الأطفال الأصغر سنًا والأكثر ضعفًا. وأوضح ممثل منظمة الصحة العالمية أن البلاد «تواجه تفشي عدة أوبئة، بينها الكوليرا والملاريا وحمى الضنك والحصبة، إضافة إلى سوء التغذية».

وصل آلاف النازحين الفارين من جحيم العنف والقتال في ولاية جنوب كردفان إلى مدينة كوستي بولاية النيل الأبيض، بعد رحلة طويلة استغرقت مئات الأميال، في مسير شاق يجسد حجم المعاناة والألم جراء قسوة الحرب وشدة الحصار الذي فرضته قوات الدعم السريع والحركة الشعبية على مناطق واسعة، قبل فك الحصار عن مدينتي كادقلي والدلنج.

وأبلغ شهود عيان «أفق جديد» أن النازحين يعيشون أوضاعًا إنسانية بالغة الهشاشة والتعقيد، في ظل انعدام المأوى والنقص الحاد في الغذاء والدواء ومياه الشرب النظيفة.

وبحسب الشهود، وصل أكثر من 7 آلاف نازح من منطقتي «القوز» و«هبيلة» بسبب اشتداد المعارك هناك، والقصف العشوائي الذي دمّر الأسواق والمستشفيات.

وقال المواطن معاوية عبد الله، الذي وصل مع أسرته إلى مدينة كوستي، إن مخيمات النزوح تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة، وتعاني نقصًا حادًا في الدواء والغذاء.

وأوضح في حديثه لـ«أفق جديد» أن الأسر داخل المخيمات تعيش أوضاعًا سيئة وتحتاج إلى مساعدات إنسانية عاجلة، مشيرًا إلى أن الأطفال وكبار السن هم الأكثر تضررًا من النزوح ومآسيه.

من جهته، قال المواطن صلاح مصطفى إن الأطفال يعانون من سوء التغذية نتيجة الجوع وتفشي الأمراض، مثل الملاريا والكوليرا والملاريا وحمى الضنك والحصبة، إضافة إلى سوء التغذية.

وأشار في حديثه لـ«أفق جديد» إلى أن مخيمات النزوح في ولاية النيل الأبيض بحاجة ماسة إلى الخدمات الأساسية المنقذة للحياة، خاصة في مجالات الصحة والتغذية ومياه الشرب الآمنة، إضافة إلى الدعم النفسي والاجتماعي والتعليم.

وأفادت المنظمة الدولية للهجرة بنزوح أكثر من مائة ألف شخص من إقليم كردفان خلال ما يزيد على ثلاثة أشهر، في ظل تصاعد وتيرة العنف بين الجيش وقوات الدعم السريع مع اقتراب الحرب من عامها الثالث.

وقالت المنظمة، في بيان تلقته «أفق جديد»، إن أكثر من 115 ألف شخص نزحوا من كردفان بين أكتوبر الماضي وبداية فبراير الجاري.

واشتدت المعارك في كردفان بعد أن أحكمت قوات الدعم السريع سيطرتها على إقليم دارفور المجاور في نهاية أكتوبر. ويُعد إقليم كردفان غنيًا بالأراضي الزراعية والنفط، كما يمثل طريقًا حيويًا يربط بين دارفور في الغرب والعاصمة الخرطوم ومدن شرق السودان الواقعة تحت سيطرة الجيش السوداني.

وبحسب بيان المنظمة، «تم تسجيل أكبر عدد من النازحين في ولاية شمال كردفان، تليها ولاية النيل الأبيض، ثم ولاية جنوب كردفان».

وأكد المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، فولكر تورك، خلال جلسة لمجلس حقوق الإنسان خُصصت للسودان، أنه «خلال أسبوعين، حتى السادس من فبراير، وبحسب توثيق قام به مكتبي، قُتل نحو 90 مدنيًا وأصيب 142 آخرون في ضربات بطائرات مسيّرة شنتها قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية».

وأفادت منظمة الصحة العالمية بأن ولاية جنوب كردفان تعرضت لهجمات استهدفت ثلاث منشآت صحية خلال الأسبوع الأخير، ما أسفر عن مقتل أكثر من 30 شخصًا.

وأدت موجات النزوح الضخمة، بحسب الأمم المتحدة، إلى زيادة خطر المجاعة في شمال دارفور بسبب التدفق الكثيف للمدنيين، ما أسفر عن استنزاف موارد وقدرات المجتمعات المحلية، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد.

وحذرت الأمم المتحدة مرارًا من احتمال تكرار سيناريو الفاشر في مدن كردفان مع احتدام القتال بين الجيش وقوات الدعم السريع.

«أكثر من 115 ألف شخص نزحوا من كردفان بين أكتوبر الماضي وبداية فبراير الجاري»

«الوقت ينفد أمام الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية».

معاناة الأطفال

حذرت الأمم المتحدة من أن الوقت ينفد أمام الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في السودان، داعية العالم إلى التوقف عن غض الطرف عن المأساة.

وتتفاقم المجاعة في إقليم دارفور غربي السودان، بحسب ما حذر خبراء مدعومون من الأمم المتحدة

«مخيمات النزوح تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة، وتعاني نقصًا حادًا في الدواء والغذاء».

الأسبوع الماضي، في وقت خلّفت فيه الحرب المستمرة بين الجيش وقوات الدعم السريع ملايين الجياع والنازحين المحرومين من المساعدات.

وأشار خبراء الأمن الغذائي العالمي إلى تجاوز عتبة المجاعة، التي تدل على تفشي سوء التغذية الحاد، في منطقتين إضافيتين بشمال دارفور هما أم برو وكرنوي.

وقال المتحدث باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ريكاردو بيريز، إن الوضع يتدهور يومًا بعد يوم بالنسبة للأطفال، محذرًا من أن «الوقت ينفد أمامهم».

وأوضح، خلال مؤتمر صحافي في جنيف، أن أكثر من نصف الأطفال في أجزاء من شمال دارفور يعانون من سوء التغذية الحاد. وأضاف أن «الجوع الشديد وسوء التغذية يصيبان الأطفال أولًا: الأصغر سنًا والأكثر ضعفًا، وهو أمر ينتشر في السودان».

وحذر من أن ارتفاع درجات الحرارة، والإسهال، والتهابات الجهاز التنفسي، وضعف التغطية بالتطعيم، ومياه الشرب غير الآمنة، وانهيار النظام الصحي، تحوّل أمراضًا قابلة للعلاج إلى «أحكام بالإعدام» بحق أطفال يعانون أصلًا من سوء التغذية.

ونبه إلى أن «القدرة على الوصول الإنساني تتضاءل، والتمويل شحيح إلى حد يبعث على اليأس، فيما يشتد القتال. يجب السماح بوصول المساعدات الإنسانية، وعلى العالم أن يتوقف عن غض الطرف عن أطفال السودان».

من جانبه، قال ممثل منظمة الصحة العالمية في السودان، شبل صهباني، إن البلاد «تواجه تفشي عدة أوبئة، بينها الكوليرا والملاريا وحمى الضنك والحصبة، إضافة إلى سوء التغذية».

وأضاف أن العاملين في القطاع الصحي والبنية التحتية الصحية باتوا في مرمى النيران بشكل متزايد. ومنذ اندلاع الحرب، تحققت منظمة الصحة العالمية من وقوع 205 هجمات على مرافق الرعاية الصحية، ما تسبب في مقتل 192 شخصًا وإصابة المئات.

وأشار إلى أن الهجمات تزداد دموية عامًا بعد عام؛ ففي عام 2025، تسبب 65 هجومًا في سقوط 162 قتيلًا، فيما أسفرت أربع هجمات خلال أول 40 يومًا من العام الجاري عن مقتل 66 شخصًا، مع تصاعد حدة القتال في جنوب كردفان.

وقال صهباني: «علينا أن نتحرك بشكل استباقي، وأن نخزّن الإمدادات مسبقًا، وأن ننشر فرقنا على الأرض لنكون مستعدين لأي طارئ، لكن كل هذا التخطيط للطوارئ ليس سوى قطرة في بحر».

ومنذ أبريل 2023، يخوض الجيش السوداني وقوات الدعم السريع حربًا بسبب خلافات بشأن دمج الأخيرة في المؤسسة العسكرية، ما أدى إلى واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، وأسفر عن مقتل عشرات الآلاف ونزوح نحو 13 مليون شخص، إضافة إلى تفشي المجاعة في عدة مناطق من البلاد.

«39» حيث بكى القاتل القتيلة

الاتحاد الافريقي .. وفد السودان يحصد الاستهجان والقمة تجمع على « الوقف الفوري للنار»

عثمان فضل الله

ملخص

يتناول المقال القمة الـ39 للاتحاد الإفريقي في أديس أبابا وسط تركيز خاص على الأزمة السودانية، حيث خاضت حكومة بورتسودان معركة دبلوماسية تتعلق بالشرعية واستعادة عضوية السودان المجمّدة. وشهدت القمة انقساماً بين الدول الإفريقية حول الاستماع لوفد الحكومة، قبل أن ينجح تيار تقوده مصر والجزائر في تمرير موقف يتيح عرض وجهة النظر السودانية، ضمن مقاربة أوسع لملف الدول المعلّقة عضويتها.

يشير الكاتب إلى بروز توافق إفريقي واضح على أنه لا حل عسكري للحرب، مع دعوات صريحة لوقف فوري لإطلاق النار، وحماية المدنيين، وإطلاق عملية سياسية سودانية شاملة. وأكدت دول مؤثرة مثل نيجيريا ومصر أن استمرار الحرب يهدد استقرار المنطقة، محذرة من أي خطوات قد تُفسر كمنح شرعية لطرف دون آخر، ومشددة على ضرورة الالتزام بمبادئ الاتحاد الإفريقي لاستعادة المسار الدستوري.

يوضح الكاتب أن خطاب وزير الخارجية السوداني واجه انتقادات وتحفظات من دبلوماسيين أفارقة، الذين اعتبروا أنه لا يعكس الواقع الميداني، خاصة مع حديثه عن اقتراب نهاية الحرب رغم تعدد مراكز القوة المسلحة. ووصف بعض المراقبين الخطاب بأنه "دبلوماسية إنكار"، إذ تجاهل تعقيدات المشهد العسكري والسياسي، ما أضعف أثره وأثار استياء حتى داخل الوفد السوداني نفسه.

يختتم بأن الاتحاد خرج برسالة واضحة: وقف الحرب فوراً، ورفض الاعتراف بأي حكومات موازية، ودعم مسار سياسي وطني بقيادة سودانية ورعاية إفريقية. ورغم عدم التوصل إلى حل نهائي، شكلت القمة محطة مهمة وضعت الأطراف السودانية أمام اختبار حاسم: إما استثمار الزخم الإفريقي والدولي لإنهاء الحرب، أو استمرار النزاع الذي جعل السودان أكبر كارثة إنسانية في القارة.

"انتصر السودان، وخسرت أطراف الحرب"

- صحافية نيجيرية مورينيكي أومابويجي

سيظل الرقم 39، الذي حملته قمة الاتحاد الإفريقي المنتهية أمس الأحد بعد خمسة أيام متواصلة، رقماً محفوراً في الذاكرة السياسية السودانية. ففي تلك القاعات الهادئة ظاهراً، خاضت حكومة بورتسودان معركتها الأهم: معركة الشرعية، العقدة التي باتت تحرك خطاباتها وتحدد مسافاتها مع الجميع. لم يكن دخول وزير الخارجية السفير محي الدين سالم إلى مباني مجلس السلم والأمن الإفريقي يوم الخميس حدثاً عابراً، بل لحظة مثقلة باستقطاب حاد سبقها، وانقسام صريح حول سؤال واحد: هل يُستمع إلى صوت السودان أم يُترك معلقاً خارج القاعة؟

داخل الكواليس، تشكلت ثلاثة اتجاهات متصارعة: تيار رأى أن الاستماع لوجهة النظر السودانية ضرورة لا غنى عنها قبل أي قرار بشأن إعادة تنشيط العضوية المجمّدة؛ وآخر اعتبر أن بورتسودان لا تمثل السودان، وأن حضور طرف واحد من أطراف الحرب يزج بالاتحاد في مربع الاصطفاف؛ وثالث حسم أمره قانونياً، مؤكداً أن النقاش من الأساس غير مطروح، طالما أن التجميد استند إلى المادة (30) من القانون التأسيسي لعام 2000، التي لا تسقط حتى لو حسمت الحرب لصالح طرف على حساب آخر.

انتهت الجولة بانتصار التيار الأول، بقيادة مصر وبدعم من الجزائر ودول من غرب أفريقيا، سعت .كما قال دبلوماسي رفيع من بنين لـ«أفق جديد» . إلى هدف أبعد: مقاربة شاملة لملف الدول المجمّدة عضويتها، إلى جانب السودان، وهي مالي، بوركينا فاسو، النيجر، مدغشقر، وغينيا-بيساو.

بهذا المناخ المشحون افتتحت القمة أعمالها، فيما كانت الظلال تتحرك خارج الأضواء. تحركات خجولة لـ«تحالف تأسيس» وصلت إلى أديس أبابا بوفد ضم وزير الصحة في حكومة نيالا د. علاء الدين نقد، وقيادي حركة العدل والمساواة أحمد تقد لسان. وبموازاة ذلك، كان هناك وفد لم تطأ أقدامه مبنى الاتحاد، لكنه فرض حضوره بقوة في حسابات القاعة: وفد التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود»، بقيادة رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك، وضم بابكر فيصل، وخالد عمر يوسف، وبكري الجاك، وشهاب إبراهيم الطيب.

مواقف ثلاث ووفود ثلاث

تلك المواقف الثلاث والوفود الثلاث جعلت

"أي انحياز، مهما كانت ذرائعه، سيقوض مصداقية الاتحاد الإفريقي"

- وزير الخارجية النيجيري يوسف مايتاما توغار

القمة الأفريقية رقم 39 اجتماعا غير روتينيا بل؛ كانت مشهداً حياً للحزن والغضب والرسائل المبطنة. في كلمته أمام اجتماع وزراء خارجية مجلس السلم والأمن الإفريقي، بدا صوت نيجيريا حادًا وواضحًا تجاه ما يجري في السودان. قال وزير الخارجية النيجيري يوسف مايتاما توغار الذي حصلت « أفق جديد» على نص كلمته إن المشهد السوداني بالغ التعقيد، وقد تحوّل إلى ساحة دمار شامل، فُقدت فيها الأرواح ودُمّرت الممتلكات على أيدي أطراف النزاع، محذرًا من أن أي انحياز — مهما كانت ذرائعه — سيقوض مصداقية الاتحاد الإفريقي ويفقده دوره كبوصلة أخلاقية وسياسية للقارة.

وأكد الوزير أن لا حل عسكريًا قابلًا للاستمرار في السودان، وأن الرهان على السلاح لن ينتج سوى إطالة أمد الحرب وتعميق المأساة. ودعا أطراف القتال إلى تقديم المصلحة العليا للشعب السوداني، والاستجابة لتطلعاته المشروعة في السلام واستعادة النظام الديمقراطي، بدل الارتهان لمنطق الغلبة والقوة.

وحذّر توغار من خطورة تعدد مسارات السلام والمبادرات الوسيطة، معتبرًا أنها تمنح أطراف النزاع انطباعًا مضللًا بوجود دعم دولي لمواقف غير مقبولة، وتفتح الباب أمام تفسيرات متناقضة تشجع على التعنت والتصعيد. وأكد أن على هذا المجلس أن يتجنب أي موقف قد يُفهم على أنه إضفاء شرعية على أي من أطراف الحرب، لأن ذلك لا يعقّد التفاوض فحسب، بل قد يدفع البلاد نحو التفكك.

وفيما يتعلق بملف عضوية السودان في الاتحاد الإفريقي، شدد الوزير النيجيري على أن للاتحاد معايير راسخة لا تقبل الالتفاف، وأن إعادة أي دولة عُلقت عضويتها بسبب تغيير غير دستوري للسلطة لا يمكن أن تتم إلا بعد استيفاء تلك الشروط، بعيدًا عن الضغوط السياسية أو الحسابات الظرفية.

هكذا جاءت الرسالة النيجيرية: لا انحياز، لا شرعنة للحرب، ولا قفز فوق القواعد. سلامٌ يُبنى على توافق وطني، أو لا سلام على الإطلاق.

وفي ذات في الجلسة التشاورية، رسم وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي ملامح الدور الذي ترى فيه القاهرة نفسها ضامنًا للاستقرار لا وسيطًا عابرًا. مؤكدا أن هذه الجلسة تمثل مساحة نادرة للحوار المباشر بين مجلس السلم والأمن الإفريقي والحكومة السودانية، مشددًا على أن استقرار السودان لم يعد شأنًا داخليًا، بل ضرورة إقليمية ملحّة

"استقرار السودان لم يعد شأنًا داخليًا، بل ضرورة إقليمية ملحّة"

- وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي

لاحتواء تمدد الفوضى والسلاح وتصاعد التهديدات الإرهابية عبر الحدود. وأعرب عن تطلع بلاده لأن تفضي هذه المشاورات إلى رؤية مشتركة تُمهّد الطريق لإنهاء النزاع واستعادة الاستقرار.

واستعرض عبد العاطي ثوابت الموقف المصري: دعم وحدة السودان وسلامة أراضيه، وصون مؤسساته الوطنية، ورفض أي مساع لتقسيمه أو المساس بسيادته. وجدد إدانة القاهرة للانتهاكات التي شهدتها الفاشر وكردفان، مؤكدًا تضامن مصر الكامل مع الشعب السوداني، والدفع نحو وقف شامل لإطلاق النار، ومسار إنساني فعّال يضمن وصول المساعدات دون عوائق. وفي الوقت نفسه، شدد على تهيئة الظروف لعملية سياسية جامعة بملكية سودانية خالصة، مع دعم جهود الآلية الرباعية الدولية وتعزيز التنسيق بين مختلف المسارات الإقليمية والدولية.

خطاب المتناقضات

وفي الاتجاه ذاته، قدّم وزير خارجية السودان إحاطة لأعضاء المجلس حول تطورات الأوضاع الميدانية والإنسانية، مستعرضًا حجم التحديات والجهود المبذولة للتعامل معها، ومعبّرًا عن تطلع حكومته إلى تكثيف التنسيق والتشاور مع المجلس خلال المرحلة المقبلة، دعمًا لمسار التهدئة، وتعزيزًا للعمل الإنساني، وتمهيدًا لعملية سياسية شاملة تُعيد للسودان أمنه واستقراره.

غير أن دبلوماسيون افارقة تحدثت لهم « افق جديد» حول مادار في الجلسة التشاورية وجهوا نقدا لاذعا لخطاب وزير الخارجية السوداني مبدين استغرابهم بان السفير محي الدين سالم يعد من الدبلوماسيين السودانيين أصحاب الخبرة في التعامل مع المنظمات الدولية والإقليمية وخاصة الاتحاد الافريقي، معتبرين ان خطابه جاء خارج السياق العام الذي حكم النقاش داخل القاعة. اذ لم يتجاوز في جوهره كونه محاولة لإعادة تسويق رواية رسمية فقدت تماسها مع الواقع الميداني، وهو ما جعل تفاعلات عدد من الدبلوماسيين . بحسب مصادر حضرت الجلسة . تميل إلى التحفظ الصامت، في ظل فجوة واضحة بين ما قيل داخل القاعة وما ترسمه خرائط السيطرة على الأرض.

وأكثر ما أثار الانتباه طبقا للصحافية النيجيرية مورينيكي أومابويجي،تمثل في

”الحديث عن مدنية الحكومة لا يكفي في غياب عملية سياسية شاملة“

- مصادر دبلوماسية أفريقية

إصرار الوزير على توصيف الحرب بأنها في مراحلها الأخيرة، في وقت تفرض فيه قوات الدعم السريع سيطرتها على معظم إقليم دارفور وأجزاء واسعة من كردفان، بينما تحتفظ الحركة الشعبية – شمال بنفوذ فعلي في مساحات من جنوب كردفان والنيل الأزرق. هذا التناقض طبقا لمورينيكي التي تحدثت لـ»أفق جديد» جعل حديث الاقتراب من الحسم يبدو، في نظر الحاضرين، أقرب إلى إنكار للواقع منه إلى توصيف سياسي يستند إلى معطيات يمكن التحقق منها.

قراءة تفتقر للتماسك

الخطاب لم يقدم قراءة ميدانية متماسكة، ولم يعترف بتعدد مراكز القوة المسلحة أو بتآكل سيطرة الدولة على أطراف واسعة من البلاد، بل اكتفى بلغة إعلان نصر مبكر، وهي لغة يدرك الدبلوماسيون الأفارقة . بحكم تجارب القارة مع النزاعات الممتدة . أنها غالبًا ما تسبق انتكاسات أعنف وتعقيدات أكبر، هكذا وصف عضو الأمانة العامة لتحالف صمود شهاب إبراهيم الطيب الخطاب وأضاف لـ» افق جديد» بالقول: الخطاب كرر سردية لم تعد مقنعة للدبلوماسيين الافارقة الذين لاتقل معلوماتهم حول مايجري في السودان عن محي الدين سالم، وختم شهاب حديثه مؤكدا ان حكومة بورتسودان باتت تائهة ففي الوقت الذي يتحدث فيه العالم اجمع لغة السلام تريد هي ان تفرض لغة الحرب وتريد من العالم ان يساندها في استمرار الدمار وهذا لايمكن ان يحدث..

وفي الوقت الذي طالب فيه الوزير بإنهاء ما وصفه بإقصاء السودان من مؤسسات الاتحاد الإفريقي، متجاهلا حقيقة أن تجميد العضوية لم يكن إجراءً معزولًا، بل نتاج مسار سياسي أغلق أفق الانتقال المدني وأدخل البلاد في فراغ دستوري انتهى بحرب شاملة. كما بدا الدفاع عن أحداث الخامس والعشرين من أكتوبر بوصفها غير دستورية نقاشًا قانونيًا منفصلًا عن النتائج الكارثية التي ترتبت عليها، وهو ما لم يجد صدىً يُذكر داخل القاعة.

ولفت صحافي داعم للجيش كان ضمن الوفد الإعلامي الذي رُجت به سفارة السودان الى داخل القمة تحدث لـ» افق جديد» شريطة عدم ذكر اسمه الى ان الاتهامات التي وُجهت إلى أطراف إقليمية قُدمت بلغة أقرب إلى الخطاب التعبوي الداخلي منها إلى منبر قاري يبحث

"بورتسودان تريد أن تفرض لغة الحرب وتريد من العالم أن يساندها في استمرار الدمار"

شهاب إبراهيم الطيب،

عن حلول عملية، في ظل غياب قرائن قانونية أو مسارات مؤسسية واضحة، ما أضعف أثرها السياسي والدبلوماسي، ولم يخفي الصحافي الذي شغل في ظل نظام الإنقاذ مناصب شبه دبلوماسية استيائه من أداء محي الدين سالم امام القمة، مثمنا الجهد الذي بذلته مصر والجزائر لتمكين السودان من العودة مشيرا الى ان الجزائريين بثقلهم والمصرين بخبرتهم بذلوا جهدا جبارا وبنوا تحالفات ليست ساهلة وشكلوا حضورا مبكرا في اديس ابابا لانجاز هذه المهمة لكن هزمها سالم وفريقه بالاداء الباهت والتمسك بسردية ضعيفة قائمة على فقه ضرورة المرحلة.

أما الحديث عن تشكيل حكومة مدنية بالكامل، فقد قوبل بتساؤلات صامتة حول طبيعة هذه المدنية في ظل غياب توافق وطني جامع، واستمرار الحرب، وتجزؤ السيطرة، وانقسام المشهد السياسي. بدا الطرح، في مجمله، منفصلًا عن واقع البلاد كما يراه ويتعامل معه الاتحاد الإفريقي وشركاؤه.

مصداقية مفقودة

وعليه، لم يكن الخلل في لغة الخطاب بقدر ما كان في صدقيته السياسية. فمجلس السلم والأمن لا يقيس المداخلات ببلاغتها، بل بقدرتها على الانسجام مع الوقائع. وبين إعلان نهاية حرب لم تنتهِ، وتجاهل خرائط النفوذ الفعلية، بدا الخطاب وكأنه يخاطب سودانًا افتراضيًا، لا السودان الذي يفرض نفسه يوميًا على أجندة القارة بتداعيات أزمته المفتوحة.

القمة الأفريقية التاسعة والثلاثون في أديس أبابا لم تكن مجرد اجتماع بروتوكولي؛ كانت مشهداً حياً للصراع، الحزن، الغضب، والدبلوماسية المبطنة، طبقا لرؤية الصحافي الموريتاني محمد ولد صباغ الذي قال لـ» افق جديد» ان الرسائل بالنسبة للسودان كانت واضحة: وقف النار، حماية المدنيين، دعم عملية سياسية وطنية، ورفض أي تقسيم للحكومة. لكنها في الوقت ذاته كشفت عن تباين كبير بين الخطاب الرسمي السوداني والواقع الميداني، وعن تحديات الاتحاد الأفريقي في التعامل مع النزاع الأكثر دموية في القارة اليوم، وسط نفوذ إقليمي معقد ومحاولات أطراف خارجية لاستغلال الأزمة

وأضاف إن نجاح الاتحاد الأفريقي في تحويل هذه القمة إلى منصة للتفاوض المدني والسياسي، يعتمد على قدرته على فرض الوقائع على الأرض، وتحويل الرسائل الدبلوماسية إلى إجراءات ملموسة، بعيدًا عن الشعارات والكلمات المغلفة. ففي النهاية، السودان لا يحتاج إلى خطاب يزيّنه القلم الدبلوماسي، بل إلى قرار حازم وحماية فورية للمدنيين، وإنهاء آلة الحرب التي باتت تهدد القارة بأكملها.

دبلوماسية الإنكار

ووصف دبلوماسيون خطاب محي الدين سالم بأنه نموذج لـ "دبلوماسية الإنكار"، حيث تم القفز فوق تعقيدات المشهد العسكري وتعدد مراكز القوة المسلحة، دون الإقرار بالتحدي البنيوي أمام الدولة السودانية في بسط سلطتها. وأوضحوا أن محاولة تحميل مجلس السلم والأمن مسؤولية الإقصاء تجاهلت أن قرار تعليق العضوية جاء نتيجة انهيار مسار الانتقال المدني، وهو ما أضعف الخطاب السوداني أمام المؤسسات الأفريقية، التي تولي أهمية أكبر للمسارات السياسية وليس للجدل القانوني المجرد.

هكذا، بين قاعة رسمية تضج بالتحفظات، وأروقة جانبية تمور بالتحركات الصامتة، كُتبت فصول قمة 39: رقمٌ لم يعد مجرد ترتيب زمني، بل علامة سياسية فارقة في مسار السودان المعلّق بين الشرعية والحرب، و تقول ليزل لو-فودران، المستشارة الأولى في مجموعة الأزمات الدولية، إن السودان أصبح اليوم أكبر كارثة إنسانية في أفريقيا. عشرات الآلاف قتلوا، الملايين نزحوا داخلياً وخارجياً، بينما تستمر آلة الحرب في تحريك نفسها بين مختلف القوى المسلحة: قوات الدعم السريع بقيادة الفريق محمد حمدان دقلو المعروف بـ«حميدتي»، والقوات المسلحة السودانية بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، إلى جانب مليشيات محلية متعددة تتقاطع وتتصارع بصمت الخرائطوفي مخيمات النزوح على أطراف الخرطوم، يمكن رؤية النساء يكدن على حمل أواني المياه عبر الطرق الموحلة، بينما الأطفال يسيرون حذرين بين الحواجز العسكرية المؤقتة، وأحياناً ينقطع الطريق بسبب قذائف أو إطلاق نار عشوائي.

خارج القاعات

حين غادر قادة القارة المبنى الفخم في

"سودان اليوم أكبر كارثة إنسانية في أفريقيا"

- ليزل لو-فودران، المستشارة الأولى في مجموعة الأزمات الدولية

قلب أديس أبابا، بدا الصمت محيطاً بهم، كأن القاعة ما تزال تحتفظ بحرارة النقاشات التي دارت داخلها. انتهت القمة بهدوء مفاجئ بعد بدايات ساخنة، اصطفت خلالها المواقف، وتبادلت الوفود رسائلها المبطنة، في محاولة لصياغة موقف قاري موحد تجاه أكثر نزاعات القارة دموية: الحرب السودانية المستمرة منذ ربيع عام ألفين وثلاثة وعشرين.

في أروقة الاتحاد ودهاليزه، طُرحت أسئلة ثقيلة، وجاءت الرسائل واضحة وإن غُلِّفت بلغة دبلوماسية محسوبة. "انتصر السودان، وخسرت أطراف الحرب"، هكذا لخصت صحافية نيجيرية ما دار خلف الأبواب المغلقة. وقف فوري لإطلاق النار، توسيع للمساعدات الإنسانية، وعملية سياسية مملوكة للسودانيين، كلها مطالب جرى تثبيتها، لكن مع إبقاء الوضع مجمداً إلى حين تنفيذ خارطة طريق واضحة تعيد البلاد إلى مسارها الدستوري. وفي زاوية بعيدة من النقاش، وصل صدى رسالة غير معلنة: لا اعتراف بأي حكومات موازية، رسالة لا تصرخ لكنها تبلغ نيالا بثقل السياسة وصلابة القرار، كأنها تُنقش على خرائط النفوذ قبل أن تنطفئ الثريات وتُغلق القاعات.

غير أن ختام الجلسات الرسمية لم يكن نهاية الحراك السوداني في أديس أبابا. فنادق المدينة ظلت تعج بوفود وقوى سياسية، بعدما باشرت اللجنة الخماسية، التي خرجت من القمة بدعم معزز باعتبارها القائد الفعلي للعملية السياسية التي أُقرت في البيان الختامي، سلسلة لقاءات مكثفة. هذه اللقاءات شملت، إلى جانب وفد "صمود"، الذي عقد اجتماعَين وصفهما عضو الأمانة العامة شهاب إبراهيم بالمثمرين، طُرحت خلالهما رؤية التحالف للعملية السياسية وآليات إدارتها، مع مطالبة صريحة بالشروع فوراً في تشكيل لجنة تنسيقية مشتركة تضم مختلف القوى السياسية للإعداد للحوار المرتقب.

كما التقت اللجنة وفد تحالف "تأسيس"، إلى جانب وفد مثير للجدل يمثل الكتلة الديمقراطية. وكشف مصدر رفيع في سكرتارية اللجنة أن الاجتماع مع تحالف "تأسيس" شهد غياب ممثلي الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية، مقابل حضور الإيقاد والاتحاد الأفريقي، معتبراً أن هذا الغياب يعكس بوضوح موقف المنظمتين من تحالف تحيط به اتهامات بارتكاب انتهاكات جسيمة. في المقابل، حضر ممثلو جميع الأطراف الدولية والإقليمية اجتماع اللجنة مع الكتلة الديمقراطية.

وبرأي المصدر ذاته، فإن هذا التباين في الحضور يطرح تساؤلات جدية حول حياد اللجنة الخماسية، وقد يترك أثراً سلبياً على قدرتها على أداء دورها مستقبلاً، إذ يفترض بالوسطاء، وفق الأعراف الدبلوماسية، الحفاظ على مسافة واحدة من جميع الأطراف، وتجنب إظهار مواقف حدية قد تُقرأ كاصطفاف سياسي في نزاع لم يُحسم بعد.

طريق طويل

في المحصلة، لم تكن قمة أديس أبابا محطة عابرة في روزنامة الدبلوماسية الأفريقية، بل لحظة كشفٍ صريح لحدود الممكن وحدود الوهم معًا. لقد قالت القارة كلمتها بلهجة هادئة لكنها حاسمة: لا منتصر في حرب السودان سوى الخراب، ولا شرعية تُستولد من فوهة البندقية، ولا مستقبل يُبنى فوق أنقاض دولة ممزقة. وبين جدران الاتحاد الأفريقي، تبلورت معادلة جديدة تُمسك العصا من منتصفها: ضغط سياسي بلا انحياز معلن، ووساطة مُعززة لكن محاطة بالألغام، ومسار يُراد له أن يكون سوداني الملكية أفريقي الرعاية دولي الإسناد.

غير أن الطريق، كما بدا واضحًا، لا يزال محفوفًا بالاختبارات. فاللجنة الخماسية، التي خرجت من القمة بتفويض أقوى، تقف أمام امتحان الحياد والقدرة على إدارة تناقضات اللاعبين المحليين والإقليميين دون أن تتحول من جسر إلى طرف. والسودان، وهو يغادر القمة بلا حسم عسكري ولا تسوية سياسية، خرج على الأقل بخريطة طريق مرسومة بالحبر القاري، لا بالدم، وبسقف واضح لما هو مرفوض قبل المقبول.

هكذا أسدلت القمة ستارها، لا على نهاية الأزمة، بل على نهاية مرحلة من الالتباس. فالكرة لم تعد في ملعب العواصم وحدها، بل في ملعب القوى السودانية نفسها: إما أن تلتقط هذه اللحظة، بما فيها من ضغط دولي نادر وتوافق أفريقي محسوب، أو تتركها تضيع كما ضاعت فرص سابقة. عندها فقط، سيحكم التاريخ إن كانت أديس أبابا قد شهدت بداية الخروج من النفق... أم مجرد استراحة قصيرة في طريق حربٍ أطول.

مراجعات د. على الحاج وحزب المؤتمر الشعبي

ملخص

يرى المقال أن إفادات د. علي الحاج في حواره مع قناة الجزيرة عام 2017 حملت اعترافًا ضمنيًا بالحاجة إلى مراجعات فكرية داخل الحركة الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بقضايا الحريات ونظام الحكم. فقد أقرّ بأن المشروع الإسلامي جهد بشري قابل للنقد والتصحيح، مؤكدًا أهمية الاستفادة من التجارب والمآسي السابقة. غير أن المقال يشير إلى أن هذه الرؤية لم تجد التزامًا عمليًا كافيًا، خصوصًا بعد مشاركة المؤتمر الشعبي في سلطة المؤتمر الوطني خلال سنواتها الأخيرة.

يشير إلى أن موقف علي الحاج بعد ثورة ديسمبر ورفضه لانقلاب 25 أكتوبر يبرز كإشارة مهمة على تحوّل في الموقف من الانقلابات العسكرية، حيث أعلن رفضه الصريح لها، وأكد أن الوصول إلى السلطة يجب أن يكون عبر التفويض الشعبي. كما أصدر المؤتمر الشعبي وثائق سياسية تضمنت مراجعات نظرية، شددت على حصر دور القوات النظامية في حماية البلاد، ورفض أي تدخل لها في العمل السياسي.

يؤكد المقال أن المراجعات الفكرية أصبحت ضرورة ملحة لكل القوى السياسية، خاصة في ظل التحولات العالمية المتسارعة وتأثير التكنولوجيا والإعلام، إضافة إلى تداعيات حرب 15 أبريل 2023 التي عمّقت الانقسام الاجتماعي والسياسي، ودمّرت البنية الثقافية والاجتماعية. هذه التطورات تفرض إعادة التفكير في المشروعات السياسية وأولوياتها بما يواكب التحديات الراهنة.

يخلص المقال إلى أن المراجعات الجادة شرط أساسي للنجاة الوطنية، وأن الأولوية تتمثل في وقف الحرب، وترميم النسيج الاجتماعي، والانخراط في عملية سياسية شاملة تؤسس لدولة تقوم على العدالة الانتقالية والتداول السلمي للسلطة. كما يدعو إلى تبني صيغ ديمقراطية توافقية تعزز المشاركة السياسية، بما يمهد الطريق لبناء سودان موحد ومستقر يحقق شعارات الثورة في الحرية والسلام والعدالة.

بقلم كمال بولاد / عمر الدقير

أجرت قناة الجزيرة - في أبريل 2017م - حواراً مع د. علي الحاج، الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي، قدّم فيه إفادات جديرة بالاهتمام، قال فيها: (إن مشروعنا لم يفشل، فهو جهد بشري، وبرنامجاً يحتاج إلى مراجعة. أنا أنظر إلى النقد نظرة إيجابية، ونحن لا ندّعي الكمال، وسنعمل على المراجعات، وسأسعى بكل ما أوتيت من قوة من أجل إجازة موضوع الحريات، ونرجو أن نستفيد من كل المآسي التي حدثت لنا ولغيرنا). وأضاف أن هذه القضية (تؤكد النقص الفكري والاجتهاد داخل الحركة الإسلامية حول قضية الحرية ونظام الحكم).

في رأينا، حملت هذه الرؤية أسساً واضحة لمراجعات جوهرية لتجربة وفكر الإسلام السياسي، وتحديداً تجربة حكم «الإنقاذ»، فيما يتعلق بالحريات كمفهوم وممارسة ونظام الحكم والمشاركة السياسية. إلا أن الالتزام بهذه الرؤية تراجع بمشاركة د. علي الحاج وحزبه في سلطة المؤتمر الوطني خلال سنوات خريفها الأخيرة، متجاهلين طبيعتها الإقصائية القائمة على قاعدة عقائدية مذهبية تُشرك الآخرين بوصفهم «مردوفين» لا شركاء.

ومع ذلك، فالأهم هو موقف د. علي الحاج الذي سجله بعد ثورة ديسمبر/أبريل المجيدة، وهو في المعتقل بتهمة التدبير لانقلاب الإنقاذ المشؤوم، حيث أعلن رفضه الصريح لانقلاب (البرهان/حميدتي) في الخامس والعشرين من أكتوبر 2021م، وقال للكثيرين مقولته المشهورة: (نحن تبنا من الانقلابات، ولو خرج انقلاب من جيبنا لمزقناه).

لا يختلف إثنان في أن قضية المراجعات الفكرية والسياسية أصبحت ضرورة، لكافة القوى السياسية، خصوصًا بعد المتغيرات الكبيرة التي أحدثها التطور التقني في العالم، وما ترتب عليه من سرعة نقل المعلومات والأفكار وتأثيرها على ثقافات الشعوب، وفرض صيغ جديدة للتواصل، وخدمة المصالح الدولية، وتأثير الإعلام الذكي في صياغة وجهات النظر وتوجيه الرأي العام، وصولاً إلى توظيفات الذكاء الاصطناعي. وكل هذا لا بد أن يطرح أسئلة أمام مشروعات القوى السياسية الفكرية والسياسية، فضلاً عن إعادة ترتيب أولويات الأسئلة السابقة.

ويضاف إلى ذلك سبب آخر ذو خصوصية وطنية يجعل مسألة المراجعات أكثر إلحاحاً، وهو تأثير حرب الخامس عشر من أبريل 2023م، التي استهدفت تطلعات الشعب السوداني التي عبّر عنها بثورة ديسمبر المجيدة، وأفرغت دور الثقافة والفنون والرياضة والمدارس وكافة منصات الوعي، وشرّدت الفئات الحضرية التي تسهم في صياغة الوجدان المشترك في حواضر ومدن السودان التي اجتاحتها نيران الحرب، وهدمت بنيتها التحتية. كما أحدثت انقساماً سياسياً واجتماعياً غير مسبوق، وقطعت الطريق على كل تراكم العمل الثقافي والاجتماعي الذي تأسس منذ العشرينات من القرن الماضي بهدف محو ثقافة «فرّق تسد» التي زرعها المستعمر، وبناء ثقافة الوحدة الوطنية والتماسك والتعايش الاجتماعي (مرفعينين ضبلان وهازل شقو بطن الأسد المنازل - يوسف التني).

هذا التخريب يحتاج إلى مجهودات ذهنية، وتفكير جديد، وعمل سياسي بكثافة وحجم يوازي ما حدث. وعليه، فإن الأولوية الآن هي صناعة وتكثيف وعي الوحدة الوطنية، ومعالجة اختلالات النسيج الاجتماعي التي أحدثها خطاب وسلوك الحرب، والبحث عن أفضل السيناريوهات لإنهائها على طريق واحد لا ثاني له: طريق الحل السياسي السلمي المفضي لسودان واحد، منفتح على معالجات ما بعد الحرب وفق عدالة انتقالية تنصف الضحايا وتحقق التعافي الوطني عبر التسامح الخلاق لشراء مستقبل مشرق لمصلحة الجميع، وفي نفس الوقت تضمن عدم الافلات من العقاب ولا تترك الجناة بلا حساب.

ومن المؤكد أن ذلك يحتاج إلى مراجعات جادة لأطروحات القوى السياسية، بسبب استثنائية المرحلة، وتحديد ترتيب الأولويات حتى تتصدرها، والانتباه لدرس الحرب القاسي، والاستذكار بهدف النجاح في امتحان الحفاظ على الوحدة الوطنية ورتق النسيج الاجتماعي في هذا الوضع الأصعب، في ظل سيادة الضباب والتلوث الفكري من سرديات التضليل، وتوحش الضباع النهمة الساعية لتفتيت وحدة البلاد من أجل السلطة .. وذلك يتطلب من الجميع إرادة بحجم التحدي حتى نعبر إلى الضفة الأخرى حيث يرتاح شعبنا مع معاني شعار ثورته الأثير: حرية، سلام وعدالة.

ما يلفت الانتباه في تجربة المؤتمر الشعبي وإفادات أمينه العام، الوثائق التي صدرت باسم الحزب: (التوافق السياسي - فبراير 2021م)

و(تدابير الانتقال - ديسمبر 2021م). وهي وثائق تحمل في متنها مراجعات نظرية مهمة، بالنظر إلى تجربة الإسلام السياسي في معالجة قضية مركزية، هي كيفية الوصول إلى السلطة من منظور عقائدي وتجربة عملية.

لقد حسم الأمين العام للمؤتمر الشعبي وحزبه في هذه الوثائق مسألة رفض الانقلابات العسكرية كوسيلة للوصول إلى السلطة بصورة قاطعة، وشدد على أن القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى يقتصر دورها على حماية سيادة البلاد، وحفظ أمنها، وحماية شعبها، دون أي تدخل في الحياة السياسية. كما أكد أن الطريق الأوحد للوصول للسلطة هو التفويض الشعبي النيابي الانتخابي.

واقترح الحزب على القوى السياسية تصوراً جديداً بديلاً للشموليات ونموذج ليبرالية «ويستمنستر»، أطلق عليه «الديمقراطية التوافقية»، وقدم شرحاً لها باعتبارها الأنسب لواقعنا من وجهة نظره، وطرح كآلية لممارستها النيابية صيغة التمثيل النسبي، بما يتيح مشاركة كافة القوى الفاعلة في الرقابة البرلمانية عبر الوجود في البرلمان، وصولاً إلى اتفاق عام على التداول السلمي والمستدام للسلطة والمشاركة السياسية.

تتفق أو تختلف مع هذا المجهود، لا تملك إلا أن تحترم الاجتهاد وإعمال الذهن الحزبي في محاولة الخروج من الأزمة الشاملة التي تحيط ببلادنا. ومن فوائد هذه الأوراق وأطروحاتها أنها تلقي حجراً في البركة، وعلى الجميع أن يلقوا حجارتهم حتى يطفح الماء، ونطل على سطح الخروج من الأزمة الوطنية الشاملة.

المراجعات لم تعد ترفاً فكرياً، بل أصبحت شرطاً للنجاة الوطنية. هذه النجاة تبدأ بوقف الحرب أولًا حتى نحقن نزيف الدم، ثم نغيث أهلنا، وننخرط في عملية سياسية شاملة للتوافق على أسس إعادة وطننا بما يحقق شروط الحياة الكريمة للجميع بلا تمييز، ونضع الأساس الصحيح للتداول السلمي والمستدام للسلطة .. السودان اليوم لا يحتمل تأجيل المراجعة، ولا يملك رفاهية الدوران في حلقة الأخطاء القديمة.

كيف تتحول الحرب إلى مشروع لتصفية الدولة؟

حيدر المكاشفي

ملخص

يوضح المقال أن الحرب في السودان لم تعد مجرد صراع على السلطة، بل تحولت إلى عملية تفكيك منهجية للدولة نفسها، حيث فقدت الحكومة سيطرتها الفعلية، وتوزعت البلاد بين سلطات مسلحة متعددة. لم يعد هناك احتكار للسلاح أو وحدة للقرار أو سيادة للقانون، ما يعني انهيار مفهوم الدولة كمؤسسة جامعة.

يشير الكاتب إلى أن الحرب أصبحت مشروعاً قائماً بذاته، تدعمه مصالح اقتصادية مثل تهريب الموارد والجبايات والسيطرة على المساعدات. هذا الواقع خلق قوى مستفيدة من استمرار الفوضى، ما جعل إنهاء الحرب يتعارض مع مصالح من يراكمون النفوذ والثروة في ظل غياب الدولة.

يصف الكاتب كيف فقد المواطن الثقة في الدولة، إذ لم يعد يسأل من يحكم السودان، بل من يسيطر على منطقته أو شارعه. في المقابل، يستمر الخطاب الرسمي في الحديث عن السيادة والانتصار، رغم أن السلطة الفعلية على الأرض باتت بيد الجماعات المسلحة، لا المؤسسات الرسمية.

يخلص إلى أن السودان لا يواجه فقط حرباً، بل انهياراً لوجود الدولة نفسها، حيث يجري تفكيكها على يد القوى التي يفترض أن تحميها. ويحذر من أن نهاية الحرب قد لا تعني النصر لأحد، بل قد تكشف أن الجميع كانوا يتصارعون فوق أنقاض وطن فقد مقومات بقائه.

لم تعد المأساة في السودان مجرد حرب بين جيش وقوة متمردة، ولا مجرد صراع على السلطة بين جنرالين، بل تحولت إلى شيء أخطر بكثير، تحولت إلى عملية تفكيك صامتة ومنهجية للدولة نفسها. ما يجري اليوم ليس حرباً داخل دولة، بل حرباً على الدولة. الدليل الأول على ذلك أن الدولة بمعناها الحقيقي، لم تعد موجودة إلا كإسم. حكومة الأمر الواقع تتحدث، تصدر البيانات، تستقبل الوفود، لكنها لا تحكم فعلياً إلا نطاقاً محدداً. بقية البلاد موزعة بين سلطات أمر واقع أخرى لكل منها جيشها واقتصادها ونقاط تفتيشها وخطابها الإعلامي. لم يعد السودان دولة واحدة، بل جغرافيا ممزقة بين قوى متناحرة. فالدولة ليست علماً يرفع، ولا نشيداً يعزف، ولا وزيراً يعين. الدولة هي احتكار العنف ووحدة القرار وسيادة القانون. وهذه الثلاثة انهارت بالكامل. السلاح لم يعد بيد الدولة وحدها، والقرار لم يعد مركزياً، والقانون أصبح مجرد ذكرى من زمن آخر. والأخطر من ذلك أن الحرب لم تعد تسعى إلى نصر حاسم، بل إلى استدامة نفسها. لقد نشأ اقتصاد كامل قائم على إستمرار الحرب، تهريب الذهب، الجبايات، السيطرة على الموارد، المساعدات الإنسانية التي تتحول إلى أدوات نفوذ. هناك من أصبحوا أثرياء من استمرار الفوضى، وأقوياء من غياب الدولة. وهؤلاء ليس لديهم أي مصلحة في عودة السودان كدولة مستقرة. وفي الوقت الذي يطلب فيه من المواطن أن يموت باسم الوطن، فإن الوطن نفسه يسحب من تحت قدميه قطعة قطعة. ملايين السودانيين نزحوا ليس فقط من منازلهم، بل من فكرة الدولة التي كانت تحميهم. المواطن اليوم لا يسأل من يحكم السودان، بل يسأل من يحكم هذا الشارع، هذا الحي، هذه النقطة. لقد تقلص مفهوم الدولة إلى حدود الحواجز المسلحة. والأكثر مأساوية أن الخطاب السياسي ما يزال يعيش في وهم السيطرة. بيانات النصر تصدر، وتصريحات الحسم تتكرر، بينما الواقع يقول شيئا مختلفا تماما، لا أحد يحسم، ولا أحد يسيطر، ولا أحد يحكم السودان بالكامل. إنها سلطة بلا سيادة، ودولة بلا دولة. هذه ليست مجرد أزمة سياسية بل انهيار تاريخي. فالدول لا تسقط فقط عندما تهزم جيوشها، بل عندما تفقد قدرتها على الوجود كمرجعية وحيدة للسلطة. وهذا ما يحدث الآن أمام أعين الجميع.. الذين أشعلوا هذه الحرب قد يخسرون أو يربحون السلطة، لكن السودان نفسه هو الذي يخسر وجوده. وعندما تنتهي الحرب (إن انتهت) قد يكتشف الجميع أنهم لم يكونوا يقاتلون للسيطرة على الدولة، بل على أنقاضها. والسؤال الحقيقي لم يعد من سينتصر، السؤال الحقيقي هو هل سيبقى هناك سودان يمكن الانتصار عليه أصلاً..

في السودان اليوم يمكنك أن تجد كل شيء إلا الدولة. ستجد جنرالات ببدلات مكوية ونياشين تلمع يتحدثون بثقة عن (السيادة)، بينما السيادة نفسها ضاعت في أول نقطة تفتيش يديرها صبي يحمل بندقية أكبر من عمره. ستجد مسؤولين يصدرون بيانات عن (الاستقرار)، بينما المواطن لا يستطيع عبور شارع دون أن يشرح اسمه ولهجته وانتماءه الجغرافي، وكأنه متهم بالإقامة في وطنه. الدولة السودانية لم تعد تحتضر. لقد ماتت بالفعل، لكن أحداً لم يخبر المسؤولين بعد. لذلك ما يزالون يتصرفون كأنهم يحكمون بلدا، بينما هم في الحقيقة يديرون جنازته. في بورتسودان والخرطوم يوجد وزراء، مكاتب، أعلام، وخطب رنانة. كل شيء موجود... إلا الشيء الوحيد المهم، السلطة الفعلية. إنها حكومة تملك الميكروفون ولا تملك الأرض التي تتحدث باسمها. سلطة تتحدث عن الوطن، بينما الوطن نفسه يتبخر خارج نطاق صوتها. أما على الأرض، فهناك واقع آخر سودان جديد، بلا دولة، بلا قانون، بلا مركز. سودان تديره البنادق، وتحدد فيه نقاط التفتيش معنى الحياة والموت. هنا لم يعد السؤال من أنت بل من يسيطر على هذه المنطقة الآن، لقد تحول الوطن إلى مجموعة جزر معزولة، كل جزيرة يحكمها سيد حرب صغير، يفرض قوانينه ويجمع أمواله ويرسم حدوده بدم الآخرين. لكن الكارثة الحقيقية ليست في سقوط الدولة، بل في الذين يتظاهرون بأنها ما تزال قائمة. جنرالات يتحدثون عن (النصر)، لكن لا أحد يستطيع أن يحدد النصر على ماذا، على المستشفيات المدمرة، على المدن الفارغة، على الملايين الذين تحولوا إلى لاجئين، إنه نصر يشبه إعلان شخص إفلاسه ثم الاحتفال بقدرته على بيع أثاث منزله. هذه ليست حربا من أجل السودان، هذه حرب على السودان. لقد اكتشف أمراء الحرب سرا بسيطا، هو ان الدولة القوية تحد من سلطتهم، أما الدولة المنهارة فتجعلهم آلهة صغارا. في غياب الدولة يصبح كل مسلح

حاكما، وكل نقطة تفتيش حدودا، وكل بندقية دستورا. وهكذا يطلب من المواطن أن يموت من أجل الوطن، بينما يعمل قادته بجد لضمان أن لا يبقى هناك وطن أصلا. الفظاعة لا تكمن فقط في الدمار بل في الوقاحة. وقاحة الحديث عن (المؤسسات) بينما المؤسسات نفسها نهبت، وعن (القانون) بينما القانون أصبح نكتة سوداء، وعن (الوطن) بينما الوطن يباع قطعة قطعة في سوق الحرب المفتوح. السودان اليوم ليس دولة فاشلة، بل دولة يجري تفكيكها بنشاط وحماس، على أيدي الذين يفترض أنهم حراسها. وعندما تتوقف هذه الحرب يوما ما، لن يكون هناك منتصرون. سيكون هناك فقط ناجون يقفون فوق أنقاض وطن كان اسمه السودان. وحينها، ربما سيدرك الجميع الحقيقة التي يحاولون تجاهلها الآن، ان السودان لم يكن ضحية الحرب. بل كان ضحية الذين ادعوا أنهم يقاتلون من أجله..

إفريقيا وموجة الانقلابات:
صراع التشريع والمصالح الجيوسياسية

د. عصام الدين عباس احمد

ملخص

يوضح المقال أن إفريقيا شهدت منذ عام 2019 موجة جديدة من الانقلابات العسكرية، خاصة في دول الساحل والسودان، مما شكّل انتكاسة لمسار التحول الديمقراطي. ورغم وجود مواثيق إفريقية تجرّم الاستيلاء غير الدستوري على السلطة، إلا أن الواقع كشف ضعف قدرة الاتحاد الإفريقي على منع هذه الانقلابات أو إعادة الحكم المدني.

يرى الكاتب أن جذور الانقلابات تعود إلى هشاشة مؤسسات الدولة بعد الاستعمار، وفشل الحكومات المدنية في تحقيق التنمية، وانتشار الفقر والفساد. هذا الواقع خلق بيئة شعبية متقبلة للحكم العسكري، الذي غالبًا ما يبرر تدخله بإنقاذ الدولة، لكنه يعيد إنتاج الأزمات نفسها.

يشير إلى أن إفريقيا طورت أطرًا قانونية متقدمة مثل إعلان لومي وميثاق الديمقراطية، وفرضت عقوبات وتعليق عضوية الدول المنقلبة. لكن تجارب مالي وبوركينا فاسو والنيجر أظهرت محدودية هذه الإجراءات، خاصة بعد تشكيل تحالفات جديدة وانفتاح هذه الدول على قوى دولية بديلة، مما أضعف تأثير العقوبات.

يختتم المقال بحالة السودان التي يعتبرها الكاتب حالة معقدة، حيث تحولت الأزمة من انقلاب إلى حرب، وسط صراع إقليمي ودولي على النفوذ. ويخلص المقال إلى أن التحدي الحقيقي ليس في سن القوانين، بل في القدرة على تنفيذها بعيدًا عن المصالح الجيوسياسية، وبناء نظام إفريقي يحمي الديمقراطية ويمنع انهيار الدول.

مقدمة: إفريقيا الردة الى الانقلابات

شهدت السنوات الأخيرة ومنذ العام 2019 عودة بعض دول القارة الافريقية الى الانقلابات العسكرية مجددا حيث استولى العسكر على مقاليد الحكم في بعض دول الساحل والقرن الإفريقي الأمر الذي يعد انتكاسة واضحة عن مسار التحول الديمقراطي الذي شهدته القارة خلال العقدين الماضيين. العودة للانقلابات العسكرية وتقويض الديموقراطيات الناشئة واجهاض الثورات الشعبية التي تنادي بالحكم المدني جعل افريقيا في مواجهة مباشرة مع التزاماتها القانونية المناهضة لاي صورة من صور الاستيلاء غير المشروع على السلطة وتفعيل الميثاق الإفريقي للديمقراطية الذي يجرّم هذه الأفعال. التطبيق العملي لهذه النصوص كشف عن فجوة كبيرة بين الواقع والاهداف. ففي الساحل، شكلت مالي وبوركينا فاسو والنيجر تحالفا موازيا للايكواس وخرجت من الأطر الإقليمية التقليدية، بينما تحول السودان إلى ساحة مفتوحة لنزاع دموي وماساة إنسانية هي الأكبر في العالم والى صراع جيوسياسي محموم انعكس على قرارات مجلس السلم والأمن. من خلال تتبع تطور الأطر القانونية القارية، ودراسة حالات دول الساحل، وتحليل البعد الجيوسياسي للصراع في السودان، يسعى هذا المقال إلى تفكيك إشكالية جوهرية: كيف وصلت إفريقيا إلى هذه المفارقة التاريخية التي تجعلها الأكثر تقدما في تجريم الانقلابات والأقل قدرة على مواجهتها في آن معاً؟

جذور الأزمة..
حين تتحول الجيوش لأحزاب سياسية

لا يمكن فهم الموجة الانقلابية التي تجتاح أجزاء من إفريقيا اليوم بمعزل عن الجذور البنيوية التي أنتجت هذه الظاهرة وحافظت على استمراريتها عبر عقود. فالانقلابات العسكرية في القارة ليست مجرد نزوات شخصية لقادة طامحين، بل هي نتاج تفاعل معقد بين إرث استعماري مشوه، وهشاشة مؤسسية مزمنة، وإخفاقات تنموية متراكمة. لقد ورثت دول ما بعد الاستعمار كيانات سياسية هشة، أنشئت بحدود مصطنعة ضمت جماعات إثنية متنافرة او باعدت بين جماعات عرقية متجانسة، فيما تم توريث الجيوش ذاتها كمؤسسات منظمة نسبيا، فانقلبت المعادلة: بات العسكر الأكثر تماسكا في مواجهة فضاء مدني منقسم، وصارت الثكنة مرادفا للبرلمان. من هنا تولدت لدى أجيال متعاقبة من الضباط

قناعة بأحقيتهم في «إنقاذ» أوطانهم من فشل النخب المدنية، في خطاب يختزل الديمقراطية في الفوضى، ويقدّم الحكم العسكري بوصفه ضرورة مرحلية.

لكن لم يتحرك العسكر من فراغ، فقد هيأت لهم الإخفاقات التنموية المتكررة مناخا شعبيا قابلا للانقلاب. الفقر المستشري، والبطالة التي تفتك بالشباب، والفساد الذي استنزف موارد الدول، كلها عوامل حوّلت الغضب من سوء الحكم المدني إلى تعاطف مع «البديل العسكري»، خصوصا حينما تعجز الأنظمة الديموقراطية عن توفير الخدمات الأساسية أو تحقيق العدالة الاجتماعية. في هذا السياق، لم يعد الانقلاب مجرد قطيعة دستورية، بل مسنود من قطاعات شعبية واسعة باعتباره ثورة على نخب نهبت المقدرات وفشلت في الوفاء بوعودها. المفارقة أن الأنظمة العسكرية نفسها سرعان ما تعيد إنتاج ذات اخفاقات الأنظمة الديموقراطية بل وربما اسوأ، لكن بريق شعارات الوهلة الاولى عادة ما يمنحها غطاء شعبيا يصمد طويلا.

تتداخل مع هذه العوامل البنيوية تعقيدات هيكلية وقبلية تمتد جذورها إلى سياسات التقسيم الاستعماري. فالحدود المصطنعة التي رسّمها الاستعمار الأوروبي على موائد المؤتمرات، دون مراعاة للواقع الإثني والثقافي، أوجدت دولا تعاني أزمة هوية وطنية جامعة. هذه الأزمة تسللت إلى صلب المؤسسة العسكرية نفسها، فتحولت الجيوش في كثير من البلدان إلى ساحات تنافس محموم بين جماعات إثنية وجهوية تتصارع على النفوذ والموارد. ولم تعد الانقلابات عندئذ مجرد استيلاء عسكري على السلطة، بل باتت أحيانا أدوات لتمكين مكون إثني بعينه على حساب آخر، أو لحماية مصالح مناطق بعينها، مما يضفي على الانقلاب بعدا عرقيا وجهويا يضاعف من تعقيد المشهد ويجعل استعادة الاستقرار أصعب.

أما على المستوى الدولي، فلا يمكن إغفال الإرث الثقيل للحرب الباردة في تشكيل الخريطة الانقلابية الإفريقية. فعلى مدى عقود، لم تكن الانقلابات مجرد شؤون داخلية، بل كانت محكومة بانقسامات القطبين المتنافسين. الغرب والشرق، كل من زاويته الأيديولوجية، دعما أنظمة عسكرية على ولاءاتها لا على أدائها، ووفروا لها الغطاء السياسي والمساعدات المالية والعسكرية، في مقابل قواعد عسكرية أو دعم في المحافل الدولية. هذه البيئة الدولية المشجعة ضخت شرعية للانقلابات، وكرست نمطا من الحكم العسكري بات جزءا من الثقافة السياسية الإفريقية. ورغم انتهاء الحرب الباردة، فإن آلياتها وإرثها ظلا كامنين، يعودان للظهور كلما تراخى الضغط الدولي أو تحولت الأولويات، كما نشهد اليوم من صمت دولي إزاء الموجة الانقلابية الجديدة، أو في تنافس قوى كبرى على ولاءات الأنظمة العسكرية في الساحل.

تطور الأطر القانونية الإفريقية لمواجهة الانقلابات

لم تقف إفريقيا موقف المتفرج أمام الانقلابات، بل طورت منظومة قانونية تعد من الأكثر تقدما في العالم النامي، انتقلت بها من الرفض الأخلاقي المجرد إلى التجريم المؤسسي الملزم. فبعد عقود من الانقلابات المتتالية التي جعلت من القارة ساحة مفتوحة لعدم الاستقرار، أدركت القارة أن مواجهة الظاهرة لا تتم عبر البيانات الاستنكارية وحدها، بل عبر اطر تشريعية تجرّم التغيير غير الدستوري، وتؤسس لآليات رصد وعقوبات، وتضع معايير واضحة للشرعية الديمقراطية. هذا المسار الذي امتد على ربع قرن، من إعلان لومي عام 2000 إلى الميثاق الإفريقي للديمقراطية عام 2007، شكل نقلة نوعية في الوعي القانوني الإفريقي، وحوّل الانقلاب من «حدث وطني» يُبرر بظروفه الداخلية إلى «جريمة قارية» تخضع للمساءلة الجماعية. غير أن هذه المنظومة المتقدمة، كما سنرى، اصطدمت بإشكالية التطبيق غير المتسق، وبتحول الضغوط القانونية إلى أوراق مساومة في صراعات جيوسياسية أوسع.

إعلان لومي: التأسيس المعياري لرفض الانقلابات

يمثل إعلان لومي الذي اعتمدته منظمة الوحدة الإفريقية عام 2000 نقطة التحول المؤسسي في الموقف الإفريقي الجماعي من الانقلابات العسكرية، إذ مثّل أول وثيقة قانونية قارية تجرّم صراحة «التغييرات غير الدستورية للحكومات». لم يعد الانقلاب مجرد مسألة داخلية تندرج تحت بند السيادة الوطنية، بل بات قضية قارية تخضع للمساءلة الجماعية. وقد وضع الإعلان أربع حالات محددة للتغيير غير الدستوري تشمل الانقلابات العسكرية، وتدخل مرتزقة لقلب حكومة شرعية، وتسليم

السلطة لجماعات مسلحة، ورفض الحكومات القائمة تسليم السلطة للحكومات المنتخبة. بهذا، أسس الإعلان لمرجعية قانونية صارمة جعلت من رفض الانقلابات قيمة دستورية إفريقية جامعة، وفتح الباب أمام تطوير آليات أكثر إلزاماً في المراحل التالية.

بروتوكول مجلس السلم والأمن: الانتقال من التجريد إلى المؤسسية

بعد عامين فقط من إعلان لومي وتحديدا في العام 2002م، انتقل الاتحاد الإفريقي من الموقف المبدئي إلى البناء المؤسسي عبر بروتوكول مجلس السلم والأمن الذي مثّل نقلة نوعية في آليات مواجهة الانقلابات. فقد أنشأ البروتوكول هيئة قارية دائمة مخوّلة صلاحية رصد النزاعات والانقلابات، وفرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية على الدول المنقلبة، وأهمها تعليق العضوية فوراً. لقد تحوّل الرفض الأخلاقي إلى إجراء عملي، حيث أمسى الانقلاب مكلفا سياسيا واقتصاديا للدولة التي تشهده. بهذا، نجح البروتوكول في ردع بعض المحاولات الانقلابية، وخلق بيئة قانونية تجعل من أي خرق دستوري قضية إفريقية بامتياز، لا سيما مع منح المجلس سلطة تفويض عمليات حفظ السلام والتدخل في حالات الجرائم الخطيرة.

الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد

يُعد الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد لعام 2007 الوثيقة القانونية الأكثر تقدما في المنظومة الإفريقية لمواجهة الانقلابات، إذ تجاوز التجريم إلى فرض عقوبات تلقائية وإجراءات وقائية. من أبرز ما تضمنه حظر صريح لمشاركة قادة الانقلابات في أية انتخابات تالية للاستيلاء على السلطة، وهو ما يقطع الطريق أمام «شرعنة الانقلابات» عبر تحويلها إلى شرعية انتخابية. كما وسّع الميثاق مفهوم التغيير غير الدستوري ليشمل التعديلات الدستورية التي تهدف إلى تمديد فترات الحكم أو إلغاء الحدود الزمنية للولايات الرئاسية. طبّق الاتحاد الإفريقي هذه الآليات بالفعل عقب موجة ما بعد 2019، فعُلّقت عضوية السودان ومالي وبوركينا فاسو والنيجر والغابون. غير أن المشكلة اليوم لم تعد تشريعية بقدر ما هي تنفيذية، فالاتحاد الإفريقي بات يواجه تحديا معقدا في تحقيق الاتساق والتطبيق المتساوي للمعايير، خاصة مع تنامي ظاهرة الانقلابات المضادة وتشكيل الأنظمة العسكرية تحالفات بديلة تُضعف الضغوط القارية الموحدة.

تآكل الردع القاري - دول الساحل اختبارا للهوة بين النص والواقع

إذا كانت المنظومة القانونية الإفريقية تمثل ذروة التطور التشريعي في تجريم الانقلابات، فإن الموجة الانقلابية التي اجتاحت الساحل منذ 2020، وامتدت إلى القرن الإفريقي، كشفت عن تآكل خطير في قدرة هذه الأطر على الردع الفعلي. فقد علّق الاتحاد الإفريقي عضوية كل من مالي والنيجر وبوركينافاسو فوراً، وطبقت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا عقوبات مشددة، غير أن الأنظمة العسكرية لم تتراجع، بل ذهبت أبعد من ذلك بتشكيل «تحالف دول الساحل» ككيان موازٍ يعلن قطيعته مع المنظومة الإقليمية التقليدية. وهكذا تحولت هذه الدول الثلاث إلى مختبر حقيقي لاختبار حدود القانون الإفريقي، حيث انكشفت فجوة مزدوجة: فجوة بين صرامة النصوص ومرونة التطبيق، وفجوة أخرى بين الردع الرسمي للانقلابات وتوفر البدائل الجيوسياسية للأنظمة الانقلابية.

مالي: تعثر العودة إلى الحكم المدني

تُعد مالي المثال الأكثر وضوحاً على محدودية فعالية الأطر القانونية الإفريقية عندما تواجه أنظمة انقلابية مُصرة على التمديد. فمنذ انقلاب 2020، ثم انقلاب 2021، علّق الاتحاد الإفريقي عضوية البلاد وفرضت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا عقوبات اقتصادية قاسية (شملت إغلاق الحدود البرية والجوية، تعليق المعاملات التجارية باستثناء السلع الأساسية، تجميد أصول مالي في البنوك المركزية والتجارية للمجموعة، ووقف المساعدات المالية)، لكن السلطات العسكرية استمرت في تقويض الديموقراطية، وعمدت إلى تعليق نشاط الأحزاب السياسية، وأعادت صياغة الخارطة الانتخابية بما يضمن إطالة أمد المرحلة الانتقالية. وقد أظهرت التجربة المالية أن العقوبات القارية قد تصل إلى حدودها القصوى عندما تمتلك الدولة المنقلبة عمقا شعبيا أو مبررات أمنية تتيح لها

حشد التأييد الداخلي، وعندما تستطيع إدارة تداعيات العزلة الإقليمية عبر تحالفات بديلة. لقد تحولت مالي من مجرد حالة انقلابية إلى اختبار حقيقي لفاعلية القانون الإفريقي، حيث انكشفت فجوة واضحة بين صرامة النصوص ومرونة التطبيق.

بوركينا فاسو: إضفاء الشرعية عبر مكافحة الإرهاب

في بوركينا فاسو، تجلّى نمط جديد من إدارة الانقلابات يقوم على توظيف خطاب مكافحة الإرهاب لتبرير تمديد الحكم العسكري وتعطيل المسار الديمقراطي. بعد انقلابي 2022، علّق الاتحاد الإفريقي عضوية البلاد، لكن السلطات العسكرية نجحت في تحويل الضغوط القارية إلى خطاب سيادي مضاد، قوامه أن الأولوية للأمن على الديمقراطية الشكلية، وأن الانتخابات لا يمكن أن تُجرى في مناطق واسعة خارج سيطرة الدولة. هذا التبرير وجد صدى لدى نخب محلية وإقليمية، ما أربك الموقف الإفريقي الموحد وكشف عن تناقض كامن بين مبدأي احترام الدستورية وضرورة استقرار الدول الهشة. لقد استطاع العسكر في بوركينا فاسو توظيف البيئة الأمنية المأزومة لتحويل الانقلاب من قطيعة دستورية إلى ضرورة مرحلية، مما أضعف قدرة الاتحاد على فرض معاييره بشكل متسق.

النيجر: الانقلاب في معقل النفوذ الغربي

انقلاب النيجر، في يوليو 2023، شكل بدوره اختبارا استثنائيا للمنظومة القانونية الإفريقية، ليس فقط لأنه وقع في دولة كانت تمثل آخر حلفاء الغرب في مكافحة الإرهاب بالساحل، بل لأن الرد الإفريقي بلغ فيه التهديد باستخدام القوة العسكرية حدا غير مسبوق. علّق الاتحاد الإفريقي عضوية النيجر فورا، وفرضت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا عقوبات مشددة وهددت بالتدخل العسكري، غير أن المجلس العسكري صمد ونجح في تحويل الأزمة إلى استفتاء على

السيادة الوطنية. الأكثر تأثيرا أن النيجر انخرطت سريعا في تحالف استراتيجي مع مالي وبوركينا فاسو، وشكلت معهما «تحالف دول الساحل»، وهو كيان موازٍ يمثل تحديا صريحا لسلطة المجموعة الاقتصادية وللاتحاد الإفريقي معا.

لعل أخطر ما أنتجته موجة الانقلابات الأخيرة هو ميلاد تحالف دول الساحل، الذي أعلنته مالي وبوركينا فاسو والنيجر في سبتمبر 2023 كحلف دفاعي مشترك، ثم تحول لاحقا إلى كونفدرالية سياسية واقتصادية. هذا الكيان الجديد لا يمثل مجرد تكتل عسكري بديل، بل هو إعلان صريح عن أزمة شرعية تطال المنظومة الإقليمية ذاتها. فقد انسحبت الدول الثلاث من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وقطعت علاقاتها التقليدية مع فرنسا، وانفتحت على شركاء جدد، في مقدمتهم روسيا. لقد أضعف هذا التحول نفوذ الاتحاد الإفريقي بشكل مزدوج: أولا، لأنه حرم الآليات القارية من أدوات الضغط التقليدية مثل العضوية والتعاون الاقتصادي، وثانيا، لأنه وفّر للأنظمة الانقلابية غطاءً سياسيا وأمنيا إقليميا بديلاً، ما جعل العقوبات الإفريقية تبدو وكأنها تعاقب دولا لم تعد ترى في انتمائها الإفريقي أولوية وجودية.

السودان... الاختبار الأصعب للمنظومة القانونية الإفريقية

يمثل السودان حالة فريدة ومعقدة في مسار اختبار فعالية الأطر القانونية الإفريقية، إذ انتقلت الأزمة من انقلاب عسكري في أكتوبر 2021 إلى حرب أهلية شاملة في أبريل 2023، مما وضع الاتحاد الإفريقي أمام تحدٍ مزدوج: التمسك بمبدأ رفض التغيير غير الدستوري، ومواجهة عجز مؤسسي عن وقف نزيف الدم وانهيار الدولة. ورغم تعليق عضوية السودان فور الانقلاب، وتفعيل بروتوكول مجلس السلم والأمن، فإن الآليات القارية بدت عاجزة عن منع تدهور المشهد إلى حرب مفتوحة بين الجيش والدعم السريع، لتتحول الأزمة السودانية من اختبار في الردع الانقلابي إلى اختبار قدرة الاتحاد الإفريقي على التعامل مع دولة تتفكك تحت أنظار القارة.

قرار فبراير 2026: شرط العودة المدنية الحقيقية

في اجتماع حاسم عُقد في فبراير 2026، وجّه القادة الأفارقة رسالة سياسية وقانونية بالغة الوضوح، برفضهم محاولات إعادة السودان إلى الاتحاد الإفريقي دون استيفاء الشرط الجوهري المتمثل في العودة الواضحة والقابلة للقياس إلى المسار الديمقراطي المدني. هذا القرار، الذي صمد أمام ضغوط دبلوماسية مكثفة قادتها أطراف عربية وإقليمية، حمَل ثلاث رسائل مركزية: الأولى، أن الانقلاب العسكري لا يمكن أن يُشرعن بتقادم الزمن أو بتعقيدات الحرب، والثانية، أن الحكم المدني يظل معيارا جامعا للشرعية السياسية في إفريقيا، والثالثة، أن الأطر القانونية القارية ليست مجرد نصوص جامدة، بل يمكن تفعيلها سياسيا عندما تتوافر الإرادة الجماعية. لقد أعاد القرار الاعتبار لمبدأ التطبيق المتسق للمعايير، خصوصا في لحظة كانت بعض العواصم الإفريقية تميل إلى «الواقعية السياسية» التي تبرر التعامل مع أمراء الحرب بحجة استقرار المنطقة.

التوازن بين الامن والشرعية

ربما يكمن الدرس الأعمق للحالة السودانية في أنها كشفت عن تحول جوهري في طبيعة الأزمات الإفريقية: لم تعد الانقلابات مجرد انتهاكات دستورية يمكن تداركها بعقوبات محدودة وحوارات انتقالية، بل باتت مدخلا لانهيارات دولية شاملة تعجز عنها المنظومة القانونية القارية وحدها. لهذا، يحمل قرار فبراير 2026 قيمة مبدئية عالية، لكنه في الوقت ذاته يختبر قدرة الاتحاد على ابتكار أدوات تدخل فعالة تتجاوز عقوبات العضوية إلى آليات الوساطة الوقائية وبناء السلام وإعادة الإعمار المؤسسي. فالسودان لم يعد فقط اختبارا لصرامة الاتحاد إزاء الانقلابات، بل صار امتحانا لوجوده كفاعل قادر على حماية المدنيين وإنقاذ الدول من الانهيار.

البعد الجيوسياسي: صراع النفوذ في الموقف الإفريقي من السودان

لا يمكن فهم تعقيدات الأزمة السودانية بمعزل عن التنافس الإقليمي المحتدم بين مصر وإثيوبيا، والذي بات يلقي بظلاله الثقيلة على عمل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، حيث تحوّل السودان إلى

رهينة جيوسياسية في صراع أوسع يتمحور حول مياه النيل وسد النهضة والبحر الاحمر. تجلّى هذا التقاطع بوضوح في اجتماعات المجلس، إذ تحركت الدبلوماسية المصرية لدعم عودة السودان إلى الاتحاد الإفريقي لإعادة تموضع القاهرة كطرف فاعل في الملف وحماية مصالحها المائية والهيمنة على البحر الاحمر، غير أن هذه التحركات اصطدمت بجدار إفريقي صلب قادته إثيوبيا التي وظفت الأطر القانونية بذكاء دبلوماسي لإفشال أي خطوة قد تُفسر كشرعنة للانقلاب. فتمسك أديس أبابا المتشدد بمعيار «العودة الواضحة للمسار المدني» لم يكن مجرد انحياز لميثاق الاتحاد، بل ورقة ضغط استراتيجية تهدف لإبقاء السودان منشغلاً بحربه الأهلية ومستبعداً من المنظومة القارية، وبالتالي أقل قدرة على المناورة في ملف سد النهضة وامن البحر الاحمر وأقل تأثيراً في موازين القوى الإقليمية. هذه الحالة كشفت عن إشكالية بنيوية في عمل الاتحاد الإفريقي، حيث تتداخل المبادئ الديمقراطية مع الحسابات الجيوسياسية بشكل يصعب الفصل بينهما، فالتشدد في تطبيق المعايير على السودان، وإن كان متسقا مع روح الميثاق، إلا أنه يُقرأ في الخرطوم والقاهرة كإنفاذ لأجندة إثيوبية، في حين أن أي تراخ من شأنه أن يفتح الباب أمام شرعنة الانقلابات ويفقد الاتحاد مصداقيته. وهكذا يجد الاتحاد الإفريقي نفسه أسير معادلة صعبة: كيف يحافظ على قدرته على تنفيذ النصوص القانونية دون أن يتحول إلى أداة في صراعات إقليمية لا يملك السيطرة عليها.

اتجاهات مستقبلية: إعادة رسم التحالفات في القرن الإفريقي

ما يحدث في السودان وفي أروقة الاتحاد الإفريقي يعكس تحولات كبيرة في بنية النظام الإقليمي الإفريقي. فالصراع المصري الإثيوبي لم يعد مجرد نزاع ثنائي حول مياه النيل، بل تحول إلى محور رئيسي تعاد على أساسه تشكيل التحالفات في شرق القارة والقرن الإفريقي. السودان، بحكم موقعه الجغرافي وموارده المائية وعلاقاته المركبة مع القاهرة وأديس أبابا، يشكل المحفز الاكبر في هذا الصراع. ولعل أخطر ما تنتجه هذه الوضعية هو تحول الأزمات الداخلية السودانية إلى ساحات مفتوحة لتصفية حسابات إقليمية، حيث تُقرأ كل خطوة سياسية أو قانونية في الاتحاد الإفريقي من زاوية «من يربح ومن يخسر» في معادلة النفوذ بين الفرقاء. في هذا السياق، يغدو السودان نفسه هامشا في معادلات لا تصنعها نخبه.

خاتمة: بين صرامة القانون وحدود السياسة

تقدم موجة الانقلابات الإفريقية الأخيرة، وما رافقها من تطور تشريعي قاري غير مسبوق، مفارقة لافتة: فالمنظومة القانونية الإفريقية باتت اليوم من بين الأكثر تقدماً في العالم في تجريم التغييرات غير الدستورية، غير أنها في الوقت ذاته تبدو عاجزة عن تحويل هذا التقدم المعياري إلى نفوذ حقيقي على الأرض. فبين نصوص لومي وبروتوكول السلم والميثاق الإفريقي للديمقراطية، وبين واقع مالي وبوركينا فاسو والنيجر والسودان، تتسع الهوة التي تكشف عن أزمة أعمق من مجرد تحديات تنفيذية. إنها أزمة شرعية متبادلة: فالأنظمة الانقلابية لم تعد تخشى عقوبات الاتحاد كما كانت تفعل قبل عقدين، والاتحاد نفسه لم يعد قادراً على فرض معاييره بمنأى عن تقاطعات المصالح الإقليمية والصراعات الجيوسياسية التي تمزق القارة. وما يمثله تحالف دول الساحل من قطيعة مؤسسية، وما تعكسه الحالة السودانية من توظيف للشرعية القانونية في خدمة أجندات جيوسياسية، إنما هو دليل على أن أزمة الانقلابات لم تعد مجرد أزمة حكم في دول بعينها، بل أصبحت مرآة عاكسة لاضطراب النظام الإقليمي الإفريقي برمته. وهكذا، يجد الاتحاد الإفريقي نفسه أمام مفترق طرق: إما أن يطور أدواته من العقوبات الرمزية إلى آليات التدخل الوقائي وبناء السلام وإعادة الإعمار المؤسسي، وإما أن يظل أسير فجوة لا تضيق بين صرامة نصوصه ومرونة سياساته، بين ما يحرمه قانوناً وما يعجز عن تغييره واقعاً. في النهاية، تظل الديمقراطية في إفريقيا رهينة ليس فقط بإرادة النخب المحلية، بل أيضاً بقدرة القارة على بناء نظام إقليمي عادل يضع مصالح الشعوب فوق حسابات النخب، وشرعية الصناديق فوق منطق القوة.

المجموعة الاقتصادية لدول غرب اسيا إفريقيا وتُعرف اختصار ECOWAS)، هي مُنظمة سياسية واتحاد اقتصادي إقليمي يتكون من خمسة عشر دولة تقع في منطقة غرب إفريقيا.

* مستشار نظم وتكنولوجيا تحليل البيانات

الجيش السوداني: ما بين ميزان الدولة وموازين الصراع (2)

محمد الأمين عبد النبي

ملخص

يرى المقال أن أزمة الجيش السوداني تعود إلى سياسات نظام البشير التي هدفت إلى ضمان ولاء المؤسسة العسكرية عبر تفكيك مهنيتها وإنشاء جيوش وميليشيات موازية، ما أضعف احتكار الدولة للقوة. وبعد ثورة ديسمبر، لم تتغير عقيدة الهيمنة داخل الجيش، إذ استمر في النظر إلى نفسه وصياً على البلاد، وهو ما تجلى في انقلاب أكتوبر 2021 وتقويض الشراكة المدنية. كما أسهمت أخطاء القوى المدنية، خاصة في ترك ملف الإصلاح بيد العسكريين، في ترسيخ الهيمنة وتعطيل الانتقال الديمقراطي.

يفيد بأن الاتفاق الطاري قدّم رؤية لإصلاح القطاع الأمني عبر توحيد الجيوش ودمج الدعم السريع في جيش وطني مهني تحت قيادة مدنية، لكنه واجه مقاومة من قوى داخل المؤسسة العسكرية وعناصر النظام السابق. ويرى الكاتب أن الحرب لم تكن نتيجة الاتفاق الإطاري، بل نتاج إرث تعدد الجيوش والصراع على القيادة والسيطرة، واستغلال التناقضات العسكرية لإجهاض مشروع الإصلاح.

يوضح أن الحرب كشفت ضعف الاحترافية وتعدد مراكز القرار داخل الجيش، واعتماده على مليشيات وخطاب دعائي، مما أضعف ثقة الشعب به. كما أن فشل الاتفاقيات السابقة في تنفيذ الترتيبات الأمنية أبقى مشكلة تعدد الجيوش قائمة، وأكد ضرورة إعادة تعريف العلاقة بين المدنيين والعسكريين على أساس خضوع الجيش للسلطة المدنية وخروجه من السياسة.

يخلص الكاتب إلى أن الإصلاح يهدف إلى بناء جيش مهني موحد عبر دمج القوات، وتحديث العقيدة العسكرية، وإنهاء الولاءات الحزبية، وفك ارتباط الجيش بالقوى السياسية والأيديولوجية. ويؤكد أن السلام هو المدخل الأساسي لهذا التحول، لأنه يسمح بإعادة بناء الجيش كمؤسسة وطنية محترفة تحمي الدولة وتدعم التحول الديمقراطي.

تمهيد:

فكّك الجزء الأول من هذا المقال جذور الأزمة التي أقعدت الجيش السوداني، وحوّلته من درع للوطن إلى فاعل سياسي واقتصادي مهيمن. ينتقل هذا الجزء من التشخيص إلى التشريح، ثم إلى العلاج، ليناقش ملف الإصلاح الأمني والعسكري بوصفه بوصلة عبور بالجيش من موازين الصراع إلى ميزان الدولة، وفق عقد أمني جديد ينهي إلى الأبد زمن الجيوش الموازية والولاءات الحزبية، ويضع السلاح تحت إمرة الدستور وحده.

تركة الإنقاذ الخبيثة وتركة الانتقال الحميدة:

أدرك نظام البشير مبكراً خطورة انحياز الجيش للشعب كما حدث في أكتوبر وأبريل، فعمد إلى تخريبه عبر مذبحة ضباط رمضان، وتجريف الكفاءات الوطنية، وسياساته الأيديولوجية، واستحدث نظاماً أمنياً معقداً يقوم على تعدد الجيوش والميليشيات لضمان ولاء السلاح للتنظيم. وقد مثّل هذا التعدد استراتيجية تأمين للنظام، أدت لاحقاً إلى تفتيت احتكار الدولة للعنف، ووضعت السودان أمام معضلة تمثلت في تحوّل القوات النظامية إلى جزرٍ معزولة من الولاءات القبلية والأيديولوجية.

أثبتت وقائع ثورة ديسمبر 2018 أن المؤسسة العسكرية لا تزال تتحرك بعقيدة الهيمنة لا الشراكة؛ فالتغيير الذي أطاح بالنظام لم يغيّر من بنية التفكير العسكري التي ترى في المدنيين مجرد واجهة تجميلية. إن الالتفاف على مطالب الشارع، الذي تجسّد بوضوح في انقلاب 25 أكتوبر 2021، يمثل طعنةً في خاصرة المسار الديمقراطي؛ إذ تعمدت القيادة العسكرية تقويض الشراكة مع المكوّن المدني قبل الوصول إلى مرحلة تسليم رئاسة مجلس السيادة، مما يؤكد أن الجيش لا يزال يرى نفسه وصياً على البلاد، ويرفض التخلي عن امتيازاته السياسية والاقتصادية.

تتحمل القيادة العسكرية مسؤولية مباشرة عن حالة التشظي التي أصابت السودان بعد الثورة، إذ لجأت إلى هندسة الأزمات بخلق التوترات الأمنية لتصوير المكوّن المدني عاجزاً عن إدارة الدولة، ومن ثم تقديم الحل العسكري كضرورة مرحلية. ويُعدّ هذا السلوك تقويضاً متعمداً لأركان الحكم الديمقراطي، حيث سُخّرت إمكانيات الدولة لخدمة بقاء العسكر في السلطة، مما وضع الجيش في مواجهة مباشرة مع الشعب الذي لم يعد يقبل بالحكم الشمولي.

وهذا بالطبع لا يعفي المكوّن المدني؛ فقد وجّه اللواء معاش كمال إسماعيل، في ورقته المقدمة في ورشة تقييم الفترة الانتقالية (يوليو 2022)، نقداً شجاعاً لتجربة الحرية والتغيير، معتبراً أن إبعاد العسكريين المتقاعدين عن مفاوضات المرحلة الانتقالية كان خطأً فادحاً. وقد أنتج هذا الإقصاء وثيقةً دستورية منحت المؤسسة العسكرية سلطةً حصرية لإصلاح نفسها دون رقابة مدنية، مما خلق شراكةً متشاكسة. ويرى أن المدنيين تركوا ميدان الإصلاح للعسكريين وحدهم، مما سمح للمكوّن العسكري بتكريس هيمنته وحصاناته، وتوظيف الثغرات القانونية لتعطيل الانتقال وتقويضه.

مثّل الاتفاق الإطاري انعطافةً مهمة، كونه غاص في جذر الأزمة بتقديم رؤية استراتيجية متكاملة لأسس الإصلاح الأمني والعسكري. انطلق من مبدأ وحدة السلاح تحت إرادة الدولة، واضعاً خارطة طريق لدمج كافة التشكيلات العسكرية، وعلى رأسها قوات الدعم السريع والحركات المسلحة، في جيش قومي واحد مهني، محكوم بمعايير فنية لا تقبل المحاصصة. وتجاوز فكرة الدمج الفني إلى مفهوم إصلاح العقيدة، بإعادة تعريف دور الجيش كحامٍ للدستور ومنفّذٍ للسياسات المدنية، مع وضع أسس قانونية لإنهاء التغوّل العسكري في النشاط الاقتصادي، وحظر الانتماء الحزبي. وبالتالي فإن الاتفاق الإطاري كان محاولة جادة لنزع فتيل الانفجار، وتحويل قضية الإصلاح الأمني والعسكري من صراع الجنرالات إلى مشروع وطني تشرف عليه سلطةٌ مدنية مدعومة بضمانات دولية. وقد قاد تقويض هذا المشروع إلى الصدام العسكري.

لقد شكّلت ورشة الإصلاح الأمني والعسكري (مارس 2023) آخر ورش الاتفاق الإطاري مختبراً وطنياً ودولياً للإصلاح، حيث قدّم قائد الجيش في الجلسة الافتتاحية تعهداً بقطيعة القوات المسلحة مع ماضيها في مساندة الديكتاتورية، مؤكداً الحرص على بناء جيش مهني يلتزم الحياد السياسي. وأبدى قائدُ قوات الدعم السريع قبولاً بمبدأ الجيش المهني الموحّد، معتبراً أن الإصلاح مهمة شاقة لكنها حتمية لاستقرار البلاد، ومؤكداً الالتزام بدمج قواته. وارتكزت أعمال الورشة على أوراق عمل صاغها كبار الضباط؛ فقدّم اللواء أبوبكر فقيري ورقة الترتيبات الأمنية، وناقش اللواء د. محمود سليمان إصلاح الشرطة، بينما استعرض اللواء

مكي عوض محمدين ورقة المخابرات العامة، وقدم اللواء ركن ضياء الدين أحمد العوض والعميد مدثر إبراهيم والعقيد علي طبيق الورقة الرسمية لتحديث المؤسسة العسكرية، فيما قدم العميد ركن عمر حمدان رؤية الدعم السريع، وذلك وسط تعقيبات فنية من جنرالات مثل حاتم السر الدسوقي، وعادل العاجب، وآدم دليل، وتاج السر عثمان، وإدارة جلسات ضمت مريم الصادق المهدي، ومحمود فضل الله قمش، وربيع سليمان، مع مشاركة فاعلة لخبراء دوليين. وقد أدى انسحاب الجيش من الجلسة الختامية إلى تصاعد التوتر وتوفير الثغرة لعناصر النظام البائد لإشعال الحرب.

أصل الأزمة متمثل في وجود جيشين في الدولة، ليس نتاجاً للاتفاق الإطاري، وإنما هو موروث من نظام البشير الذي شرعن الدعم السريع لحماية سلطته، مما خلق قنبلةً موقوتة من التناقضات العسكرية سبقت الثورة بسنوات. لم يمنح الاتفاق الإطاري الدعم السريع وضعيةً مستقلة، بل كان الوثيقة الوطنية الأولى التي انتزعت منه موافقةً رسمية على الدمج في جيش وطني واحد وفق أسس الإصلاح الأمني والعسكري.

وعليه فإن السردية التي تزعم وجود تحالف بين القوى المدنية والدعم السريع لتدبير انقلاب هي فرضية ساذجة؛ فقد أثبتت الوقائع أن عناصر النظام البائد داخل الأجهزة الأمنية هم من نفخوا في كير الفتنة. فبينما كانت اللجنة الفنية المشتركة تعمل على تهدئة الأوضاع، عُجِّل ببدء الحرب لقطع الطريق على التوقيع النهائي. لم ينفجر القتال بسبب الورشة، وإنما بسبب عقدة القيادة والسيطرة التي استغلتها

قوى الظلام لتحويل خلاف مهني إلى مواجهة شاملة تهدف إلى استعادة سلطة النظام البائد، متلاعبةً بالتناقضات بين المؤسسات الأمنية. وكان الدور المدني دوماً هو الطرف الثالث الذي ينزع فتيل الأزمات، مدركاً أن أي تحالف مع طرفٍ عسكري ضد آخر سيعني بالضرورة إشعال حريق وطني لا يمكن إطفاؤه، وهو ما جعل الإصلاح الأمني والعسكري حجر الزاوية في الرؤية المدنية لاسترداد المسار الديمقراطي وبناء جيش مهني واحد. إن الادعاءات التي تربط الاتفاق الإطاري باندلاع الحرب هي محاولة بائسة لتزييف الوعي.

الحرب وتجليات موازين الصراع:

من نافلة القول إن الحرب كشفت عن تراجع في القدرات العملياتية والاحترافية للجيش نتيجة عقود من التخريب الممنهج، حيث وجد نفسه مضطراً للاعتماد على مليشيات ومستنفرين وكتائب النظام البائد لسد العجز في المشاة، مما أعاد إنتاج ظاهرة تعدد الجيوش التي طالما كانت سبباً في زعزعة الاستقرار. وقد ألحق هذا الاعتماد ضرراً جسيماً بالجيش على مستوى فقدان البنية التحتية والمقار الاستراتيجية واستنزاف الكوادر البشرية، والأخطر من ذلك انهيار الثقة بين الجيش والشعب، وظهور الجيش كطرف في الصراع بدلاً من كونه مؤسسةً حامية للجميع.

مثّلت أدوات الدعاية الحربية المنفلتة أحد أخطر الأسلحة التي ارتدت إلى صدر المؤسسة العسكرية والوطن على حد سواء؛ فبدلاً من أن يكون الإعلام أداةً للتنوير ونقل الحقائق، تحول خلال الحرب إلى مصنع للبطولات وخطاب الكراهية الذي غيّب الوعي الاستراتيجي لصالح الحشد العاطفي. وقد أدى هذا التجييش الإعلامي إلى عسكرة الفضاء العام، مما دفع الجيش، تحت ضغط التوقعات غير الواقعية، إلى اتخاذ قرارات تفتقر إلى الحسابات العسكرية. علاوةً على ذلك، فإن الدعاية القائمة على شيطنة الآخر وتخوين النقد عزلت الجيش عن ناصحيه المخلصين، واستبدلتهم بأبواق دعائية تهتم بتجميل الإخفاقات أكثر من معالجتها. وقد ساهم هذا النهج في تمزيق النسيج الاجتماعي بربط الوطنية بالولاء للقرار العسكري المطلق، ما حوّل صوت الرصاص إلى اللغة الوحيدة المسموعة، وأغلق منافذ الحلول السياسية، ليجد الوطن نفسه ضحية «بروباغندا» صنعت وهماً لم يصمد أمام اختبارات الحرب، وغذّت ممانعة السلام داخل بعض دوائر المؤسسة العسكرية بدوافع هواجس الوجود والمصير، حيث يُنظر إلى السلام خطأً باعتباره انكساراً للمهابة العسكرية، أو مدخلاً للمحاسبة، أو تقليصاً للنفوذ الاقتصادي والسياسي.

ويُعدّ الصراع الخفي داخل أروقة المؤسسة العسكرية وتعدد مراكز اتخاذ القرار من أخطر مظاهر الأزمة؛ إذ تحولت المؤسسة إلى ساحة للتجاذبات بين أجنحة متصارعة تختلف في ولاءاتها الأيديولوجية وارتباطاتها الإقليمية وطموحات قادتها الشخصية. وقد انعكس هذا الصراع في ظاهرة الخطابات الارتجالية والمتناقضة التي تجاوزت الانضباط العسكري بحثاً عن شعبوية ترسل رسائل ملغومة. وقد زعزعت هذه الارتجالية ثقة المواطن أكثر في مؤسسته العسكرية، وتحولت المنصات العسكرية إلى منابر لإنتاج الأزمات، واستُبدلت قضايا الأمن القومي ووقار الجيش بضجيج المنصات والأهازيج والشعارات الإقصائية.

مثّلت «وثيقة المنامة» في جوهرها محاولة لترميم ما أفسدته الحرب عبر تقديم مقاربة تزاوج بين الصرامة المهنية والضرورات السياسية، إذ انطلقت من مبدأ وحدة القيادة بوصفه شرطاً لا ينفصم عن وحدة الدولة، ووضعت تصوراً لفك الاشتباك العسكري والسياسي عبر مسارين متوازيين: الأول فني يعتمد على أسس مهنية في الدمج وبناء جيش وطني بعيداً عن الاستقطاب الحزبي، والثاني سياسي يكرّس تبعية الجيش للسلطة المدنية في إطار دولة المواطنة. وكانت المنامة فرصة لإعادة الاعتبار للمهنية العسكرية بتجريدها من شوائب الولاءات الموازية، ووضع حدٍّ نهائي لظاهرة تعدد الجيوش التي أوردت البلاد موارد الهلاك.

وفي هذا السياق، تأتي أهمية تصريحات الدكتور عبد الله حمدوك حول فشل الشراكة المدنية العسكرية لتؤكد حتمية ضبط العلاقات المدنية العسكرية وفق أسس جديدة لا تقوم على المحاصصة في الحكم، وإنما على الوضوح في المهام، وخروج المؤسسة العسكرية من الفضاء السياسي والنشاط الاقتصادي، وضمان احترافية الجيش وتفرغه لمهامه الدفاعية.

الملاحظ أن الاتفاقيات التي أُبرمت منذ اتفاقية أديس أبابا 1972، مروراً باتفاقية نيفاشا 2005، ثم اتفاقية أبوجا 2006، وصولاً إلى اتفاقية جوبا 2020، قد اشتركت جميعها في إخفاقٍ

بنيوي واحد تمثل في عدم التنفيذ الفعلي للترتيبات الأمنية، وعلى رأسها استيعاب الحركات المسلحة وإعادة تدريبها ودمجها أو تسريحها ضمن جيش وطني مهني موحد. فرغم أن هذا الملف استحوذ على الحيّز الأكبر من نصوص الاتفاقيات، إلا أنه لم يُمنح الأولوية القصوى من حيث الإرادة السياسية أو آليات الرقابة والتنفيذ، مما أدى إلى تكرار الخطأ التاريخي ذاته، وإبقاء تعدد الجيوش ومراكز القوة واقعاً قائماً، وهو ما أفرغ تلك الاتفاقيات من مضمونها الاستراتيجي وأعاد إنتاج أسباب الصراع.

الإصلاح الأمني والعسكري: ميزان الدولة:

يؤكد الوجدان الجمعي للسودانيين دعمهم المبدئي للجيش باعتباره مؤسسة جامعة ورمزاً لوحدة التراب الوطني، لا طرفاً في الصراع السياسي. ومن هذا المنطلق، فإن عملية الإصلاح العسكري لا ينبغي أن تُفهم كإجراء انتقامي أو معزول عن المشروع الوطني الشامل للإصلاح المؤسسي والسياسي الذي يطال كافة أجهزة الدولة. فالجيش لا يمكن أن يكون محترفاً في بيئة مدنية مأزومة، كما أن المؤسسات المدنية لن تستقيم ما لم تُرفع يد الوصاية العسكرية عنها. لذا فإن الإصلاح المرتجى هو عملية متوازية تقتضي إعادة بناء جهاز الدولة بالكامل.

إن الهدف ليس إضعاف الجيش، وإنما تقويته وتحريره من الأعباء السياسية المنهكة، ووضعه في مكانه الطبيعي ضمن منظومة حكم ديمقراطي متكاملة، حيث تخدم كل مؤسسة الشعب في مجال تخصصها، بما يضمن استدامة الاستقرار. وفي هذا الاتجاه يمكن فهم شعار «شعب واحد، جيش واحد»، باعتباره دعوة لبناء مؤسسة قومية تعبر عن التنوع السوداني الفريد، وتنهي الجيوش الموازية، وفق محددات مشروع استراتيجي يقوم على عقد اجتماعي جديد يلتزم فيه الجيش بالحياد المهني والخضوع للقيادة المدنية، مقابل التزام الشعب بدعم المؤسسة بوصفها حامية للدولة.

يقتضي ذلك تحرير عملية الإصلاح من شطط مصطلحات «التفكيك» و«التأسيس» لدى بعض القوى الأيديولوجية والسياسية، ومن اختزالها في مجرد «إعادة تنظيم» و«إعادة هيكلة» لدى بعض العسكريين. فقد أخضع العميد الركن السر أحمد سعيد هذه المصطلحات للتشريح في ورشة تقييم الفترة الانتقالية، مؤكداً أن إعادة التنظيم تنحصر في تنقلات الضباط والترقيات، بينما تكتفي إعادة الهيكلة بتغييرات داخل القوات الرئيسية، أما التفكيك والتأسيس فيمثلان حلقة جديدة من الصراع الاجتماعي والسياسي غير مأمونة. ويرى أن الأشمل والأعمق هو «التحديث»، إذ يعني إعادة بناء جيش وطني بمعايير معاصرة، بحيث يكون جيشاً صغير الحجم، رشيق الحركة، عالي الكفاءة التقنية، بدلاً من الحشود الضخمة التي تستنزف موارد الدولة. ويبدأ ذلك بتغيير العقيدة العسكرية من مؤسسة وصية على الدولة إلى مؤسسة محترفة تخضع للقيادة المدنية، معتبراً أن الجمود الفكري الذي ساد سابقاً جعل الجيش يحارب بعقلية قديمة تجاوزها الزمن، مما يتطلب ثورة في الفكر تواكب التطور العالمي وتنهي هيمنة الدولة العميقة على مفاصل القرار العسكري.

ومن جانبه، طرح اللواء كمال إسماعيل فكرة إعادة الضباط المفصولين تعسفياً كمدخل استراتيجي للإصلاح، باعتبار أن وجود هؤلاء الضباط بأقدمياتهم الأصلية سيُحدث توازناً يحد من نفوذ كوادر التمكين، ويساهم في صياغة عقيدة جديدة تلتزم بحماية الدستور والتحول الديمقراطي. فالإصلاح في نظره يبدأ من القمة والوسط بإحلال الروح الاحترافية محل الولاءات التنظيمية، بما يضمن استعادة قومية المؤسسة وقطع الطريق أمام أي انقلابية مستقبلية.

ويستهدف الإصلاح إنهاء حالة تعدد الجيوش والسيولة الأمنية عبر دمج كافة التشكيلات العسكرية وشبه العسكرية في جيش وطني واحد يمتلك وحده الحق في استخدام القوة تحت مظلة الدستور. كما يستهدف معالجة أزمة الثقة العميقة بين العسكريين والمدنيين عبر ردم الفوارق الإثنية والثقافية داخل رتب المؤسسة العسكرية لتعكس تنوع المجتمع السوداني، ووقف تسييس المهنة العسكرية أو عسكرة الحياة المدنية. إن الطريق إلى المستقبل يمر عبر بناء مؤسسات مدنية قوية وبرلمان يمارس دوراً رقابياً فاعلاً، بالتوازي مع تصميم مناهج عسكرية تكرّس قيم حقوق الإنسان.

إن عملية الإصلاح في مرحلة ما بعد الحرب لا تقف عند حدود الاستجابة للأزمات الطارئة، وإنما تمثل رؤية تحديثية استراتيجية تهدف إلى بناء جيش وطني يبدأ بكسر احتكار مصادر التسليح عبر سياسة تنويع دولية لضمان الاستقلال الفني والسياسي، ويمتد ليشمل طفرة هيكلية في الأفرع الرئيسية عبر تعزيز

القدرات البحرية بقواعد استراتيجية، وتحديث القوات الجوية والدفاع الجوي بمنظومات إنذار ورصد راداري متكاملة لمواجهة التهديدات السيبرانية والجوية، مع تزويد القوات البرية بتقنيات قتالية حديثة، وذلك بالتوازي مع تأسيس قواعد عسكرية جيو-استراتيجية تضمن سرعة الاستجابة والانتشار، وتحويل الصناعات الدفاعية المحلية إلى قاطرة للاكتفاء الذاتي. وهو مسار يتكامل بالضرورة مع تطوير مناهج التأهيل العسكري لصناعة مقاتل يستوعب الثورة الرقمية والتكنولوجية، بما يحول الجيش من مجرد قوة دفاعية إلى مؤسسة احترافية رادعة تحمي السيادة الوطنية وتدعم الاستقرار الإقليمي تحت مظلة عقيدة وطنية موحدة.

إن السلام هو الطريق الوحيد الذي يسمح للجيش بالعودة إلى ثكناته بكرامة، ليتفرغ لمهمته في التدريب والتحديث بعيداً عن أوحال السياسة ومسؤولياتها التي أثقلت كاهله ونهشت سمعته. فالسلام يمنح الجيش فرصة للتخلي من ارث الجيوش الموازية، وتطوير تكنولوجيا التسليح، وتحسين دخل الفرد العسكري. وبناءً عليه، فإن السلام هو انتصارٌ للمؤسسة واستعادة لدورها.

تتمثل مهام الجيش ضمن عملية الإصلاح في الالتزام بالنظام الدستوري، واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، ودمج قوات الدعم السريع والحركات المسلحة وفق أسس، ومراجعة شروط القبول بالكلية الحربية ومناهجها بما يتسق مع العدالة والمواطنة، وتفكيك بنية النظام البائد الأمنية والعسكرية والاقتصادية، والالتزام بحماية الانتقال المدني، وتقديم المتورطين في الجرائم إلى العدالة، والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، إلى جانب حظر وتجريم أي وجود لمليشيات خارج إطار الجيش، وتوطين العقيدة الديمقراطية في المناهج العسكرية، وتحقيق القومية العادلة في بنية الجيش.

إن المبتدأ الحتمي للوصول إلى سلام مستدام يكمن في امتلاك الإرادة الوطنية لفك الارتباط العضوي والسياسي بين طرفي الحرب والمجموعات المتحالفة معهما؛ أي فك الجيش ارتباطه بالقوى التي تتخذ منه حاضنة لمشروعها السياسي، وكذلك فك الدعم السريع ارتباطه بالمجموعات التي ترى في السلاح وسيلةً لفرض أجندتها، وذلك لتجريد الصراع من حمولاته السياسية وإعادته إلى حجمه الأمني القابل للحل. إن تخلي الطرفين عن الحواضن المأزومة هو الضمانة الوحيدة لجلوسهما إلى طاولة المفاوضات بإرادة عسكرية بحتة، تمهيداً لانخراط كافة القوى المدنية والسياسية في حوار مائدة مستديرة شامل. ففي هذا الفضاء الوطني الخالص لا يتم تقاسم السلطة، بل إعادة بناء الدولة. إن فك الارتباط يعيد للجيش قوميته، وللسياسة مدنيتها، ويحوّل القوى المتحالفة من وقود للحرب إلى شركاء في البناء الوطني.

ولتكتمل هذه الصورة، يتوجب على الجيش فك ارتباط آخر بالحركة الإسلامية، بوصفها العائق الأكبر أمام استقلاليته المهنية؛ إذ تحوّل هذا التحالف إلى قيد ثقيل كبّل عملية اتخاذ القرار العسكري وجعلها خاضعة للابتزاز والتخويف من المستقبل. إن تغلغل الأيديولوجيا داخل الأروقة العسكرية شوّه عقيدة الجيش وخلق مراكز موازية داخله، وجعل القرار الاستراتيجي رهينة لحسابات البقاء الحزبي لا المصلحة الوطنية العليا. إن تحرير القرار العسكري من الابتزاز الأيديولوجي هو الخطوة الأولى لاستعادة الجيش لنفسه، وتمكينه من التحرك بحرية كجيش وطني يحمي الدولة وليس أحلام الإسلامويين.

تتأسس فاعلية إصلاح القطاع الأمني والعسكري على قاعدةٍ بنيوية مفادها أن الإصلاح التقني والفني يتبع بالضرورة الرؤية السياسية الكلية ولا يسبقها؛ إذ لا يمكن الشروع في عمليات الدمج أو البناء دون تحديد مسبق لهوية الدولة وعقيدتها الدفاعية. إن غياب القرار المدني الموحد بشأن طبيعة الإصلاح المطلوب يجعل أي تصور مجرد فرضيات تفتقر إلى الواقعية؛ فالمنهج العلمي للإصلاح يتطلب أولاً اتفاقاً سياسياً عسكرياً يحدد ما إذا كان الهدف هو تحديث المؤسسة القائمة أم صياغة جيش وطني جديد. وبدون هذا المنهج تظل «العربة موضوعة أمام الحصان»، بما يؤدي إلى نتائج متضاربة لا تخدم الاستقرار السياسي. فعملية الإصلاح مساراتٌ متكاملة تبدأ بتهيئة بيئة سياسية محفزة للإصلاح عبر توافق القوى المدنية على تدابير التحول الديمقراطي، وتقليص نفوذ الجيش في مفاصل الدولة من خلال تحديث التشريعات الدفاعية، وتعزيز التحول المهني بغرس قيم حقوق الإنسان في المناهج العسكرية.

إنتهى.

الحزب الشيوعي السوداني:

وقف الحرب مرهون بتوافق الرباعية الدولية

الشيوعي السوداني من لندن:
التدخلات الخارجية تعمّق الحرب وتعرقل مسار الثورة

أفق جديد

نظم الحزب الشيوعي السوداني لقاء إعلامي حول مستجدات المشهد السياسي وتطوراته في السودان بالعاصمة البريطانية لندن.

وابتدر الحديث عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي والمسؤول الإعلامي فتحي فضل قائلا : إن ما يجري في السودان وارتباطه مايحدث في المنطقة العربية والعالم، وضع السودان في مجال اهتمام عالمي وإقليمي.

وأوضح أن ذلك يؤكد أن هناك تحول في الأساليب الناعمة للاستفادة من موارد السودان إلى إستعمال العنف للاستفادة من الموارد، إضافة إلى إيقاف مسيرة الثورة السودانية.

وأكد فضل أن اهتمام العالم والدول المحيطة بالسودان ليس جديداً، ويعود لفترات سابقة إلى مابعد الاستقلال.

وأضاف، يعود مباشرة إلى بعد العام 1956حيث كان لدينا برلمان منتخب وعرض على البرلمان مسألة «المعونة الأمريكية» وكان من المفترض أن يصوت البرلمان آنذاك على قبول المعونة أو رفضها.

وذكر أن نائب الرئيس الأمريكي وقتها ري نيكسون زار السودان قبل التصويت وكان واضحاً في ذلك الوقت النشاط السياسي للقوى الوطنية في البلاد، وقد استطاعت في تلك الفترة أن تفرض على الائتلاف الحاكم المكون من حزب

الأمة والوطني الاتحادي، بوقوف غالبية نواب البرلمان مع رفض المعونة الأمريكية وخاصة غالبية نواب الحزب الوطني الاتحادي، ورفض النواب في البرلمان مسألة المعونة الأمريكية.

وتابع: والذي حصل بعد زيارة نائب الرئيس الأمريكي ري نيكسون أن بعض قيادات حزب الأمة اقنعت قيادة الجيش باستلام السلطة وذلك كان أول انقلاب في تاريخ البلاد في 17 نوفمبر 1958،مشيراً إلى أن موقف الحزب الشيوعي كان واضحا برفض الانقلاب وهو أول حزب يصدر بياناً في نفس يوم الانقلاب معلناً رفضه.

وواصل فتحي فضل حديثه قائلا: المسألة الأساسية هنا أن الانقلاب كان مرتبط بالتدخل الخارجي وهو ملف المعونة الأمريكية ومايهمنا هنا من خلال تلك الفترة التدخل الأمريكي ماحدث بعد ذلك أن زار الرئيس الصيني وتابعه رئيس الاتحاد السوفيتي وقتها.

وأشار إلى أن كل ذلك يؤكد مسألة اهتمام هذه القوى الرئيسية في العالم بالسودان لعدة أسباب بينها موقع السودان الجغرافي.

وبشأن المفاوضات بين الجيش وقوات الدعم السريع، أوضح فتحي فضل أن طرفي الحرب دعيا إلى منبر جدة بعد الحرب بفترة قصيرة إلى جدة من قبل أمريكا والسعودية هاتان الدولتين لديها نفوذ على طرفي الحرب.

واكمل: والمطروح الآن من امريكا والسعودية إيقاف الحرب، وذلك من خلال الرباعية الدولية بإضافة مصر والإمارات، وهناك حروب كثيرة في المنطقة العراق وسوريا واليمن، والعامل المشترك في كل الحروب بالمنطقة بمافيها حرب غزة راعيها أمريكا وإسرائيل.

وأفاد ان الآلية الرباعية موجودة في الملف السوداني لمصالحها، وإيقاف الحرب ليس مرتبط بطرفي النزاع بل بدول الرباعية نفسها.

واستطرد، اذا اتفقت دول الرباعية الدولية تصبح إمكانية أن تقف الحرب بشكل أكبر ويلي ذلك دخول المساعدات الإنسانية.

وتابع، وبالتالي استمرار الحرب ناتج عن عدم اتفاق دول الرباعية نفسها.

وأبان فضل أن السودان يشهد أكبر أزمة نزوح في العالم و السودانيون يعيشون ظروف صعبة داخلياً وفي بلدان اللجوء.

من جانبه قال عضو اللجنة المركزية صدقي كبلو من الواضح أن ثوار ديسمبر حريصون على استمرار الثورة والتمسك بها، وهذه قضية مهمة وليست عابرة ويتضح ذاك في احيائها والنضال من أجلها.

وأضاف، هذه المؤشرات تدفعها لمزيد من الاتصال بالجماهير رغم صعوبة ذلك، وتدفعنا لاستعادة العمل الجماهيري، وقد حاولنا ذلك في عدة مدن بينها عطبرة والخرطوم.

واردف، أن تفعيل النشاط الجماهيري من قبل الحزب الشيوعي مستمر رضا من رضا وابا من ابا، ولا يمكن أن نمنع عن دورنا.

وزاد» نحن لدينا القدرة على العمل الجماهيري، ولم تنجح الأنظمة الديكتاتورية السابقة من منعنا».

وأفاد كبلو نحن نتفق مع الرباعية الدولية في الموقف العام بشأن الحرب أولا : يجب أن تقف الحرب، وثانياً :أن الحرب لن تنتهي بانتصار أحد طرفي الحرب، وثالثاً:يجيب حماية المدنيين ورابعاً : إيصال للمساعدات الإنسانية.

وأشار إلى أنه لم ينشر أي اتفاق منذ إعلان مستشار الرئيس الأمريكي للشئون العربية و

الأفريقية مسعد بولس في سبتمبر الماضي.

وشدد كيلو على أن هناك نقاط مهمة لأي اتفاق يجب أن تؤخذ، بينها عدم وجود طرفي الحرب في المستقل، تكوين جيش وطني موحد لاتوجد فيه انتماءات سياسية وحل المليشيات، وأن لا يكون دور الإسلاميين قي الفترة الانتقالية باعتبار انهم هم مسؤولين عن ما يحدث منذ العام 1989 وحتى اليوم.

وأضاف، نحن مع تفكيك دولة 30 يونيو وإزالة تمكينها في الخدمة المدنية والجيش والأمن والاقتصاد وذلك كفيل بخلق بيئة سوية لعمل ديمقراطي».

وأشار كبلو إلى أن المسألة المهمة وهي حماية المدنيين، وذلك بأن نحميهم بالسلاح و من الجوع والمرض، وفتح المدارس ورجوع الكهرباء والمياه و عودة المواصلات والاتصالات.

ولفت إلى أن الحكومة غير الشرعية الموجودة في الخرطوم لا تدفع مرتبات الموظفين والمعلمين ولم تعد للخدمات في المدن.

وزاد « لا يجب أن يؤدي وقف إطلاق النار إلى وضع كما في ليبيا بوجود حكومتين،بل يجب أن يؤدي إلى سودان موحد».

ونوه كبلو إلى ضرورة عدم دخول دول جديدة في الصراع في الحرب، لأن ذلك يطيل أمد الحرب؛

وقال « نذكر إثيوبيا أننا وقفنا مع الشعب الإثيوبي في نضالهم وأن إقامة معسكر لمليشيا الدعم السريع يضر بوحدة السودان ويطيل الحرب»

وأردف» ليس ذلك حماية للجيش بل حماية للسودان من حدوث مزيد من التدمير، وعلى الدول الصديقة أن تحافظ على صداقتها مع السودان»

وتابع : نحن نريد تكون دولتنا وطنية ديمقراطية ولها مصالح مع الدول، ونتبادل المصالح ولا نريد أن نكون نقطة عكنته في إفريقيا .

وشدد كبلو على أن موقف الحزب الشيوعي مع العدالة، وان يكون السلام مرتبط بالعدالة.

واستدرك، لأن عدم الحديث عن العدالة يساعد على الانتهاكات بحق الناس في أي مكان.

وأشار إلى أن الجانبين في الحرب ينتهكون حقوق الناس في مناطق سيطرتهم وتعقد المحاكمات والاعتقالات المواطنين.

وأضاف، «مطلبنا هو حرية العمل السياسي وحرية التعبير والدفاع عن حقوق الإنسان لانه دفاع عن حقوق المدنيين.

بشأن الموقف من القوى المدنية، قال كبلو،» موقفنا واضح نمد ايدينا للجميع للتعاون، لكن هو تعاون على الأرض داخلياً، والتعاون حول القضايا للمشتركة خارجيا».

وأضاف، نحن حريصون على وحدة شعب السودان وقوته، لكن وحدتك لا تتم في الغرفة المغلقة والبيانات الفوقية».

بدوره أكد القيادي بالحزب الشيوعي السوداني في بريطانيا عبد الرحيم أبايزيد على أهمية العمل في الخارج ضد الدكتاتورية ودوره في توضيح الحقائق العالم وحماية المدنيين واللاجئين والنازحين

وأضاف،» السودانيين في الخارج يعملون من أجل عودة السلام والديمقراطية ولهم تجارب ثرة في السنوات السابقة».

وأشار الي أن القوى السياسية الوطنية في بريطانيا عدا الإسلاميين ظلت على الدوام تعقد لقاءات مع بعض ، وتتفق على برامج من أجل

جنوب كردفان..

استهداف المستشفيات يعمق المأساة

ملخص

تشهد ولاية جنوب كردفان أزمة صحية وإنسانية حادة نتيجة استهداف المستشفيات وخروج عدد كبير منها عن الخدمة، إلى جانب نقص الكوادر الطبية والأدوية والمحاليل، ما أدى إلى وفاة عدد من النساء والأطفال وكبار السن. ويعاني السكان من انتشار أمراض مثل الملاريا وحمى الضنك والكوليرا، فيما يضطر كثير من المرضى لتلقي العلاج في منازلهم باستخدام وسائل بدائية بسبب انهيار النظام الصحي.

أكدت مصادر طبية أن ثلاثة مستشفيات رئيسية في مدينة الدلنج توقفت عن العمل نتيجة القصف، ما أجبر المرضى على الاعتماد على مرافق محدودة تفتقر إلى الإمكانيات. كما أسفرت الهجمات عن مقتل وإصابة عدد من الكوادر الطبية، وسط تراجع المساعدات الإنسانية ونقص التمويل، وتفاقم سوء التغذية وانتشار الأمراض بين الأطفال بسبب ضعف خدمات المياه والتطعيم.

حذرت الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية من تدهور الوضع، مشيرتين إلى أن المنشآت الصحية في جنوب كردفان تعرضت لهجمات متكررة خلال فترة قصيرة، ما أسفر عن مقتل أكثر من 30 شخصًا، بينهم أطفال وعاملون صحيون. وأكدت المنظمة أن النظام الصحي في السودان يتعرض لانهيار خطير، داعية إلى حماية المدنيين ودعم جهود السلام.

أعلنت وزارة الصحة الاتحادية إرسال قافلة تضم 100 طن من الإمدادات الطبية وسيارات إسعاف إلى كادقلي والدلنج، في محاولة لدعم الخدمات الصحية. وتأتي هذه الأزمة في ظل استمرار الحرب منذ أبريل 2023، والتي أدت إلى انهيار واسع في الخدمات الصحية ونزوح الملايين، ما جعل المدنيين يواجهون أوضاعًا إنسانية كارثية.

خروج المستشفيات عن الخدمة يهدد حياة آلاف المرضى في جنوب كردفان.

يعاني سكان ولاية جنوب كردفان أوضاعًا إنسانية بالغة القسوة والتعقيد في ظل خروج عدد من المستشفيات عن الخدمة، ونقص الكوادر الطبية والأدوية والمحاليل الوريدية، ما أدى إلى وفاة نساء وأطفال وكبار سن.

ويقول المواطن عادل مصطفى إن المستشفيات والمراكز الصحية خرجت عن الخدمة بسبب القصف العشوائي، مشيرًا إلى أن المواطنين يعانون من أمراض عدة مثل الحمى والصداع والقيء والملاريا وحمى الضنك والكوليرا وفقر الدم.

وأوضح مصطفى في حديثه لـ«أفق جديد» أن عشرات المصابين يتلقون العلاج داخل منازلهم، ويعتمدون على الأعشاب والأدوية البلدية لمواجهة أمراض خطيرة قد تودي بحياتهم.

وحذّرت الأمم المتحدة من أن الوقت ينفد أمام الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في السودان، داعية المجتمع الدولي إلى عدم غض الطرف عن المأساة، كما نبهت مرارًا إلى احتمال تكرار سيناريو الفاشر في مدن كردفان مع احتدام القتال بين الجيش وقوات الدعم السريع.

من جهتها، قالت المواطنة هاجر الأمين إن الهجمات على مرافق الرعاية الصحية تسببت في مقتل عشرات من الكوادر الطبية والمرضى، مؤكدة أن المساعدات الإنسانية في تراجع مستمر، وأن التمويل شحيح للغاية بسبب تصاعد العمليات القتالية.

وأضافت هاجر في حديثها لـ«أفق جديد» أن الوضع الصحي سيئ للغاية، مع ارتفاع معدلات الإسهال والتهابات الجهاز التنفسي لدى الأطفال، وضعف كبير في حملات التطعيم، إلى جانب عدم أمان مصادر مياه الشرب، وانتشار سوء التغذية الحاد بين السكان.

وأبلغت مصادر طبية «أفق جديد» أن ثلاثة مستشفيات رئيسية بمدينة الدلنج خرجت عن الخدمة نتيجة القصف المتعمد من قوات الدعم السريع والحركة الشعبية بقيادة عبد العزيز الحلو، ما أدى إلى توقف أقسام حيوية وتفاقم معاناة المواطنين، وتقليص القدرة على تقديم الخدمات الصحية الأساسية.

ووفقًا للمصادر، تشمل المرافق المتضررة المستشفى الطبي، ومركز التأمين الصحي الرئيسي، ومستشفى الدلنج التعليمي، ما أجبر المرضى على الاعتماد على مرافق محدودة مثل مستشفى الأم بخيتة وبعض المراكز الصحية بالأحياء، وفرع التأمين الصحي بجامعة الدلنج، في ظل نقص حاد في الكوادر والإمدادات.

للوقوف على حجم الأزمة، وصل وفد من وزارة الصحة الاتحادية إلى مدينة كادقلي، كأول وزارة اتحادية تدخل المنطقة بعد فك الحصار، وذلك بتوجيهات من وكيل الوزارة د. علي بابكر سيد أحمد محمد، وبدعم من وزير الصحة الاتحادي البروفيسور هيثم محمد إبراهيم.

وقالت وزارة الصحة إن وصول المساعدات جاء بعد فتح مسارات إلى هبيلا والدلنج وكادقلي، في إطار تعزيز حضور الدولة ودعم الخدمات الصحية في المناطق المتضررة من الحرب.

وأوضح بيان صادر عن الوزارة، تلقته «أفق جديد»، أن القافلة الصحية تضم 100 طن من الإمدادات الطبية والدوائية عبر الصندوق القومي للإمدادات الطبية، إلى جانب سيارات إسعاف مجهزة وفرتها الوكالة القومية للرعاية الطارئة والإسعاف.

واشتدت المعارك في كردفان بعد إحكام قوات الدعم السريع سيطرتها على إقليم دارفور المجاور في نهاية أكتوبر. ويُعد إقليم كردفان غنيًا بالأراضي الزراعية والنفط، كما يمثل ممرًا حيويًا يربط دارفور بالعاصمة الخرطوم ومدن شرق السودان الخاضعة لسيطرة الجيش.

ووفقًا للمصادر الطبية، أسفرت الهجمات عن مقتل أربعة من الكوادر الطبية وإصابة ثلاثة آخرين أثناء أداء واجبهم داخل المرافق الصحية، مع تحميل قوات الدعم السريع والحركة الشعبية المسؤولية عن هذه الانتهاكات التي تُعد خرقًا للقانون الدولي الإنساني.

وفي 8 فبراير الجاري، أفادت منظمة الصحة العالمية بأن ولاية جنوب كردفان تعرضت خلال الأسبوع الأخير لهجمات استهدفت ثلاث منشآت صحية، ما أسفر عن مقتل أكثر من 30 شخصًا.

وقال المدير العام للمنظمة، تيدروس أدهانوم غيبريسوس، عبر منصة «إكس»، إن «النظام الصحي في السودان يتعرض للهجوم مجددًا».

مقتل وإصابة كوادر طبية بعد استهداف منشآت صحية في جنوب كردفان

نقص الأدوية والكوادر الطبية يفاقم الأزمة الصحية في مناطق الحرب.

القصف يدمّر المرافق الصحية ويجبر المرضى على العلاج في المنازل

منظمة الصحة العالمية: النظام الصحي في السودان يتعرض للهجوم مجددًا

وأوضح أن ثلاث منشآت صحية تعرضت للهجوم في جنوب كردفان خلال أسبوع واحد، وهي منطقة تعاني أصلًا من سوء تغذية حاد. وأشار إلى أنه في 3 فبراير قُتل ثمانية أشخاص، بينهم خمسة أطفال وثلاث نساء، وأُصيب 11 آخرون في هجوم على مركز رعاية صحية أولية. وفي اليوم التالي، تعرّض مستشفى لهجوم أسفر عن مقتل شخص واحد، فيما أدى هجوم آخر في 5 فبراير إلى مقتل 22 شخصًا، بينهم أربعة من العاملين في المجال الصحي، وإصابة ثمانية آخرين.

تحذيرات أممية من كارثة إنسانية مع تفاقم سوء التغذية وانتشار الأمراض

ودعا تيدروس إلى دعم مبادرات السلام في السودان لإنهاء العنف وحماية المدنيين وإعادة بناء النظام الصحي، مؤكدًا أن «أفضل دواء هو السلام».

ومنذ أبريل 2023، يخوض الجيش السوداني وقوات الدعم السريع حربًا على خلفية خلافات بشأن دمج الأخيرة في المؤسسة العسكرية، ما أدى إلى واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، وأسفر عن مقتل عشرات الآلاف ونزوح نحو 13 مليون شخص، إضافة إلى تفشي المجاعة في عدة مناطق من البلاد.

رئيس الوزراء..
مرآة زائفة لسودان بلا أمل

ملخص

أداء رئيس الوزراء كامل إدريس، خاصة خلال زياراته الخارجية، عكس حالة من الارتباك والهشاشة السياسية، وأسهم في تقديم صورة باهتة عن السودان في المحافل الدولية. فبدلاً من تعزيز مكانة البلاد، كشفت أخطاؤه البروتوكولية وخطابه غير المتماسك عن عمق الأزمة السياسية وغياب الرؤية، في وقت يعاني فيه المواطنون من الحرب وتدهور الأوضاع المعيشية والخدمية.

إدريس، الذي عُيّن على أمل قيادة البلاد نحو الاستقرار، أصبح محل انتقادات وسخرية، بسبب عجزه عن التعبير عن واقع الأزمة أو تقديم حلول واقعية. كما اعتُبر أداؤه امتداداً لسلطة الحرب التي يقودها الجيش، ما يعكس أزمة الشرعية والتخبط السياسي منذ انقلاب أكتوبر 2021، ويؤكد انفصال الخطاب الرسمي عن الواقع الميداني.

كما أثار خطاب إدريس في ميونيخ جدلاً واسعاً، حين تجاهل وجود قوات الدعم السريع كطرف في النزاع، رغم الاعتراف الدولي بها في مسارات التفاوض، ما اعتبره مراقبون دليلاً على إنكار الواقع. ويرى المقال أن هذا النهج يساهم في تعميق عزلة السودان الدولية، ويقوض فرص الوصول إلى تسوية سياسية تنهي الحرب.

في الداخل، تتفاقم الأزمات الاقتصادية والمعيشية، مع احتجاجات الموظفين بسبب تأخر الرواتب، وتدهور الخدمات الأساسية، بينما تواصل الحكومة إطلاق وعود بإنهاء الحرب دون خطوات ملموسة، وأصبحت رئاسة كامل إدريس رمزاً لأزمة أعمق، تعكس فراغاً سياسياً وسلطة عاجزة عن تلبية تطلعات السودانيين أو إخراج البلاد من أزمتها.

الزين عثمان

في السودان، حيث تتقاطع الحروب مع الفساد والإخفاقات الإدارية، لا يختبر المواطنون فقط صدمة القذائف والخراب، بل يواجهون أيضًا واقعًا أكثر مرارة على صعيد القيادة السياسية. رحلة رئيس وزراء السودان، كامل إدريس، إلى الخارج، وما رافقها من أخطاء بروتوكولية وخطابية، تعكس حالة هزلية وإرباكًا يتجاوز حدود الدبلوماسية، لتكشف هشاشة السلطة والفراغ السياسي الذي يعيشه الوطن. من القاهرة إلى ميونيخ، تبدو الصورة المرسومة عن السودان في الخارج شاحبة، بينما الداخل يغرق في أزمات متراكمة، من البطالة والتأخر في صرف المستحقات إلى غياب الأمن والخدمات الأساسية. هذا التقرير يغوص في تفاصيل هذه الأزمة، ويستعرض كيف أصبحت السياسات الرسمية مجرد واجهة لتجميل حرب مستمرة، بينما الأمل الحقيقي يتبدد أمام أعين السودانيين.

مع امتحان الحرب ومضاعفاتها من موت وتشريد وفقد ممتلكات، يواجه السودانيون امتحانًا آخر أشد مرارة، وهو الصبر على تصرفات رئيس وزرائهم، كامل إدريس، الذي بدا كأنه متعاقد مع كل نقيصة فيما يتعلق برسم صورة البلاد خارجيًا. المشهد الذي بدا في القاهرة تكرر في الرياض وأسمرا، وتحول رئيس وزراء السودان لمجرد هاتف بحياة الرئيس أفورقي، قبل أن ينتهي به المطاف في ميونخ لمجرد ثرثار يتحدث كثيرًا ولا يقول شيئًا، بحسب ردة فعل مقدمة المنصة التي إضطرت لسحب الميكروفون منه في نهاية المطاف.

الرجل الذي صعد لمنصبه فوق لافتة «الأمل»، سرعان ما تحول لمثار سخرية لدى تيار كبير من السودانيين، الذين يطلقون عليه صفة «فلان ما شافع مرقة». الضرر الذي سببت فيه سلوكيات رئيس الوزراء في رحلته الخارجية على السودان أكبر من ضرر كل أعدائه، كما يقول مناصرو حرب الكرامة وسلطتها، قبل أن يضيف بعضهم: «الأزمة ليست في كامل إدريس وإنما في البطانة من حوله». وللمفارقة، يستدعون ذات العبارات في حضرة الرئيس المخلوع عمر البشير.

في الوقت الذي يحذر فيه من ارتدادات الصورة التي يرسمها إدريس عن السودان في الخارج من خلال سلوكياته، يتمدد سؤال آخر مفاده: «صورة من تلك التي يحملها الرجل معه ويعرضها في الخارج؟» الإجابة تكمن في صورة بورتسودان، سلطة الانقلاب التي تحولت لسلطة الحرب. إدريس هو لسان حال سلطة عبد الفتاح البرهان، وهو ما يبرر حالة الهزال البروتوكولي والخطابي التي يظهر بها رئيس وزراء سلطة الجيش في المحافل الخارجية. هذه ليست عرضًا عابرًا، بل انعكاس صريح لحالة الاضطراب التي أُدخل فيها السودان منذ انقلاب 25 أكتوبر 2021؛ فحين يختل الداخل، يفضح الخارج عورته: غياب الشرعية وغياب الرؤى، التي برزت في خطاب رئيس الوزراء حين دعا للسلام دون استعداد لمحاورة من يخوض ضده الحرب.

ما حدث لم يكن مستغربًا ولا مجرد ذلة لسان، بل تعبير أكثر دقة عن واقع الحال في سودان الحرب، الذي لا يمكن تمثيله إلا عبر الصورة الباهتة لرئيس وزرائه في المحافل الدولية، وهي الصورة التي نجحت في إخفاء الصورة الزاهية التي بدا العالم في رسمها لسودان ما بعد الثورة وما بعد سقوط نظام عمر البشير. مشاهد اللحظة تنبئ عن خطوات متسارعة لإعادة الساعة والتاريخ للوراء، وإعادة السودان إلى العزلة الدولية.

في ميونيخ، كان الجميع ينتظر من كامل إدريس أن يقدم أطروحته المتماسكة بشأن أزمة الحرب في السودان وكيفية حلها، لكن حديثه المطول عن التاريخ والعظمة أنكر وجود الخصم من أساسه، وأنكر وجود «الدعم السريع» معتبرًا أنه تم حلها! فنفى وجود كيان قانونيًا، بينما يُعترف به عمليًا كطرف تفاوض في جدة والمنامة وجنيف وواشنطن. بالنسبة لإدريس، لا يوجد «دعم سريع»، وهو الواقع الذي أعاد السودانيون رسمه ليؤكدوا حقيقة أخرى: «لا يوجد أمل»، والأمل هو المفردة التي اتخذها إدريس للتعبير عن حكومته بعد تعيينه بواسطة البرهان كمجرد أداء تجميلي لسلطة غارقة في قبح الحرب حتى النهاية.

يغازل السودانيون حلم العبور والانتصار، ويغشى عليهم أن رئيس منظمة الملكية الفكرية السابق سيكون الجسر الذي يعبر بهم نحو الضفة الأخرى، وهو ما حدث عكسه تمامًا. يعود إدريس من برلين إلى الخرطوم ويفعل ما اعتاد عليه: يعقد مؤتمرًا صحفيًا يتحدث عن البشريات ونهاية الحرب عبر مبادرة

سلام الحكومة السودانية، في ذات الخرطوم التي يعاني أهلها «المسغبة» من أجل الحصول على الطعام والمياه الصالحة للشرب والكهرباء، وقبل كل ذلك الأمن والأمان.

الخرطوم، التي سبقه إليها الجدل حول تجاوزات وزراء حكومته، وعن إيجار مقار الوزارات بالدولار، وموضوع من يدير الخرطوم: لجنة السيادة التي يديرها الجنرال عضو مجلس السيادة أم حكومة كامل المدنية؟ هل تُدار بالسلاح أم بالوعود بالأمل الذي لا يأتي؟

وفي مطار الخرطوم، حيث عقد إدريس مؤتمراً صحفياً بعد عودته من برلين، واجه أزمة أخرى: نظم مئات العاملين في شركة مطارات السودان المحدودة وقفة احتجاجية داخل المطار، اليوم 15 فبراير 2026، للمطالبة بصرف مستحقات مالية متأخرة منذ نحو ثلاث سنوات. أوضح المحتجون أنهم يطالبون بحصولهم على نحو 80% من حقوقهم المتراكمة، التي توقف صرفها منذ نهاية 2023 بسبب الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، وهو الحال الذي يتكرر مع مئات آلاف الموظفين السودانيين في القطاع العام، ومع حكومة يدير ماليتها رئيس حركة مسلحة، مؤكدًا على فرضية «المجد للبندقية»، في حين تصبح الأملة عملة لا يمكن تداولها في وجود كامل الذي رفع شعارها.

كامل، الذي بدا أقرب من بوابة الخروج عن المنصب أكثر من أي وقت مضى، فقد قضت منه السلطة رغبتها، أو تيقنت من قام بتعيينه أن المدنية طريق لا يعبر من أمام منزله، الذي حقق حلمه في أن يصبح رئيس وزراء السودان، حتى وإن تبعه وصف «سابق»، فهو لم يكن رئيس وزراء حتى، ووَضَجيج السارينا يسبق موكبه

إنفجار «الكتلة الديمقراطية»

تصدعات علنية تربك معسكر الجيش

ملخص

شهدت «الكتلة الديمقراطية»، أحد أبرز حلفاء معسكر الجيش منذ اندلاع حرب أبريل 2023، تصدعات علنية بعد تبرؤ الناطق الرسمي محمد زكريا من بيان يتعلق بلقاءات غير مباشرة مع الآلية الخماسية في أديس أبابا، مؤكداً أنه لا يمثل موقفاً جماعياً. هذا الموقف كشف عن ضعف التماسك الداخلي، وأثار تساؤلات حول آليات اتخاذ القرار ووجود انقسامات وصراعات نفوذ داخل الكتلة.

برز اسم مني أركو مناوي في قلب هذه الأزمة، وسط اتهامات له بمحاولة الموازنة بين دعم الجيش والانفتاح على قنوات التسوية الدولية، سعياً للحفاظ على موقعه في أي ترتيبات سياسية قادمة.

ويرى مراقبون أن هذه المناورات أصبحت أكثر صعوبة مع انكشاف الخلافات الداخلية وتراجع قدرة الكتلة على تبني موقف موحد.

شكّل بيان الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل تحولاً لافتاً، إذ أعلن بوضوح أولوية السلام والتحول الديمقراطي وإنهاء الحرب، بعيداً عن خطاب التعبئة العسكرية. كما دعا إلى إعادة بناء العمل التنظيمي ونبذ خطاب الانقسام، في إشارة إلى إدراك متزايد لمخاطر استمرار الحرب ومحدودية الرهان على الحسم العسكري.

تعكس هذه التطورات ملامح مشهد سياسي متغير، حيث تتآكل وحدة معسكر داعمي الحرب، مقابل صعود خطاب يدعو إلى التسوية السياسية. ويشير ذلك إلى حالة سيولة وتحولات محتملة في التحالفات، مع تزايد الضغوط على القوى السياسية لإيجاد مخرج ينهي الحرب ويعيد تشكيل التوازنات في السودان.

شهدت الساحة السياسية السودانية تطوراً لافتاً مع خروج الخلافات داخل ما يُعرف بـ«الكتلة الديمقراطية» إلى العلن، في سابقة تعكس هشاشة التماسك داخل أحد أبرز الأجسام السياسية المتحالفة مع معسكر الجيش منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023. فقد فجّر الناطق الرسمي باسم الكتلة، محمد زكريا، جدلاً واسعاً بتبرئه الصريح من البيان المتداول بشأن اللقاءات غير المباشرة مع الآلية الخماسية في أديس أبابا، مؤكداً أن البيان لا يعبر عن موقف جماعي، ولم يحظَ بإجماع أو توافق داخل مؤسسات الكتلة.

هذا الموقف العلني أعاد طرح أسئلة جوهرية حول طبيعة آليات اتخاذ القرار داخل الكتلة، وحدود المؤسسية التي ظلت تُرفع كشعار في مواجهة خصومها. فالتنصل من بيان سياسي في قضية محورية تتعلق بالاتصالات الدولية ومسار التسوية، يشير إلى وجود انقسامات عميقة، وربما صراع خفي بين مراكز نفوذ متباينة داخل الكيان نفسه.

مناوي والمناورة

في قلب هذه التطورات، يبرز اسم مني أركو مناوي بوصفه أحد أبرز وجوه الكتلة وأكثرهم إثارة للجدل. فخلال الأشهر الماضية، ظل مناوي يتحرك بين خطاب داعم للجيش ومواقف منفتحة على قنوات إقليمية ودولية، في محاولة واضحة للحفاظ على موقعه داخل أي تسوية سياسية قادمة.

هذا التذبذب، الذي يصفه خصومه بأنه افتقار للثبات المبدئي، بات اليوم أكثر كلفة مع انكشاف الانقسامات داخل الكتلة نفسها، وتراجع قدرتها على التحدث بصوت واحد. ويرى مراقبون أن ما كان يُدار سابقاً عبر التفاهمات المغلقة، أصبح الآن عبئاً سياسياً، في ظل تضييق مساحات المناورة أمام القوى التي راهنت كلياً على خيار الحرب، دون امتلاك رؤية واضحة لمرحلة ما بعدها.

انحياز للسلام

في سياق موازٍ، لفت بيان الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، الصادر في 15 فبراير 2026، الانتباه لكونه يمثل تحولاً نوعياً في خطاب الحزب منذ اندلاع الحرب. فالبيان، الذي صدر بتوجيهات من محمد عثمان الميرغني، خلا بشكل كامل من المفردات التي طبعت خطاب معسكر الحرب خلال الفترة الماضية، وعلى رأسها مصطلح «معركة الكرامة» والدعوات الصريحة للاحتشاد خلف العمليات العسكرية.

بدلاً من ذلك، ركّز البيان على إعادة بناء العمل التنظيمي والمؤسسي، والانفتاح على القواعد، والتأكيد على أن السلام والتحول الديمقراطي وإنهاء الحرب تمثل أولوية وطنية لا تحتمل التأجيل. كما شدد على وحدة النسيج الاجتماعي، ونبذ خطاب الجهوية والاصطفاف القبلي، وتحميل القوى السياسية مسؤولية تاريخية في وقف النزيف وصون الدم السوداني.

دلالات سياسية

تكمن أهمية هذا البيان في توقيته ومضمونه معاً. فهو أول موقف مكتوب للحزب، منذ أبريل 2023، يعلن انحيازاً واضحاً لمعسكر السلام دون مواربة أو توازنات لغوية. ويعكس ذلك إدراكاً متزايداً داخل الأحزاب التقليدية لمحدودية الرهان على الحسم العسكري، ولخطورة ترك المجال العام لخطاب تعبوي أحادي لا يقدم إجابات عن مستقبل الدولة.

كما أن إعادة افتتاح المراكز التنظيمية في الخرطوم وأم درمان تحمل رسالة سياسية بأن الحزب يسعى لاستعادة دوره المدني والجماهيري، بعيداً عن الاستقطاب الحاد الذي فرضته الحرب.

تحالفات متآكلة

بين تصدعات «الكتلة الديمقراطية» وتحول خطاب الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، تتشكل ملامح مشهد سياسي جديد، عنوانه الأساسي إعادة التموضع والبحث عن مخارج سياسية للحرب المستمرة. فخروج الخلافات إلى العلن داخل معسكر داعمي الجيش، يقابله انتقال قوى تقليدية إلى خطاب السلام، ما يعكس حالة سيولة سياسية قد تعيد رسم التحالفات خلال المرحلة المقبلة.

وفي ظل هذا الواقع، يبدو أن معسكر الحرب لم يعد كتلة صماء كما كان يُروَّج، وأن مساحات الإجماع تتآكل لصالح أسئلة صعبة حول الجدوى والكلفة والمستقبل، وهي أسئلة مرشحة لأن تفرض نفسها بقوة على جميع الفاعلين مع اقتراب أي مسار جاد للتسوية السياسية الشاملة.

الجيش الموحد

«بنتاغون» أوروبا يعيد رسم عقيدتها الدفاعية.. نهاية عصر المظلة الأميركية؟

ملخص

تقف أوروبا أمام تحول استراتيجي غير مسبوق مع تراجع التزام الولايات المتحدة بدورها التقليدي كضامن لأمن القارة، خاصة بعد سياسات إدارة ترامب التي خفّضت الدعم العسكري ووجهت رسائل واضحة بأن أوروبا لم تعد أولوية دفاعية. هذا التحول أعاد القارة إلى وضع هش يشبه فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وسط مخاوف متزايدة من تهديدات روسية محتملة، ما دفع خبراء إلى الدعوة لبناء قدرة دفاعية أوروبية مستقلة.

يرى باحثون أن أوروبا بحاجة إلى جيش موحد، إذ إن القارة تضم نحو 30 جيشاً منفصلاً بقدرات متفاوتة، ما يضعف قدرتها على الرد السريع والمنسق لأي تهديد. كما أن حلف الناتو، من دون الولايات المتحدة، سيفقد جزءاً كبيراً من قوته، لأن الجيوش الأوروبية صُممت تاريخياً لتكون قوات مساندة ضمن قيادة أميركية، وتعاني نقصاً في التجهيزات والقدرات الإستراتيجية الأساسية.

رغم امتلاك أوروبا موارد اقتصادية وبشرية ضخمة، فإن جيوشها تعاني من ضعف التمويل والتقشف وتردد الحكومات في زيادة الإنفاق الدفاعي. كما أظهرت استطلاعات أن الأوروبيين يثقون أكثر بفكرة جيش أوروبي مشترك مقارنة بجيوشهم الوطنية، ما يعكس إدراكاً متزايداً بأن الدفاع الفردي لكل دولة لم يعد كافياً لمواجهة التحديات الأمنية الجديدة.

يقترح الخبراء أن يتحول الاتحاد الأوروبي إلى ما يشبه «بنتاغون أوروبا»، عبر توحيد التخطيط الدفاعي، وتنسيق التسليح، وإنشاء قوة تدخل سريع، مع تعزيز التعاون الاستخباراتي والسياسي. ويهدف هذا التحول إلى بناء نظام دفاعي أوروبي أكثر استقلالاً، يسد الفراغ الذي قد يتركه الانسحاب الأميركي، ويضمن أمن القارة في مواجهة التهديدات المستقبلية.

يقف التحالف عبر الأطلسي اليوم على الحافة، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، شكّلت القوة الأميركية الضامن لوحدة أوروبا وتكاملها، وهو ما يُعد، إلى حد كبير، أبرز إنجازات واشنطن في سياستها الخارجية.

غير أن إدارة الرئيس دونالد ترامب أوضحت أن الولايات المتحدة لم تعد معنية بالاضطلاع بدور الضامن لأمن أوروبا، فقد لوّحت بالاستيلاء على أراضي دولة عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وخفّضت تمويلها لأوكرانيا، وفرضت رسوما جمركية صارمة على حلفائها الأوروبيين.

بل دعت في إستراتيجيتها للأمن القومي لعام 2025 إلى «تعزيز مقاومة المسار الحالي لأوروبا»، والرسالة لا لبس فيها -وفق الباحث ماكس بيرغمان- وهي أنه لم يعد بوسع القارة الاعتماد على الولايات المتحدة في الدفاع عنها، وللمرة الأولى منذ ثمانية عقود، تجد أوروبا نفسها وحيدة.

جيش موحد

وأكد الباحث، في مقال نشرته مجلة «فورين أفيرز» الأميركية، أن «أوروبا بحاجة إلى جيش». مشددا على أن «الدفاع الجماعي وحده هو الكفيل بحماية القارة».

وقال: «عادت أوروبا إلى وضعها في أوائل الخمسينيات؛ حيث تواجه روسيا المستأسدة بينما تسعى الولايات المتحدة جاهدة للانسحاب».

وأضاف: «تجد الدول الأوروبية نفسها اليوم مكشوفة أمام خطر العدوان الروسي. فإذا ما حوّلت موسكو أنظارها إلى ما بعد أوكرانيا وأعادت بناء ترسانتها الحربية، فقد تتمكن سريعا من تهديد أوروبا الشرقية».

ويتعين على القارة اليوم، وفق الباحث، أن تنطلق من فرضية أنها مضطرة للدفاع عن نفسها دون دعم أميركي، وهذا تحدٍّ يمكن تجاوزه، لكنه يتطلب ما هو أبعد من مجرد زيادة موازنات الدفاع.

فأوروبا تضم نحو 30 جيشا منفصلا، تعمل بمستويات متفاوتة من الجاهزية والقدرات، وتستخدم تجهيزات مختلفة، وإذا ما حشدت روسيا قواتها على حدود إحدى دول البلطيق، فسيتعين على هذه القوات الأوروبية المتفرقة أن تنتشر بسرعة وتقاتل بانسجام تام.

ونظرياً، يتولى حلف الناتو تنسيق هذه الأجزاء المتحركة، لكن ناتو من دون الولايات المتحدة سيكون هيكلاً أجوفاً -وفق تعبيره- فعندما حشد الحلف قوات أوروبية في أفغانستان والبلقان وليبيا، غطت القوة العسكرية الأميركية على أوجه القصور في تلك المهمات الأوروبية.

وأوضح أن «الناتو منح الدول الأوروبية وهم السيطرة على دفاعها الوطني، فرسمياً، كان لجميع دول الناتو رأي متساوٍ في مجلس شمال الأطلسي، وهو الهيئة المسؤولة عن اتخاذ القرارات في الحلف، واحتفظت كل منها بجيوشها المستقلة».

«لكن الولايات المتحدة كانت صاحبة القرار، فإذا اندلعت حرب، كان كل زعيم أوروبي يعلم أن الولايات المتحدة ستتولى زمام الأمور». وفق المقال.

وتعاني الجيوش الأوروبية نقصاً في العتاد الأساسي، مثل طائرات التزود بالوقود جواً، وطائرات النقل الإستراتيجي، وتقنيات المراقبة والاستهداف المتقدمة.

وهذه الفجوة في القدرات متجذرة في بنيتها -بحسب بيرغمان- حيث صُممت الجيوش الأوروبية لتكون قوات مساندة ضمن مجهود حربي يقوده الناتو بزعامة الولايات المتحدة.

عجز وتقشف

وأضاف: «يثير الانسحاب الأميركي القلق الأكبر لدى الدول الأوروبية المحاذية لروسيا، وهو أمر مفهوم، فقد ناشدت دول الخطوط الأمامية، مثل إستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا، بقية الدول الأوروبية زيادة إنفاقها الدفاعي».

«لكن الزيادات الهامشية في الموازنات الوطنية لن تحوّل هذه الجيوش إلى قوة قتالية متماسكة، كما يُستبعد أن تفي معظم الدول الأوروبية بتعهدها للناتو برفع الإنفاق الدفاعي إلى 3.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، نظرا لعدم شعبية مثل هذه السياسات داخليا».

«فكثير من مواطني الدول غير المواجهة لروسيا يرون جيوشهم الوطنية بعيدة الصلة بردع موسكو، ولا يعتقدون أنها قادرة على الاضطلاع بهذه المهمة». وفق المقال.

وأظهر استطلاع أوروبي شامل أجرته مجلة «لو غران كونتينان» مطلع عام 2025 أنه رغم خشية غالبية المشاركين من اندلاع حرب، فإن 19 بالمئة فقط أعربوا عن ثقتهم بقدرة جيوشهم

الوطنية على حمايتهم، مقابل 60 بالمئة أبدوا ثقة بجيش أوروبي مشترك مفترَض.

وعلى هذا، أكد بيرغمان أن الأوروبيين لا يريدون إهدار أموال جيدة على جيوش ضعيفة. مشددا على أنه «لا تستطيع أي من القوى الأوروبية التقليدية التصدي بفاعلية للعدوان الروسي بمفردها».

ففرنسا والمملكة المتحدة تعانيان عجزا كبيرا في الموازنات، ما يحد من قدرتهما على زيادة تمويل جيوش منهكة أصلا، كما أن سنوات التقشف أضعفت الجيش البريطاني؛ إذ ستجد لندن صعوبة في نشر حتى 25 ألف جندي في أوروبا الشرقية اليوم.

أما المستشار الألماني، فريدريش ميرتس، فقد بدأ استثمارات ضخمة في الدفاع، وتمتلك برلين من حيث الحجم ما يؤهلها لتكون العمود الفقري العسكري لأوروبا.

واستدرك الباحث: «غير أن إرث ألمانيا بعد الحرب من النزعة السلمية والتحفظ تجاه القوة العسكرية يجعل الرهان على نهضة عسكرية ألمانية خيارا محفوفا بالمخاطر».

وكان من المفترض أن يدفع هذا الخطر القادة الأوروبيين إلى انتهاج مسار جريء جديد لتعزيز دفاعاتهم، غير أن ثورة كهذه لم تحدث في الشؤون العسكرية الأوروبية، بحسب بيرغمان.

فمع أن دول الناتو اتفقت على رفع الإنفاق الدفاعي إلى 3.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2035، فإن الأمن لا يُشترى بالإنفاق وحده -بحسب بيرغمان- فالمشكلة بنيوية لا مالية؛ إذ إن الجيوش الأوروبية غير مهيأة للدفاع عن القارة من دون الولايات المتحدة.

ويمتلك الاتحاد الأوروبي، بسكانه البالغ عددهم 450 مليون نسمة واقتصاده الذي يقارب حجمه اقتصاد الصين، من حيث الحجم والموارد والقدرات ما يمكّنه من الدفاع عن نفسه، لكنه لا يحسن توظيف هذه المزايا. وفق المقال.

«بنتاغون» أوروبا

وأوضح بيرغمان أن القادة الأوروبيين يدركون تماما حجم اعتمادهم الأمني، لكنهم ينكرون ما يقتضيه ذلك من خطوات عملية، والعقبة الكبرى تتمثل في الاعتقاد بأن الدفاع مسؤولية وطنية لا أوروبية.

فالحكومات الأوروبية، حريصة على الاحتفاظ بالسيادة على جيوشها، ومترددة في توحيد جهودها الدفاعية على المستوى الأوروبي.

غير أن هذا التشبث بالسيادة الوطنية يتجاهل حقيقة أعمق، وهي أن الدول الأوروبية ليست، ولم تكن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ذات سيادة كاملة في مجال الدفاع، إذ اعتمدت على الولايات المتحدة -وهي قوة خارجية- لتأمين حمايتها.

واليوم، ومع تخلي تلك القوة عنها، أكد الباحث أن السبيل الأكثر فاعلية أمام الدول الأوروبية للدفاع عن نفسها دون دعم واشنطن هو دمج جهودها الدفاعية.

وقال: إن عليها أن تفعل ما تفعله في أي أزمة أخرى، أي تفعيل الاتحاد الأوروبي، فلقد حان الوقت لأن يتحول الاتحاد الأوروبي إلى «بنتاغون» أوروبا.

وأوضح بيرغمان أن تمكين الاتحاد الأوروبي في مجال دفاعي لا يعني نهاية حلف الناتو أو الجيوش الوطنية؛ حيث سينصبّ دور الاتحاد على تمويل القوات الأوروبية وتنظيمها.

وستتولى بروكسل دمج العديد من مهام هيئات المشتريات الوطنية، وإدارة صفقات التسليح الكبرى، فضلا عن تنسيق وتنظيم قطاعات الصناعات الدفاعية في الدول الأعضاء السبع والعشرين.

أما الناتو، فمن المفترض أن يظل القيادة العملياتية القتالية لأوروبا، بحيث يتولى تنسيق المهام وتنفيذها، غير أن الحلف ينبغي أن يصبح أكثر أوروبية تدريجيا. بحسب توصية بيرغمان.

ومع تراجع اهتمام الولايات المتحدة بالناتو، يتعين على الأوروبيين أن يقترحوا تولي المناصب القيادية العليا، بما في ذلك منصب القائد الأعلى لقوات الحلفاء، الذي ظل تقليديا حكرا على واشنطن.

وأضاف: «ستبقى الجيوش الوطنية، لا سيما جيوش دول الخطوط الأمامية والقوى العسكرية التقليدية، حجر الزاوية في دفاع أوروبا، لكن هذه القوات ستخضع لمزيد من (الأوربة) وتعزَّز بدعم من الاتحاد الأوروبي».

وتابع: «يمكن لبروكسل أيضا إنشاء قوة تدخل سريع تتألف من قوات دول غير مواجهة لروسيا، وقد تتولى إيطاليا وإسبانيا قيادة هذه القوة؛ إذ يمتلك كل منهما جيشا نظاميا يزيد قوامه على 100 ألف جندي».

«وإذا ما تمركزت هذه القوات شرق جبال البرينيه وشمال الألب، ودُمجت مع جيوش صغيرة أخرى من الدول غير المواجهة، فسيكون بوسع الاتحاد الأوروبي تشكيل قوة دائمة قادرة على الاستجابة السريعة لأي هجوم روسي، بما يسد الفراغ الذي كان يُتصور أن تملأه القوات البرية الأميركية في أوروبا».

وأوضح بيرغمان أن «دمج الجهود الدفاعية يقتضي أيضا تنسيقا أوثق في السياسة الخارجية الأوروبية، فأوروبا بحاجة إلى التحدث بصوت واحد، وهو ما تعرقله كثرة التكتلات الإقليمية المؤقتة».

واستطرد: "كما تحتاج أوروبا إلى دور أكثر فاعلية في تبادل المعلومات الاستخباراتية، وهو مجال اضطلعت به الولايات المتحدة إلى حد كبير في السابق".

وقال بيرغمان: «يجدر بالأوروبيين أن يتذكروا لماذا اختاروا أصلا الانخراط في مشروع الاتحاد الأوروبي، فرغم ترددهم في التنازل عن السيادة لسلطة اتحادية، أدركت الدول الأوروبية الصغيرة أنها لن تتمكن من البقاء بمفردها».

وختم بالقول: «اليوم، ومع انكفاء الولايات المتحدة، تجد الدول القومية في أوروبا نفسها أمام تحدٍ وجودي، ومن خلال تفعيل الغاية التي أُنشئ من أجلها المشروع الأوروبي، أي تعزيز قوة القارة، تستطيع الدول الأوروبية تأمين مستقبلها»

«محرقة آل مردوخ»..
كيف دمّر إمبراطور الإعلام كل ما أحب في سبيل السلطة؟

ملخص

يروي كتاب «محرقة آل مردوخ» للكاتب غابرييل شيرمان قصة صعود روبرت مردوخ، إمبراطور الإعلام الذي لم يكتفِ ببناء واحدة من أقوى الإمبراطوريات الإعلامية في العالم، بل ربط نفوذه بمصائر السياسة والديمقراطية الغربية. يكشف الكتاب أن صراعات مردوخ العائلية لم تكن مجرد خلافات شخصية، بل كانت جزءاً أصيلاً من شخصيته القاسية التي ساعدته على تحقيق طموحه بلا تردد أو رحمة.

يتتبع الكتاب جذور هذه القسوة منذ تأثير والده كيث مردوخ، وصولاً إلى تحويل مؤسساته، خاصة «فوكس نيوز»، إلى قوة سياسية أسهمت في صعود دونالد ترامب. ويعرض نمطاً متكرراً من القرارات الباردة ونكث الوعود، سواء في تعامله مع شركائه أو حتى في حياته الشخصية، ما يعكس شخصية حاسمة لكنها صامتة ومخيفة في قدرتها على التضحية بالعلاقات مقابل السلطة.

يوضح شيرمان كيف أدخل مردوخ أبناءه في صراعات الإمبراطورية، مستخدماً طموحهم لنيل رضاه كأداة للسيطرة عليهم. وبلغ هذا الصراع ذروته عندما حاول تعديل الصندوق الائتماني للعائلة لضمان انتقال السلطة إلى ابنه الأكبر لاكلان، متجاوزاً بقية الأبناء، وهو ما عمّق الانقسامات داخل العائلة.

وفي النهاية، يصوّر الكتاب انتصار مردوخ في اختيار وريثه، لكنه انتصار بثمن إنساني باهظ. فقد رسخ نفوذه السياسي والإعلامي، لكنه ترك وراءه عائلة ممزقة، وقصة رجل ربح السلطة وخسر الاستقرار العائلي، ليبقى إرثه معلقاً بين عبقرية النفوذ وقسوة الثمن الذي دُفع في سبيله.

أفق جديد

لطالما تصدرت أخبار القطيعة بين الآباء المشاهير وأبنائهم عناوين الصحف، من الملك تشارلز والأمير هاري إلى ديفيد بيكهام وابنه بروكلين.

لكن صراع «آل مردوخ» يتجاوز الدراما العائلية التقليدية؛ فهو صراع ارتبط بمصائر ديمقراطيات غربية وكاد يغير وجه التاريخ الإعلامي.

في كتابه الجديد «محرقة آل مردوخ» ، يقدم الكاتب والسيناريست غابرييل شيرمان قصة صعود روبرت مردوخ، أحد أقوى الأثرياء السلطة في عصرنا.

يرى شيرمان أن تفكك علاقات مردوخ العائلية لم يكن مجرد عرض جانبي، بل كان المحرك الأساسي لـ «القسوة» نفسها التي مكنته من بناء إمبراطوريته العابرة للقارات.

وراثة القسوة

يعود شيرمان إلى جذور روبرت، بدءا من والده «كيث مردوخ»، الذي وصف ابنه تقاريره عن الحرب العالمية الأولى بأنها «غيرت التاريخ».

ومن هذه البدايات، ينسج الكتاب خيوط الصعود التي وصلت إلى ذروتها مع تحويل «فوكس نيوز» إلى رافعة سياسية أسهمت في صعود دونالد ترامب.

يكشف الكتاب عن نمط متكرر من «نكث الوعود»؛ فمنذ استيلائه على صحيفتي «تايمز» و«صنداي تايمز» البريطانيتين، مروراً بتهميش مرؤوسيه، وانتهاءاً بطلاق زوجته الرابعة (جيري هول) عبر البريد الإلكتروني بحجة أن لديه «الكثير ليفعله»، تظهر شخصية مردوخ كإنسان «صامت ومتمتم» لكنه مخيف بقسوة قراراته.

المال مقابل الولاء

على عكس الأثرياء الذين يهملون أبناءهم، جرّ مردوخ أبناءه (لاكلان، جيمس، إليزابيث،

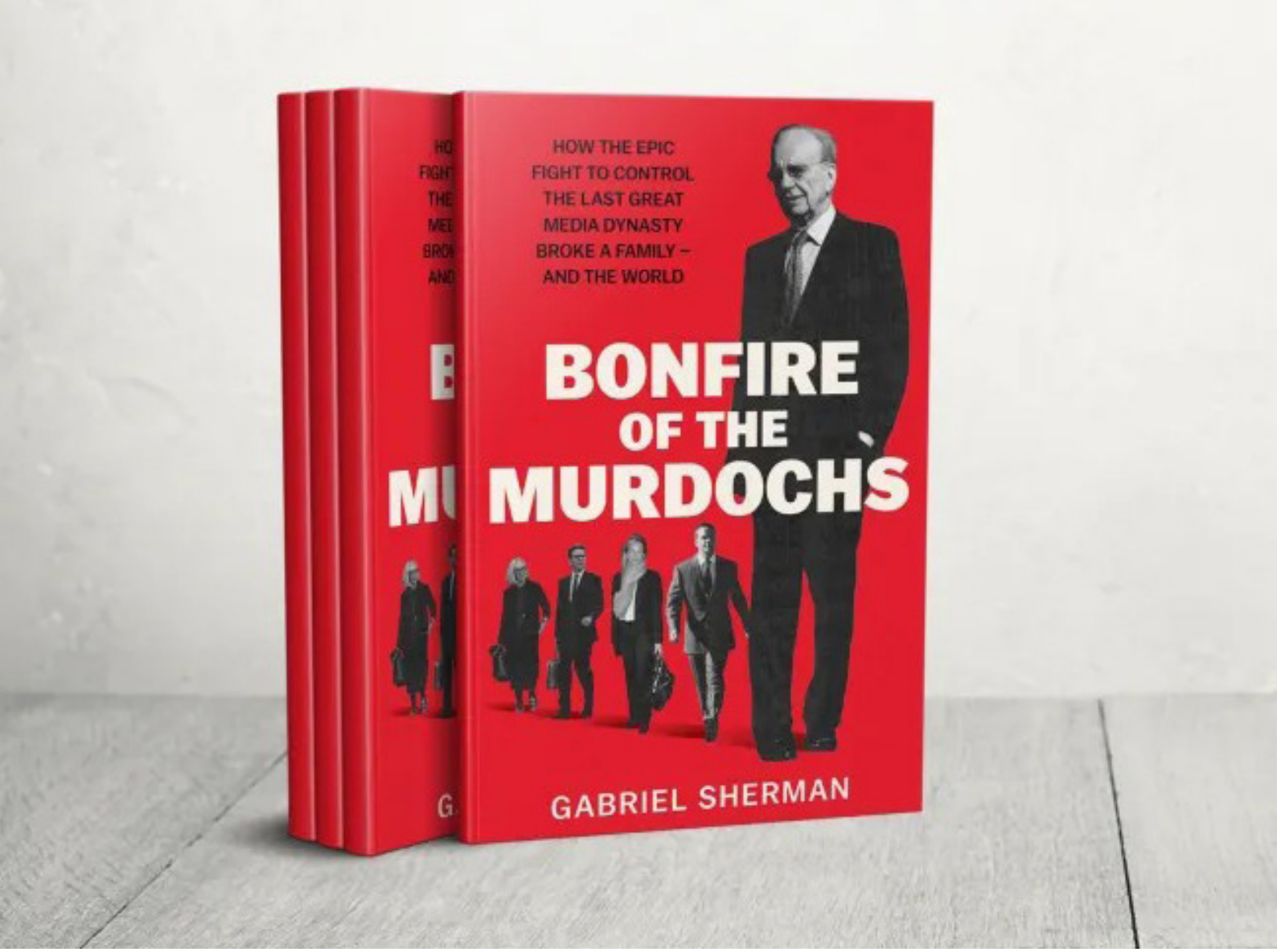

وبرودنس) إلى قلب صراعات العمل.

يصف شيرمان كيف استخدم مردوخ الشركات التي يمتلكها أبناؤه كطُعم للسيطرة عليهم، محولاً رغبتهم في نيل إعجاب والدهم إلى «فخ» نصبه بمهارة.

وبلغت الدراما العائلية ذروتها في عام 2023، حين حاول مردوخ تعديل «الصندوق الائتماني» للعائلة -في خطوة حملت اسما أورويليا هو (مشروع التناغم العائلي)- بهدف منح السيطرة الكاملة لابنه الأكبر «لاكلان»، الذي يتطابق معه سياسياً، وتهميش بقية الأبناء.

جيمس مردوخ: الابن الضائع

يبرز «جيمس مردوخ» كأكثر الشخصيات تعقيداً في الكتاب؛ فهو الابن الذي حاول لعب دور «المثقف المتمرد» تارة، والمنخرط في اللعبة تارة أخرى.

يشير شيرمان إلى أن صرخة جيمس ضد «المعلومات المضللة» في إمبراطورية والده جاءت متأخرة، وبعد أن «خسر اللعبة» فعليا أمام شقيقه لاكلان.

وحتى والدة جيمس، «آنا تورف»، التي ناضلت لسنوات لمنع تصدع العائلة، انتهى بها المطاف «متأثرة بآلة فوكس نيوز»، حيث وصفت جيمس وزوجته في بريد إلكتروني بأنهما مجرد «أصدقاء يقظين» لا يدركون أهمية الدور الذي تلعبه فوكس نيوز في كشف «الحماقات المحيطة بنا».

ويرى شيرمان أن قصة مردوخ الحقيقية هي «أغرب وأكثر تعقيدا» من مسلسل «خلافة» (Succession) الشهير؛ فبينما يمثل المسلسل شخصية الأب كقائد كاريزمي متقلب، يكمن رعب مردوخ في صمته وهدوئه القاتل.

وتنتهي مراجعة الكتاب بخلاصة مريرة؛ ففي عام 2024، ورغم فوز الأبناء في معركة قضائية وتسوية منحتهم تعويضات ضخمة، استقر «لاكلان» كخليفة وحيد.

لقد ربح مردوخ معركته في اختيار الوريث، لكنه ختم حياته كـ «مُمكّن لصعود الاستبداد الأمريكي»، ومخلفاً وراءه عائلة كانت مستعدة لمبادلة كل مليارتها مقابل «عائلة سوية».

المصدر: الجزيرة + الواشنطن بوست + فايننشال تايمز

الهجـوم على القــوى المدنيــة.. صراع الشرعية لا صراع السلاح

الهادي الشواف

ملخص

يرى المقال أن الهجوم المتكرر على القوى المدنية الديمقراطية منذ انقلاب أكتوبر 2021 يعكس أن الصراع الحقيقي ليس عسكرياً فقط، بل هو صراع على الشرعية. فهذه القوى تمثل امتداداً للثورة وتحمل شرعية شعبية وأخلاقية، ما يجعلها تهديداً مباشراً لنفوذ السلطة العسكرية، لذلك يتم استهدافها لإضعافها وتشويه صورتها أمام الرأي العام.

يشير الكاتب إلى أن اتهام القوى المدنية بالخيانة يهدف إلى نزع شرعيتها لأنها تطرح مشروعاً بديلاً يقوم على إنهاء الحرب والتحول المدني الديمقراطي. في المقابل، حاولت السلطة القائمة اكتساب شرعية داخلية وخارجية عبر شعارات الحرب وتشكيل واجهات مدنية وزيارات خارجية، لكنها فشلت في تحقيق اعتراف حقيقي بسبب افتقارها للأساس الدستوري والشعبي.

يفيد بأن تحالف القوى المدنية الديمقراطية "صمود" تمكن من تحقيق حضور إيجابي خارجياً، حيث عرض رؤيته للحل السياسي وأكد أن إنهاء الحرب لا يكون بالحسم العسكري بل عبر التفاوض، مع إعطاء الأولوية للوضع الإنساني واستعادة المسار الديمقراطي. هذا النشاط عزز موقع القوى المدنية كممثل سياسي يسعى لإنهاء الأزمة.

يخلص الكاتب إلى أن معركة السودان هي معركة شرعية وهوية الدولة، وليست مجرد مواجهة عسكرية. فالوطنية، بحسب الكاتب، تقاس بالأفعال التي تحمي الشعب وتنهي الحرب، لا بالشعارات والاتهامات. لذلك تبقى القوى المدنية، بمشروعها الداعي للسلام والديمقراطية، منافساً أساسياً في تحديد مستقبل السودان واستعادة الحكم المدني.

الهجوم على القوى المدنية.. ومعركة الشرعية:

من الملاحظ منذ انقلاب أكتوبر ومروراً بإشعال الحرب العبثية، أن معسكر بورتسودان ظل يشن هجومًا كثيفًا على القوى المدنية الديمقراطية أكثر مما يهاجم قوات الدعم السريع، هذا السلوك يرسم ملامح وحدود اللعبة الحقيقة، ويفسر يعكس ويؤكد أن المعركة الحقيقية مع القوى المدنية الديمقراطية، لأنها تمثل إمتداداً للثورة السودانية ومطالبها في الحرية والسلام والعدالة، وهي بذلك تملك شرعية أخلاقية وشعبية لا يملكها البرهان بعد انقلابه في 25 أكتوبر 2021م، وكذلك يدرك الذين يهاجمون القوى السياسية الوطنية أن أي تسوية سياسية حقيقية ستعيد القوى المدنية إلى المشهد، مما يعني تقليص نفوذ المؤسسة العسكرية وكل التشكيلات المسلحة التي تنازلت في ظل الحرب، لذلك يتم الهجوم عليها بشراسة لإضعفها وزعزعت الثقة التي كسبتها في الشارع، وظلت تكسبها بخطها الواضح وخطابها الموزون.

في الواقع يأتي هذا الهجوم المستمر على القوى المدنية الديمقراطية، لأنها تمثل التهديد الأخطر تهديد الشرعية المفقودة، ولأنها ايضًا تمثل الذاكرة الثورية التي تذكر دائماً بأن مروجي هذا الخطاب هم من إنقلب على إرادة الشعب، ولأنها في المقابل تقف سدًا منيعًا أمام عودة فلول النظام السابق إلى السلطة مرة أخرى، ولأنها ايضًا ظلت وباستمرار تفضح سردية الحرب، وتكشف الأسباب الحقيقة لإشعالها، فكل خطابات وأفعال القوى الوطنية تدعو لايقاف الحرب وإيقاف الانتهاكات الانسانية الجسيمة، بينما أفعال وخطابات معسكر بورتسودان تسعر الحرب وتدعو لاستمرارها، وبالتالي لا شك في أن من يدعو لاقاف الحرب من الطبيعي يجب أن يصنف بأنه حريص على الوطن وأمين لوحدته وحفظ كرامة شعبه، وفي المقابل فمن انقلب على ثورة الشعب وإشعل الحرب التي دمرت السودان، الطبيعي هو أن هذه الافعال تضعه في خانة من خان تطلعات الشعب وأجهض أحلامه.

وعليه وصف القوى المدنية بالخيانة يهدف بشكل أساسي إلى نزع الشرعية عنها أمام الرأي العام، وتحويلها إلى خصم داخلي أخطر من الدعم السريع، لأنها تطرح بديلاً سياسياً يجهض سردية إستمرار الحرب والاستمرار في السلطة بقوة البندقية، وأما الدعم السريع، رغم خطورته العسكرية، ورغم الانتهاكات التي ارتكبها فهو خصم يمكن التفاوض معه أو احتواؤه، بينما القوى المدنية تمثل مشروعاً وطنياً منافساً لا يمكن استيعابه واحتواه بسهولة، لأنها تنطلق من ارضية ثابتة من المبادي والقيم الراسخة التي لا يمكن النكوص عنها أو التنازل دونها، وهي ان لا حكم للعسكر ولا سيطرة على السلطة عن طريق البندقية، وان «العسكر للثكنات والجنجويد ينحل» تظل الايقونة الخالدة لثورة ديسمبر التي يجب أن ترسم ملامح المرحلة القادمة.

حاولت سلطة الأمر الواقع اكتساب شرعية بشتى السبل، فبدأت داخلياً برفع شعار بأن لا صوت يعلو صوت معركة الكرامة، ولكن سردية الحرب الاساسية فضحت هذا المسعى، وسورت نفسها بطيف من الواجهات الحزبية التي تفقد السند الجماهيري والاجتماعي، فلم تعينها في حسم الحرب عسكريًا، وفشلت ان تسوقها اجتماعيًا وجماهيريًا، ومن ثم حاولت من خلال تشكيل مجلس وزراء مدني شكلي، فاصتدمت بواقع غير دستوري ورئيس وزراء لا يملك الكارزما الكافية، ودوليًا ذهبت في اتجهات مختلفة لكسب شرعية خارجية من خلال الحضور في المحافل الدولية والزيارات المتكررة لعدد من الدول، وليس انتهاء بمحاولة الولوج من باب العودة إلى الايقاد والمنظومة الافريقية، ولكنها ايضًا فشلت في أن تسوق نفسها كسلطة مدنية حقيقة، ووقفت أمامها مباديء الاتحاد الافريقي ونظمه الحاكمة التي ترفض كافة

أشكال الانقلابات العسكرية والتغييرات غير الدستورية، وبالتالي لم يتبقى لها الا وأن تجرد الأخرين من الوطنية وتوصمهم بالخيانة.

وفي المقابل اتسمت جولة تحالف القوى المدنية الديمقراطية صمود في اوروبا بترحيب واسع، واستطاع الوفد أن يحقق اختراقات كبيرة من خلال عكس واقع الازمة السودانية وسبل حلها، ونجحت صمود في تسويق مشروعها الداعم للحل التفاوضي، والداعي للاهتمام بالجوانب الانسانية، والمؤكد بأن لا حسم عسكري لهذه الحرب، واستكمل ذلك المجهود بعدد من اللقاءات في ديس ابابا على هامش اجتماعات الاتحاد الافريقي وما زالت الجولة مستمرة، وما زال الهدف الاساسي هو دحض سردية الحرب، وأن لا حل عسكري وطاولة التفاوض في انتظار المانعين وأن طال السفر.

معايير الوطنية والخيانة :

مفهوم المواطنة يمنح ويكتسب بمجرد الانتساب أو الانتماء إلى دولة معينة، ويقوم على مجموعة من الحقوق التى تقابلها جملة من الواجبات، وأن المعنى الحقيقي للمواطنة يعتمد على انتماء الفرد وولائه لوطنه، وعليه تقوم المواطنه في مواجهة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتحقيق التوازن بينهما على أساسين أول المشاركة في الحكم والثاني المساواة بين جميع المواطنين دون تميز، ويترتب على ذلك جملة من الحقوق الأساسية منها الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تترتب عليها مجموعة من الواجبات، منها واجب دفع الضرائب وواجب احترام وطاعة القوانين وواجب الدفاع عن الدولة في حالة العدوان الخارجي.

أما الوطنية هي أعلى درجة وقيمة من المواطنة، لأنها لا تكتسب الا بالافعال والعمل لصالح المصلحة العامة، حيث يتجرد المواطن لتصبح عنده المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة، ويتجسد ذلك بالولاء التام للوطن والاستعداد للتضحية بالنفس والمال من أجله، والعمل من أجل رفعته، وبالتالي هو مفهوم أعلى قدمًا وأوسع من الانتماء، والولاء يكتسب من خلال التربية والتعليم ورفع مستوى الوعي والأحساس بالوطن، لدرجة أن يتحول الوطن لذات فاعلة وواعية، بهذا المعنى فأن الوطنية درجة رفيعة يصعد لها المواطن باخلاصه وتفانيه في خدمة وطنه، وهذا يترجم من خلال نتائج اقواله وافعاله.

فالبتالي فأن الوطنية ليست شعاراً يرفع ضد الخصوم، بل هي أمانة ومسؤولية أمام قيم ومباديء الشعب، والخيانة ليست وصفاً يطلق جزافاً، بل هي فعل يقاس بنتائج الممارسة اليومية، فمن يقتل شعبه ويدمر وطنه هو الخائن الحقيقي، وبالضرورة فمن يسعى لإنقاذ الأرواح وإيقاف الحرب هو الوطني بامتياز، حتى لو وصف بالخيانة من خصومه، وبالتالي فان الانقلاب على الثورة وإشعال الحرب التي دمرت السودان، وفق معايير الوطنية والخيانة، يعتبر خيانة عظمى للوطن وللشعب، وبهذا المعنى، فإن اتهام القوى المدنية بالخيانة ليس سوى محاولة لتغطية على خيانة أكبر ارتكبت وما زالت ترتكب بحق الثورة والشعب.

معركة أكتساب الشرعية المفقودة :

أن الهجوم المستمر على القوى المدنية يكشف أن معركة السودان ليست فقط بين الجيش والدعم السريع، بل هي معركة على هوية الدولة ومستقبلها، ومعركة أكتساب الشرعية المفقودة، الشرعية التي دنست بالانقلاب على حكومة الثورة وتمزيق الوثيقة الدستورية، وضاعت تحت فوهة بندقية الحرب اللعينة، وسلطة الأمر الواقع ترى في القوى المدنية خصماً أخطر لأنها تحمل مشروعاً وطنياً بديلاً، بينما الدعم السريع خصم يمكن ترويضه واحتواؤه عسكرياً أو سياسياً، بالجلوس على طاولة التفاوض طال الزمن أو قصر.

ولكن القوى المدنية الديمقراطية محصنة بمشروعها المتكي على مكتسبات ثورة ديسمبر المجيدة، ورافعتها حرية سلام وعدالة، ووهدفها الذي لا تحيد عنه وهو انجاز التحول المدني الديمقراطي، وتحقيق دولة المواطنة دون تميز، من خلال ايقاف الحرب واستعادة المسار الديمقراطي، وبناء جيش وطني واحد بعقيدة وطنية، ليس له أي دور سياسي أو اقتصادي، وينصرف لمهمته الأساسية حماية البلاد وحراسة الحدود، وخلاصة القول هو أن معايير الوطنية ومعنى الخيانة، لا تحسم بالشعارات أو الاتهامات أو بالخطاب المرسل، بل بالعودة إلى جوهر الفعل السياسي وأثره على الشعب والوطن، وهنا تتضح المفارقة من يقتل شعبه ويدمر وطنه لا يمكن أن يكون هو الوطني، ومن يسعى لإنقاذ الأرواح وإيقاف الحرب لا يمكن أن يسمى خائنا.

من الانتقام إلى الإقصاء

قراءة في سيكولوجيا خطاب البرهان تجاه قادة صمود

أحمد عثمان محمد المبارك

ملخص

يشير المقال إلى أن إعلام الحركة الإسلامية وحزب المؤتمر الوطني يركز على «شيطنة الأشخاص» بدل مناقشة رؤية القوى المدنية، مستهدفًا قادة تحالف صمود مثل «عبد الله حمدوك، المهندس خالد عمر يوسف»، بهدف تجريد الفكرة من محتواها وتحويل الاهتمام من مطالب السلام إلى الهجوم الشخصي.

يعتبر الكاتب أن خطاب البرهان التحذيري، الذي شمل تهديده بأن «هؤلاء الأشخاص لن يعودوا إلى السودان»، استمرارًا لسياسة النظام القديم في النفي القسري، محاولاً إعادة صياغة المشهد السياسي لصالح الحركة الإسلامية، وخلق تصور بأن السودان أصبح إقطاعية تمنح الوطنية لمن يوالونهم وتنزعها عن المعارضين.

يوضح أن الهجوم على قادة الفترة الانتقالية هو فعل انتقامي من النظام القديم بعد ثورة ديسمبر، بهدف وصم القوى المدنية بالخيانة وإعادة تصوير النظام كمنقذ وحيد، مع تفادي ذكر تحالف صمود لتجنب الاعتراف بكتلة مدنية صلبة تستطيع فرض الحلول السياسية.

يصف الكاتب المعركة الإعلامية بأنها «حرب ذاكرة» يسعى من خلالها المؤتمر الوطني إلى حبس السودانيين في أخطاء الفترة الانتقالية، وتحويل الانتباه عن الطرف الذي أشعل الحرب، من خلال شيطنة قادة صمود وتحويلهم إلى رموز للنفي والتحقير الاجتماعي.

في المشهد السياسي السوداني المرتبك، تبرز ظاهرة إعلامية غريبة، فبينما تجاوز الشارع والقوى المدنية الهياكل القديمة والانتقال لتحالفات في كيانات أوسع مثل تحالف «صمود»، يصر إعلام الحركة الإسلامية وحزب المؤتمر الوطني على حصر الصراع في مسمى (قوى الحرية والتغيير) أو ما اريد به تنمرا او (نبذاً) بلفظ «قحط». فانتقلت آلة النظام القديم من محاربة التحالفات إلى حرب الأشخاص. هذا التركيز الممنهج على أسماء بعينها مثل الدكتور عبد الله حمدوك، المهندس خالد عمر يوسف، وغيرهم، ليس عفوياً، وانما الهدف منه هو تجريد الفكرة من محتواها. فبدلاً من نقاش رؤية القوى المدنية لإيقاف الحرب، يتم الانشغال بـ «شيطنة» الأشخاص.

ولم يعد خافياً أن لغة التهديد التي يطلقها البرهان، وآخرها وعيده الصريح بأن (هؤلاء الأشخاص لن يعودوا إلى السودان)، تمثل الرد الفعلي من للنظام البائد على فشل مخططاتهم. كما يحمل هذا الخطاب دلالات عميقة، فحين يتحدث رأس سلطة الأمر الواقع عن مواطنين سودانيين، وقادة سياسيين، بمنطق الطرد والمنع من دخول البلاد، فهو بذلك يرسخ لمفهوم أن السودان أصبح إقطاعية تابعة للحركة الإسلامية، يمنحون فيها صكوك الوطنية لمن يواليهم، وينزعونها عمن يعارض حربهم. واللافت في خطاب البرهان(وكما تفعل الآلة الإعلامية للمؤتمر الوطني تماماً)، هو تفادى ذكر تحالف القوى المدنية (صمود) ككيان سياسي له ثقله ومطالبه، لذلك فضل مخاطبتهم كأشخاص، أو كبقايا لقوى الحرية والتغيير، لأن الاعتراف بصمود يعني الاعتراف بوجود كتلة مدنية صلبة ترفض الحرب، وهو ما ينسف سردية الاجماع الشعبي خلف استمرار القتال.

لذلك فإن تصريح البرهان بأن القادة المدنيين (حمدوك، خالد عمر، وغيرهم) لن يعودوا للسودان، يكشف عن المخطط الحقيقي للحركة الإسلامة بإعادة صياغة المشهد السياسي عبر النفي القسري. فهم يريدون سوداناً خالياً من أي صوت مدني ديمقراطي، تماماً كما كان الحال قبل ديسمبر 2018.

وتظهر الهستيريا في نبرة خطاب السلطة في بورتسودان لانها تدرك أن شرعيتها الدولية تتآكل، وأن الالتفاف المدني حول صمود يضيق الخناق على دعاة (بل بس)، ويكون الهجوم الشخصي هو سلاح العاجز الذي لم يعد يملك برنامجاً سياسياً يقدمه للسودانيين سوى الوعيد والخراب.

كل ذلك يؤكد أن خطاب البرهان التحذيري ليس إلا صدى صوت لأيديولوجيا المؤتمر الوطني؛ فهو لا يخاف حربه مع الدعم السريع، بل يهاب ويرتعب من القوى المدنية في شخص رموزها، محاولاً وأد ذكرى ديسمبر عبر تحويل قادتها إلى منفيين، في محاولة يائسة لوقف عجلة التاريخ التي دارت ولن تعود للوراء، ولن تعيدها مصطلحات مثل كلمة «قحاطة» التي تُستخدم كأدوات للتنميط والتحقير الاجتماعي، لعزل القادة المدنيين عن قاعدتهم الجماهيرية.

لكل ذلك يتفادى البرهان ومن خلفه سلطة بورتسودان ذكر كتلة صمود لأن مجرد ذكرها يعني الاعتراف بأن الثورة تتجدد وتتسع، وهو ما يسعى النظام البائد لنفيه عبر الإيحاء بأنها مجرد مجموعة صغيرة معزولة.

وكما ذكرنا في مقالنا السابق بعنوان (من «تسقط بس» الى «بل بس» رحلة سرقة الثورة..) ، فإن هذه الحرب لم تكن خياراً وطنياً بل كانت فعلا انتقاميا خططت له الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني، لما تسببت به

ثورة ديسمبر من زلزلة اقتلعت جذور التمكين الذي دام لثلاثة عقود، ولم يكن قادة النظام القديم ليقبلوا بهذا السقوط دون ثمن، لذا فإن استمرار الهجوم على رموز الفترة الانتقالية هو محاولة للانتقام من الذين تجرأوا على تفكيك بنية نظام الثلاثين من يونيو، من خلال إقناع المواطن السوداني بأن الثورة هي سبب الحرب، وليس انقلاب النظام القديم على مسار التحول الديمقراطي. وعبر وصم القوى المدنية بالخيانة، يحاول المؤتمر الوطني مهد النظام العودة كمنقذ وحيد للبلاد من الفوضى التي صنعها هو بنفسه.

اذن عدم ذكر صمود كتحالف سياسي في خطابات البرهان وسلطة بورتسودان يعود إلى الخوف من الشرعية، فالهجوم على الأشخاص أسهل بكثير من مواجهة جبهة مدنية عريضة تطالب بالسلام. فهم يخشون أن يؤدي الاعتراف بالتحالفات الجديدة إلى فتح الباب أمام الحلول السياسية التي تعني بالضرورة خروج العسكر والإسلاميين من المشهد السياسي.

واخيرا فإن المعركة الإعلامية التي تقودها غرف المؤتمر الوطني هي حرب ذاكرة يريدون بها حبس السودانيين في أخطاء الفترة الانتقالية الحقيقية أو تلك التي يصنعونها في مخيلتهم لمنع السودانيين من النظر إلى مستقبل تقوده القوى المدنية. إن شيطنة خالد عمر وحمدوك وغيرهم من قادة صمود هي في الحقيقة محاولة لغسل جرائم إشعال الحرب وتحويل الانتباه عن الطرف الذي أطلق الرصاصة الأولى انتقاماً لعرشه المفقود.

السودان: من الدولة الريعية إلى اقتصاد الحرب
رحلة سبعين عامًا من التآكل المؤسسي

عمر سيد احمد *

ملخص

يرصد المقال مسار الاقتصاد السوداني منذ الاستقلال، حيث بدأ كاقتصاد يعتمد على تصدير المواد الخام مثل القطن والصمغ العربي دون تطوير صناعات وطنية. ومع اكتشاف النفط في أواخر التسعينيات، تحول السودان إلى اقتصاد ريعي يعتمد على عائدات النفط بدلًا من بناء قاعدة إنتاجية. لكن هذه العائدات وُجهت للإنفاق الأمني والسياسي بدل التنمية، مما أضعف الزراعة والصناعة ومؤسسات الدولة.

يشير الكاتب إلى أنه بعد انفصال جنوب السودان عام 2011 وفقدان معظم عائدات النفط، أصبح الذهب المورد الرئيسي، لكنه خرج عن سيطرة الدولة وتعرض لتهريب واسع عبر شبكات موازية. أدى ذلك إلى ظهور اقتصاد غير رسمي قوي يغذي الفساد والجماعات المسلحة، ويقوض دور الدولة، بدل أن يكون مصدرًا للتنمية والاستقرار.

يوضح أن ذلك تزامن مع انهيار الجهاز المصرفي نتيجة التسييس والتأميم وسوء الإدارة، ما أدى إلى فقدان الثقة بالبنوك وخروج معظم الأموال من النظام المصرفي. ومع اندلاع حرب 2023، تعرضت البنية المصرفية للتدمير، وتوسع اقتصاد الظل ليشمل معظم الأنشطة الاقتصادية، في ظل غياب شبه كامل لدور الدولة الرقابي والمالي.

يرى الكاتب أن الحرب لم تكن سبب الأزمة بل نتيجة لتراكمات طويلة من الاقتصاد الريعي وضعف المؤسسات. وأصبح السودان اليوم بلا اقتصاد مركزي، حيث تسيطر شبكات مسلحة على الموارد والتجارة. ويؤكد أن الخروج من الأزمة يتطلب استعادة سيطرة الدولة على الموارد، وإصلاح النظام المصرفي والضريبي، وبناء مؤسسات مستقلة، ضمن مشروع وطني يعيد الاقتصاد إلى الإنتاج بدل الريع.

في قلب أزمة السودان المعاصرة، تكمن قصة اقتصادية ممتدة لسبعين عامًا، لم تكن الحرب الأخيرة فيها إلا كاشفًا لانهيارات بنيوية تراكمت عبر عقود من السياسات الخاطئة والاعتماد على الريع. فمن دولة ناشئة في خمسينيات القرن الماضي تمتلك مشاريع زراعية عملاقة وطموحات تنموية، إلى دولة منهارة مؤسسيًا تسيطر فيها شبكات التهريب والاقتصاد الموازي على مصيرها، يقدم المسار السوداني درسًا قاسيًا في كيفية تحول الموارد من نعمة إلى نقمة.

الريع: نقطة البداية للانهيار

بدأت القصة مع القطن، ثم الصمغ العربي والحبوب الزيتية، حيث اعتمد الاقتصاد السوداني في مرحلته الأولى على تصدير المواد الخام دون بناء صناعات تحويلية حقيقية. كان هذا النموذج امتدادًا للإرث الاستعماري الذي صمم الاقتصاد لخدمة المصالح الخارجية، لا لبناء قاعدة إنتاجية وطنية.

ومع اكتشاف النفط في نهاية التسعينيات، دخل السودان مرحلة جديدة من الريعية. أصبح النفط يشكل أكثر من 60% من الإيرادات العامة، وبدلًا من استثمار هذه الثروة في التنمية والصناعة، تم توجيهها نحو الإنفاق الأمني والجاري. تراجعت الزراعة والصناعة، وضعف النظام الضريبي، وتحولت الدولة من كيان تنموي إلى آلة أمنية تشتري الولاءات السياسية.

لكن الصدمة الكبرى جاءت عام 2011 مع انفصال جنوب السودان وفقدان 75% من عوائد النفط. وهنا بدأت مرحلة جديدة من الريعية، أكثر خطورة وأشد فوضى: ريع الذهب.

الذهب: ريع خارج الدولة

على عكس النفط الذي كان تحت سيطرة الدولة نسبيًا، تحول الذهب إلى مورد خارج سلطتها بالكامل. تشير تقارير دولية إلى تهريب ما بين 70-90% من إنتاج الذهب السوداني سنويًا، في عملية منظمة تديرها شبكات عابرة للحدود تعمل خارج الجهاز المصرفي وبعيدًا عن رقابة الدولة.

هذا الريع "المختطف" خلق بنية اقتصادية موازية كاملة: شبكات تمويل، حوالات غير رسمية، أسعار صرف متعددة، وموارد تغذي جماعات مسلحة ونافذين سياسيين. بدلًا من أن يصبح الذهب أداة للتنمية، تحول إلى وقود للفساد والصراع.

انهيار النظام المصرفي: مرآة الأزمة

لا يمكن فهم عمق الأزمة السودانية دون النظر إلى مصير جهازها المصرفي. فقد مر هذا القطاع الحيوي بتحولات كارثية: من التأميم في السبعينيات، إلى الأسلمة المصرفية في الثمانينيات، ثم الخصخصة المسيسة في عهد الإنقاذ، حيث تحولت البنوك إلى أدوات لخدمة شبكات السلطة.

تراجعت الودائع المصرفية بشكل حاد، وخرجت أكثر من 90% من الكتلة النقدية من النظام المصرفي، واحتفظ الناس بأموالهم في بيوتهم أو حولوها إلى عملات أجنبية. فقدت البنوك وظيفتها الأساسية في الوساطة المالية، وتآكلت الثقة في الجنيه السوداني، وأصبح التمويل يتم عبر قنوات موازية.

ومع اندلاع الحرب عام 2023، جاءت الضربة القاضية: تدمير الفروع، توقف الأنظمة الرقمية، نهب الخزائن، وانهيار كامل للبنية المصرفية. اليوم، يعمل الاقتصاد السوداني بالكامل تقريبًا على النقد اليدوي، في غياب شبه تام لأي نظام مدفوعات حديث.

اقتصاد الظل: الاقتصاد البديل

نتيجة طبيعية لضعف المؤسسات وفقدان الثقة، توسع اقتصاد الظل ليصبح الاقتصاد الحقيقي في السودان. اليوم، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 80% من النشاط الاقتصادي يتم خارج الإطار الرسمي. التجارة، الاستيراد، التصدير، تحويل الأموال - كلها تعمل عبر قنوات موازية لا تخضع لرقابة الدولة ولا تسهم في إيراداتها.

هذا التوسع الهائل لاقتصاد الظل ليس مجرد تهرب ضريبي، بل هو تعبير عن انهيار العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة. فعندما تفقد الدولة قدرتها على تقديم الخدمات، وعندما يصبح الامتثال للقوانين أكثر كلفة من الخروج عليها، يتحول الناس بشكل طبيعي إلى البدائل غير الرسمية.

من اقتصاد الظل إلى اقتصاد الحرب

الحرب التي اندلعت في أبريل 2023 لم تكن قطيعة مع الماضي، بل كانت تتويجًا له. فقد دخل السودان الحرب وهو يعاني مسبقًا من

انهيار الإنتاج، وتفكك المؤسسات، وسيطرة شبكات التهريب على الموارد، وغياب أي مشروع تنموي واضح.

ما فعلته الحرب هو أنها كثفت هذه الديناميات وجعلتها أكثر وضوحًا. اليوم، تسيطر الجماعات المسلحة على مناجم الذهب، وتفرض جبايات على الطرق التجارية، وتدير اقتصادات مناطقية مستقلة. انهارت سلطة الدولة المركزية على الحدود، وأصبح الاستيراد يتم بالكامل عبر السوق الموازي، وظهرت عملات أجنبية متعددة تتنافس مع الجنيه في الأسواق.

باختصار، تحول السودان إلى دولة بلا اقتصاد مركزي، حيث تحل شبكات المصالح المسلحة محل المؤسسات، وحيث تصبح الموارد السيادية وقودًا للصراع بدلًا من أن تكون أداة للتنمية.

الدروس المستفادة

التجربة السودانية تقدم دروسًا مهمة للدول النامية الغنية بالموارد:

أولًا: الريع لعنة حقيقية إذا لم يُدار بحكمة. فالاعتماد على مورد واحد، سواء كان نفطًا أو ذهبًا، يضعف المؤسسات ويقوض الحوافز لبناء قاعدة إنتاجية متنوعة.

ثانيًا: ضعف الدولة الجبائية يعني ضعف الدولة ككل. فالنظام الضريبي ليس مجرد أداة لجمع الإيرادات، بل هو ضامن للمساءلة ولبناء عقد اجتماعي سليم بين المواطنين والسلطة.

ثالثًا: تسييس المؤسسات الاقتصادية - وخاصة البنك المركزي والجهاز المصرفي - يؤدي حتمًا إلى الانهيار. فاستقلالية هذه المؤسسات شرط أساسي لأي استقرار اقتصادي حقيقي.

رابعًا: اقتصاد الظل ليس ظاهرة هامشية، بل هو مؤشر على فشل الدولة. وعندما يتحول إلى البنية الاقتصادية المهيمنة، فهذا يعني أن الدولة فقدت سيادتها الاقتصادية.

هل من طريق للخروج؟

إعادة بناء الاقتصاد السوداني تتطلب أكثر من مجرد إصلاحات فنية. إنها تتطلب إعادة بناء الدولة نفسها من أساسها:

- استعادة السيطرة على الموارد السيادية، وعلى رأسها الذهب
- بناء نظام ضريبي حديث يوسع القاعدة الجبائية
- إعادة تأسيس جهاز مصرفي مستقل عن السلطة السياسية
- تفكيك شبكات الريع والتهريب
- بناء مؤسسات مهنية محايدة
- إعادة ربط الاقتصاد بالقطاعات الإنتاجية

لكن كل هذا يبقى مستحيلًا دون إرادة سياسية حقيقية، ومشروع وطني واضح، وتوافق مجتمعي على ضرورة الخروج من دوامة الريع والحرب.

السودان اليوم يقف عند مفترق طرق: إما أن يستمر في الانزلاق نحو الهاوية كدولة فاشلة تتقاسمها شبكات المصالح المسلحة، أو أن يبدأ رحلة صعبة وطويلة لإعادة بناء نفسه كدولة حديثة قائمة على الإنتاج لا على الريع، على المؤسسات لا على الشبكات، وعلى عقد اجتماعي جديد يضع التنمية في القلب من المشروع الوطني.

الاختيار صعب، لكنه حتمي.

**هذا المقال مستخرج من دراسة بحثية موسعة بعنوان "السودان: سبعون عامًا من الاقتصاد الريعي، تآكل الدولة، وصعود اقتصاد الحرب (1956-2025)"

* خبير مصرفي وتمويل ومالي

السودان على مفترق الطرق: بيان الإتحاد الأفريقي ورهان السلام

محمد عمر شمينا

ملخص

يتناول المقال بيان مجلس السلم والأمن الإفريقي الذي أصدره في 12 فبراير بشأن السودان ، معتبراً اياها مهمًا في ظل استمرار الحرب وتفاقم الأزمة الإنسانية. وأعرب المجلس عن قلقه العميق من حجم الدمار والخسائر البشرية وانتشار المجاعة، خاصة في دارفور ومدينة الفاشر.

يشير الكاتب إلى إدانة البيان الانتهاكات الجسيمة بحق المدنيين، بما في ذلك القتل والنزوح والتدمير، ودعا إلى محاسبة المسؤولين عنها. كما أكد رفض الاتحاد الإفريقي لأي محاولات لتقسيم السودان، ورفض الاعتراف بأي حكومة موازية، مشددًا على احترام وحدة البلاد وشرعيتها.

يلفت إلى أن المجلس دعا إلى وقف إنساني لإطلاق النار وبدء حوار سياسي شامل يقود إلى حل سلمي، مؤكدًا أن الحل العسكري غير ممكن. كما رحّب بالمبادرة الوطنية للسلام، التي تتضمن وقف القتال، وحماية المدنيين، وإصلاح المؤسسات، وإعادة الإعمار.

يختم الكاتب بأن البيان شدد على أهمية دور الاتحاد الإفريقي في قيادة جهود السلام، ورفض التدخلات الخارجية التي تؤجج الصراع، ودعا لدعم الجهود الإنسانية. واختتم بالتأكيد أن نجاح السلام يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وتنفيذًا فعليًا للاتفاقات، لضمان انتقال مدني واستقرار دائم في السودان.

في الثاني عشر من فبراير 2026، عقد مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقي اجتماعه رقم 1330 على المستوى الوزاري في أديس أبابا، وخرج ببيان مهم بشأن تطورات الأوضاع في السودان. ويأتي هذا البيان امتدادًا لسلسلة من القرارات والبيانات السابقة التي أصدرها المجلس، لا سيما تلك المعتمدة خلال عامي 2024 و2025، في ظل استمرار النزاع المسلح وتفاقم تداعياته الإنسانية والسياسية والأمنية.

يكتسب هذا البيان أهمية خاصة لصدوره في مرحلة بالغة الحساسية من تاريخ السودان الحديث، حيث تتواصل المواجهات المسلحة وما يترتب عليها من خسائر بشرية جسيمة ودمار واسع للبنية التحتية وتراجع كبير في مكاسب التنمية. وقد عبّر المجلس بوضوح عن قلقه العميق إزاء استمرار الصراع، مؤكدًا أن البلاد تواجه كارثة إنسانية غير مسبوقة، في ظل تقارير متزايدة عن المجاعة وانتشار الجوع، خاصة في مدينة الفاشر، الأمر الذي يعكس حجم الانهيار في منظومات الإمداد والخدمات الأساسية.

أبرز ما تضمنه البيان هو الإدانة الصريحة للانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين، خصوصًا في إقليم دارفور ومدينة الفاشر، بما في ذلك القتل المنهجي، والنزوح الجماعي، والاستهداف على أساس عرقي، وتدمير المرافق الحيوية. وشدد المجلس على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، في إشارة واضحة إلى رفض الإفلات من العقاب وضرورة إرساء أسس العدالة الانتقالية مستقبلاً.

كما أعاد البيان التأكيد على التزام الاتحاد الأفريقي باحترام سيادة السودان ووحدته الترابية وسلامة أراضيه، ورفضه القاطع لأي محاولات للمساس بوحدته السياسية. وفي هذا السياق، جدّد المجلس رفضه لما سُمّي بـ(الحكومة الموازية) التي أُعلن عنها من قبل تحالف سوداني بقيادة قوات الدعم السريع، داعيًا الدول الأعضاء والشركاء الدوليين إلى عدم الاعتراف بها. ويعكس هذا الموقف تمسك الاتحاد الأفريقي بمبدأ الشرعية الدستورية ورفض أي ترتيبات أحادية الجانب قد تؤدي إلى مزيد من التشظي والانقسام.

من ناحية أخرى، دعا المجلس إلى إعطاء الأولوية القصوى للمصالح العليا للشعب السوداني، مطالبًا بوقف إنساني لإطلاق النار يمهد لوقف شامل للقتال، ويفتح الطريق أمام إطلاق حوار سوداني–سوداني شامل، تقوده وتملكه الأطراف السودانية نفسها. وأكد البيان أنه لا يمكن التوصل إلى حل عسكري مستدام للأزمة، وأن السبيل الوحيد للخروج من المأزق الراهن يكمن في تسوية سياسية توافقية تعالج الجذور البنيوية للصراع، سواء على المستوى الأمني أو السياسي أو المؤسسي.

وفي هذا الإطار، رحّب المجلس بالتقدم الذي تحقق من خلال طرح (المبادرة الوطنية السودانية للسلام) في ديسمبر 2025، والتي تضمنت عناصر أساسية مثل الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار، وحماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، ودعم اللاجئين والنازحين، ونزع السلاح، وإصلاح القطاع الأمني، والمصالحة الوطنية، وإعادة الإعمار. واعتبر المجلس أن هذه المكونات تمثل مرتكزات ضرورية لإعادة بناء الثقة وترميم النسيج الاجتماعي وتعزيز وحدة الدولة.

كما شدد البيان على مركزية دور الاتحاد الأفريقي في قيادة العملية السلمية في السودان، مع الإشادة بالتنسيق القائم بين الاتحاد وكل من الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد)، وجامعة الدول العربية، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي ضمن إطار (الخماسية). ويهدف هذا التنسيق إلى توحيد مسارات الوساطة ومنع تداخل المبادرات، بما يفضي إلى إطلاق حوار سياسي شامل يفضي إلى اتفاق تفاوضي دائم.

ولم يغفل البيان الإشارة إلى خطورة التدخلات الخارجية في الشأن السوداني، حيث أدان المجلس بشدة أي دعم عسكري أو مالي أو سياسي للأطراف المتحاربة، مطالبًا الجهات الخارجية بالكف عن تأجيج النزاع. كما كلّف اللجنة الفرعية المعنية بالعقوبات بتحديد الجهات الداعمة للصراع واقتراح آليات لاحتوائها ضمن جدول زمني محدد، في خطوة تعكس إدراكًا متزايدًا لأبعاد الصراع الإقليمية والدولية.

على الصعيد الإنساني، وجّه المجلس نداءً إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي لتعبئة الموارد اللازمة لمواجهة الاحتياجات العاجلة للسكان المتضررين، وكذلك لدعم الدول المجاورة التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين السودانيين. كما دعا إلى تسريع صرف التعهدات المالية التي أُعلنت في مؤتمرات جنيف وباريس ولندن، مؤكدًا أن الاستجابة الفعالة للأزمة الإنسانية تمثل أولوية لا تحتمل التأجيل.

كذلك رحّب المجلس بعودة الحكومة الانتقالية السودانية إلى العاصمة الخرطوم، معتبرًا ذلك خطوة مهمة نحو استعادة عمل مؤسسات الدولة وتقديم الخدمات العامة. غير أن هذه الخطوة تظل رمزية ما لم تُستكمل بترتيبات سياسية شاملة تفضي إلى انتقال مدني ديمقراطي عبر انتخابات حرة ونزيهة تعيد الشرعية الدستورية.

وفيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، فإنها تمثل ركيزة أساسية لأي عملية سلام حقيقية في السودان. فقد أدت الحرب إلى ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل الجماعي والاغتصاب والنزوح القسري والتدمير المنهجي للبنية التحتية. ومن دون مساءلة المسؤولين عن هذه الانتهاكات، لن يكون من الممكن بناء الثقة بين الأطراف المختلفة أو ضمان حماية المدنيين في المستقبل. العدالة الانتقالية تشمل تحقيق العدالة من خلال المحاكم الوطنية والدولية، وإصلاح الأجهزة الأمنية والقضائية، وتوثيق الانتهاكات، وتقديم التعويضات للضحايا، بالإضافة إلى إجراءات المصالحة الوطنية التي تسمح للمجتمع السوداني بمواجهة الماضي الأليم والمضي قدمًا نحو دولة أكثر عدلاً واستقرارًا. وبدون دمج هذه الإجراءات في أي تسوية سياسية، فإن أي وقف لإطلاق النار أو اتفاق سلام سيظل هشًا، معرضًا للانهيار عند أول خلاف أو استفزاز عسكري جديد.

وفي تقديري، فإن هذا البيان، على أهميته السياسية والرمزية، يضع الاتحاد الأفريقي أمام اختبار حقيقي يتعلق بمدى قدرته على الانتقال من مستوى الإدانة وإصدار المواقف إلى مستوى الفعل التنفيذي المؤثر. فالسودان اليوم لا يحتاج فقط إلى بيانات داعمة، بل إلى آليات متابعة صارمة، وضغط دبلوماسي منظم، وإطار زمني واضح لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، خاصة فيما يتعلق بوقف إطلاق النار ومساءلة منتهكي حقوق الإنسان. كما أن نجاح أي مسار سياسي سيظل مرهونًا بمدى استعداد الأطراف السودانية لتقديم تنازلات متبادلة وتغليب المصلحة الوطنية على الحسابات العسكرية الضيقة. وإذا لم يُستثمر هذا الزخم الإقليمي والدولي سريعًا، فقد تتجه الأزمة نحو مزيد من التعقيد والتدويل. لذلك تمثل اللحظة الراهنة فرصة حاسمة لإعادة توجيه المسار نحو تسوية سياسية حقيقية، قبل أن يصبح ثمن السلام أعلى بكثير من قدرة الدولة والمجتمع على تحمله.

كيف يمكن أن تنجح الهدنة؟

وئـــام كمال

ملخص

يشير المقال إلى أن السودانيين عاشوا سلسلة من الهدن منذ اندلاع حرب أبريل 2023، لكنها فشلت جميعها بسبب الانتهاكات وغياب الالتزام الحقيقي. ورغم رعاية دولية مثل منبر جدة، بقيت معظم الاتفاقات حبراً على ورق، مما أفقد الناس الثقة في جدوى أي هدنة جديدة.

توضح الكاتبة أن تعدد المبادرات الإقليمية والدولية لم ينجح في وقف الحرب، بينما استمرت المزايدات السياسية والعسكرية التي جعلت الهدن أدوات للمناورة لا لحماية المدنيين. في المقابل، ظل المواطنون هم الضحية الأكبر، يتعرضون للنزوح والانتهاكات دون حماية حقيقية.

تؤكد أن نجاح أي هدنة يتطلب دوراً أساسياً للقوى المدنية وأبناء البلاد، عبر رفع صوت إنساني يركز على حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، وضمان توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والغذاء والتعليم، بعيداً عن الحسابات العسكرية والسياسية.

تخلص الكاتبة إلى أن الهدنة لن تنجح إلا إذا أصبحت أولوية وطنية مشتركة، يلتزم بها العسكريون والمدنيون معاً، بدعم وضمانات محلية ودولية، وتضع إنقاذ الإنسان السوداني فوق أي مكاسب سياسية أو عسكرية، تمهيداً لإنهاء الحرب بشكل كامل.

ليس انتظار هذه الهدنة هو الأول للسودانيين فمنذ إندلاع حرب ال15 من أبريل والسودانيون لاسيما الواقع منهم تحت خط النار ينظرون إلى الهدنة بترقب وأمل ثم يحبطون

منذ بدايتها ومنذ الحديث عن هدنة في شهر الحرب الأول والأمل المعلق عليها يلوح ثم يتلاشى

بدأت الحرب في الخرطوم شهدت الأسابيع الأولى محاولات يومية تقريباً لفتح ممرات إنسانية، وغالباً ما كانت برعاية دولية (سعودية أمريكية)

انتظرها سكانها وكنا نسمع (يارب تصدق) 18 أبريل 2023 كانت أول هدنة معلنة لمدة 24 ساعة (ولم تصمد).

ثم 21 أبريل 2023 هدنة عيد الفطر لثلاثة أيام لم تكن مثالية أيضا ثم من

2إلى-27 أبريل 2023 عدة هدن متتالية بوساطة أمريكية لتسهيل إجلاء الرعايا الأجانب نعم الأجانب

بعدها تحركت الدعوات من منطقة إلى أخرى تقتفي أثر الحرب

ليظهر منبر جدة المحطة الأهم

برعاية سعودية وأمريكية كانت الإطار الأكثر تنظيماً:

في 11 مايو 2023 تم توقيع «إعلان جدة للإلتزام بحماية المدنيين». (ليس وقفاً للنار بل إتفاق مبادئ).

في 20 مايو 2023:تم توقيع إتفاق وقف إطلاق نار قصير الأمد (7 أيام) مع آلية مراقبة.

في يونيو 2023: تم تمديد الهدنة لعدة أيام، ثم تعليق المفاوضات بسبب الانتهاكات المتكررة

وأخيراً في أكتوبر 2023: كان إستئناف جولة ثانية من مفاوضات جدة للتركيز على المساعدات الإنسانية وبناء الثقة ولا إلتزام ولا نجاح للهدن ولا ثقات إلى على الورق الذي يقع تحت ضغط المزايدة بين البل بس والجغم بس قبل توقيعه والذي يخون دعاته ثم يتم التعليل والتبرير له حين يوقع من قبل نفس الجهات بل ويتم تبنيه تطبيلاً للقادة ولا يلبث أن يموت على الورق دون أن يسأل عنه أحد سوى أولئك الذين اختاروا الموقف الثابت في الدعوة للسلام ورفض الموت لا يغير موقفهم تغير مواقف قادة ولا يثنيهم خروج البعض عنهم..

يطول الأمد وتتغير جغرافيا الحرب تأمن مدن وتشتعل أخرى إلا أن الإحساس بالأمن ينسي البعض ما خاضوه لتصبح حتى الهدنة الإنسانية مدعاة للمزايدة على الوطنية .....

تبعت هذا المحاولات محاولات عدة الايقاد/ والاتحاد الافريقي/ قمة جيبوتي/ هدن الأعياد / جنيف... الخ

لماذا تفشل كل مرة؟! لماذا لا تنجح؟! من المستفيد من مأساة الشعب ومن المتكسب من معاناتهم؟من يبتز الشعب باسم كوارثه؟! وانتهاكه وتشريده؟!

أكبر كارثة في العالم (ياااا. عالم)

هدنة إنسانية يجب أن يكون أبناء وبنات هذه البلاد هم الأحرص عليها لأجل أهلهم وأبناء وبنات شعبهم

يجب أن يلاحقو كل الفرص لإنجاحها ومن المخجل أن يحرص الخارج عليها أكثر من المكويين بنار الحرب والدمار والخراب من أهل هذه البلاد....

يجب أن يعلو فيها الصوت المدني الخالص وأن يضع تصوره واضحا جليا لا يسقط فيه أهمية حماية المدنين العاملين على التكايا والعون الإنساني والعمل الطوعي

يجب ألا يغفل أمنهم وسلامتهم وحل مشاكلهم اليومية والتي قد تبدوا تافهة أمام الخطط العسكرية والسياسية لكنها تعني الكثير لمن تنقذ أرواحهم كل يوم...

هدنة لا تتجاهل الصوت المحلي والعاملين على الأرض..

تتسامى على المنطقة والقبيلة وتمجد الإنسان والسودان ليس فقط لأجل إدخال المؤونة والمعونة وإنما أيضا لتوفير الخدمات الصحية والطبية والتعليم كي لاتجعل العزل والتهميش و الإقصاء جراء الحرب وقوداً يؤصل ويرسخ لإشتعال الانقسام الإجتماعي والسياسي والمناطقي بالبلاد.

هدنة يحرص عليها أهل البلاد بجميع مكوناته بعساكرهم ومدنييهم لا تخضع لضغوط اصطياد الامتياز العسكري للحرب ولا تقع تحت تأثير المزايدات السياسية...

يضعون أمام أعينهم نهم المواطن البلاد

ودرء الفساد (وأي فساد ذلك الذي يتغذى على الحرب ويفرض سيطرته عبر معونة المواطن الأعزل)

ولا يتورعون عن أي ضمان محلي ودولي لإنجاحها وتأمينها وضمان تحقيق أهدافها الإنسانية

يكتبها المكتوي بنار هذه الحرب يضع آهاته وجراحات جلدته ووصفة دوائها

بتصور سوداني وطني خالص يقدم إنسانيته فيتقدم إنسان هذه البلاد أولوية على التموضع العسكري وعلى المكسب السياسي تطفيء ويلات الحرب ثم تمهد لإخمادها كلياً وإسكات صوت رصاصها للأبد تعيد كلمة هذه البلاد لأهلها

فهل من مجيب.

السودانيات ركائز السلام بعد سقوط ورقة التوت: لماذا يُزَجّ بهن في محرقة الحرب ومستنقع الإلهاء؟

ناهد إدريس

ملخص

يوضح المقال أن المرأة السودانية لعبت أدواراً محورية في بناء المجتمع، خاصة في مجالات الطب والعمل والإنتاج، لكنها تعرضت لانتكاسات مع اندلاع الحروب، حيث جرى إقحامها في أدوار قتالية أو دعائية تتناقض مع دورها الطبيعي في الحياة والتنمية وصناعة السلام.

تشير الكاتبة إلى أن النساء تعرضن لتجريف الوعي والاستغلال الأيديولوجي لعقود، عبر توظيف الدين والخطاب الاجتماعي لتقييدهن أو توجيههن سياسياً، ما أدى إلى تشويه صورتهن وتهميش دورهن الحقيقي، رغم استمرار بعضهن في النضال والتوعية ومقاومة الحرب بالفكر والعمل المدني.

تنتقد الكاتبة استخدام وسائل الإعلام ومواقع التواصل لتقديم صورة مشوهة للسودانيات، عبر تحويلهن إلى أدوات للترند والدعاية، بدلاً من إبراز دورهن في التعليم والعمل والسلام. وترى أن جسد المرأة استُخدم كأداة سياسية وإعلامية تتغير صورتها وفق مصالح السلطة.

تخلص إلى أن النساء، رغم التهميش والاستغلال، يظللن ركائز أساسية للسلام، وأن استقرار السودان يتطلب إعادة الاعتبار لدورهن الحقيقي، وتمكينهن من المشاركة في بناء المجتمع وصناعة السلام، بعيداً عن التوظيف السياسي والتشويه الإعلامي.

لعبت المرأة السودانية دومًا أدوارًا محورية ومتعددة في الحروب، لا سيما في الحقلين الطبي والصناعي. فمنذ ستينيات القرن الماضي، أظهرت النساء كفاءة منقطعة النظير في قيادة مختلف قطاعات العمل، خصوصًا خلال الفترات التي شهدت تطورًا في الممارسة السياسية واتساع مساحات الديمقراطية.

غير أن السودان شهد إنتكاسة خطيرة مع إندلاع الحروب في جنوب السودان وجبال النوبة وبعض مناطق دارفور، حيث أُقحمت النساء في أدوار تنافي طبيعة المرأة التي جُبلت على حب الحياة والتنمية والاستقرار. فقد شهدت سنوات حرب الجنوب تصدير النساء كواجهة للقتال، فبرز مصطلح «أخوات نسيبة»، واختُزل دور المرأة في حمل السلاح داخل معسكرات تدريب لم يشهد السودان لها مثيلًا.

وفي المقابل، قاتلت نساء أخريات بمعول الوعي عبر منصات محلية وعالمية، سعيًا لإخراج المرأة من غياهب الجهل وصراعات أفرغت حياتهن من دورهن الأساسي؛ أدوارٌ ابتعدت كل البعد عن قيم وحياة المرأة. وخضن خلال ذلك تجارب إستلاب فكري وقيمي ومظهري، فأصبح السواد عباية خيّمت على أجساد النساء وعقولهن بدعوى الستر، بينما لم يكن في حقيقته سوى أداة لتجريف الوعي والعلم والمعرفة.

فخرجت نماذج مقهورة ومشوّهة، لا ترتقي لصورة السودانية الراسخة في العلم والمعرفة والنضال. وبعد ثلاثين عامًا من تغبيش الوعي والتقليل من أدوار النساء، ومع بلوغ الصراع الأيديولوجي ذروته، وفي خضم هذه الحرب المستعرة، استُخدمت صورتهن كأداة إلهاء أو دعاية.

ورغم التضحيات الجسيمة، ما تزال النساء يعانين من التهميش في عمليات صنع السلام، فيما تواجه أكثر من مليون امرأة حاليًا مخاطر النزاعات. إلا أن من يستثمر في هذه الحرب يصرّ على محاربة الوعي، ويصرّ على استغلال النساء بدعم جهات تعمل على تصدير صورة باهتة ومبتذلة.

لقد استُخدمت وسائل التواصل الإجتماعي أسوأ استخدام، حتى تصدّرت السودانيات «الترند» عبر المنصات، لا في مجالات التميّز والإبداع، بل داخل قوالب هشة وقبيحة، تنشر ما لا يشبه السودانيات ولا ينتمي إليهن. صورة حرصت قنوات فضائية ومواقع إلكترونية على صناعتها، عبر خلق نسخ مشوّهة من شابات لم تتجاوز أعمارهن الثلاثين عامًا، يعملن بجهل وتجهيل على تصدير القبح، لا لمحاربة الحرب فحسب، بل لمحاربة السلام والاستقرار، واستهداف الأجسام والجهات التي تنادي بهما.

إن الجهات التي ادّعت، لأكثر من عقد من الزمان، العمل بما سُمّي زورًا «فقه السترة»، وأقحمت خطابًا دينيًا زائفًا، مستخدمة قطعة سوداء (عباية) كأداة للضبط والسيطرة، هي ذات الجهات التي تصدّر اليوم العري والبذاءة والرقص والسهر والترندات. ولم يسلم من ذلك أي قطاع، وكان الإعلام النصيب الأكبر.

المفارقة هنا لا تتعلق بالستر أو العري، ولا تُوجَّه ضد النساء، بل تكشف استخدام جسد المرأة كأداة سياسية وإعلامية، تتبدل لغتها وصورتها وفق مصلحة السلطة، بينما يُغيب وعيها ودورها الحقيقي في السلام والتنمية.

رغم الشتات والنزوح تبحث الأسر عن بارقة امل لعودة بناتها وأبنائه لمقاعد الدرس والجامعات بينما تعاني في البحث عن رسوم الجامعات والسكن لا هم الحكومة الا جسد المرأة كأداة سياسية متجددة هاهي الفرمنات قد صدرت بفرض الوصايا علي الطالبات لكن يعلم الجميع ان ورقة التوت قد سقطت من جسد افكارهم العارية لم تعد الأسر تلفت لهذه الترهات قد تجاوز الزمن وقت الازلال والإهانة والطعن في قيم الأسرة السودانية وقد راينا نتاج ثورة التعليم العالي صور تتصدر الترند لم تكتسب من تلك القوانين القمعية الا مزيد من التمرد الخروج عن الأحكام الجاهزة ضد سلوك البنت تجريدها من عقلها وجعلها مجرد جسد تدار عبره معارك الأفكار الخاوية.

الإعلام الذي كرّس يومًا منصاته، وارتدى قميص عثمان (بنطلون لبني)، لقهر النساء وتجريد السودانيات من قيمة العقل، وجعل معيار الهوية قطعة قماش. ذات الجهات التي قاتلت كذبًا وزورًا طوال ثلاثين عامًا لـ«ستر» أجساد النساء بثقافة مستلبة، وجعلت من قطعة القماش صكّ عفة وبراءة وهوية زائفة، هي نفسها التي تجرّد النساء اليوم وتصدّرهن للعالم عاريات من القيم والوعي.

نماذج تمارس الشتيمة والقبح بحق كل من يقف مصطفًا ضد الموت والحرب؛ نماذج تُصيبك بالغثيان من فرط ما تبثّه من انحطاط، حيث يصبح الجسد محور الاهتمام بدلًا عن العقل. ولا تدرك هذه الفئات المستغلّة أن الجهات ذاتها التي صدّرتها بالأمس تحت لافتة «فقه السترة» هي التي تجرّدها اليوم وتعرّيها من القيم والأخلاق والهوية.

*** ناشطة حقوق الطفل والمرأة**

الدكتور يوسف عيدابي لـ «أفق جديد»

مسرح لا يناقش قضايا الناس... ترف لا نريده

حوار: سماح طه

في هذا الحوار، يفتح الدكتور يوسف عيدابي، الأكاديمي والناقد والمسرحي السوداني البارز، ملفات شائكة تتعلق بالمسرح السوداني، من التأسيس الأكاديمي، إلى سؤال الهوية، مرورًا بأهمية التوثيق، ودور المسرح في زمن الحرب، مؤكدًا أن أي مسرح لا ينحاز لقضايا الناس اليوم هو «نوع من البذخ غير المقبول».

بدايةً، نود التعريف بجهودكم في توثيق الحياة المسرحية السودانية.

الحقيقة أن الحديث عن التوثيق لا ينفصل عن العمل المؤسسي. مركز دكتور يوسف عيدابي قام بطباعة ونشر عدد من الكتب، وأقام فعاليات وندوات مهمة، لكن للأسف، وبسبب الظروف الصعبة التي يمر بها السودان، توقفت كثير من هذه الأنشطة.

مع ذلك، أعتقد أن ما تحقق كان توسعًا نوعيًا ومفيدًا للدراسات المسرحية، وللباحثين، وللطلاب، ولكل المهتمين بالنشاط المسرحي السوداني.

على المستوى الشخصي، فالبدايات الأهم كانت في التأسيس المبكر لمعهد الموسيقى والمسرح والفنون الشعبية في السودان. عند عودتي، عملت مساعدًا للأستاذ الماحي إسماعيل ، ولأول مرة قمنا بوضع مناهج معدلة تناسب المستوى الجامعي والمجتمع السوداني، وتؤسس لكيان أكاديمي علمي حقيقي.

بدأنا تدريس مواد لم تكن موجودة من قبل، في التمثيل، والإخراج، والنقد، وطرحنا فكرة مهمة وهي مسرح لعموم أهل السودان.

هذا الشعار ارتبط بسؤال الهوية، كيف تنظرون إليه اليوم؟

هذا الشعار كان مؤثرًا جدًا، لأنه يلامس مسألة الهوية والعرق واللغة، ويمنح حرية واسعة للإبداع.

نجح هذا الطرح في الإذاعة والتلفزيون، ووصل إلى قطاع عريض من الناس، وكان له أثر كبير، خاصة في سياق طرح «الغابة والصحراء».

كنتم أحد مؤسسي تيار الغابة والصحراء، كيف تقيمون تلك التجربة؟

كانت فترة مهمة جدًا، خاصة بعد اتفاقية أديس أبابا وإنهاء الحرب في الجنوب.

المعهد كان مليئًا بالطاقات والاجتهادات التي عملت في تفاهم ثقافي حقيقي. كما عملتُ في ملحق صحيفة «الصحافة»، وكان ملحقًا مؤثرًا في وقته.

هل أثر ابتعادكم عن الحياة المسرحية في السودان لفترة طويلة على تجربتكم؟

بالتأكيد، أثر كثيرًا جدًا.

ما أنجزته في الإمارات كان مهمًا، لكن الإسهام كان سيكون أكبر لو كنت موجودًا في السودان.

غادرت المعهد في فترة بداية التحولات، وتأثرت مسيرتي ككاتب وناقد وشاعر، وما زلت أعاني من هذا الانقطاع حتى اليوم، لأنه أبعدني عن الجمهور وعن علاقات إنسانية ومهنية مهمة.

أنت صاحب فكرة «مسرح لعموم أهل السودان»... هل يمكن تنفيذها في ظل الظروف الحالية؟

هذه الفكرة يمكن تنفيذها في كل الظروف، ولا بديل لها.

سمّوها سودانوية، سوباسوية، أو أي اسم آخر، لكنها في جوهرها تعبير عن مكونات الثقافة السودانية.

هي فكرة تجري في الدم، سواء في شرق السودان أو وسطه، باللغة العربية أو الدارجة أو اللغات المحلية.

مسألة اللغة هنا «سوبر لانغويج»، أي لغة قادرة على التعبير، والمهم هو الذاتية السودانية.

هذا التيار لم يفشل، وأي ادعاء بذلك غير صحيح .

كنتم عميدًا لمعهد الموسيقى والمسرح والفنون الشعبية، كيف تنظرون إلى المناهج الحالية؟

المناهج يجب أن تتطور باستمرار، أو تُعدّل بما يناسب البيئة والدور الاجتماعي للمسرح.

نحن نتحدث عن كلية فيها دراسات جامعية وفوق جامعية، ما يستوجب متابعة حقيقية، وبناء بروفايل سوداني خاص يختلف عن المعاهد الأخرى.

في بدايات المعهد، كانت هناك فكرة الدمج بين الأكاديمي والمهني، ماذا حدث لها؟

الفكرة كانت متقدمة جدًا:

أن يكون صانعو الآلات الموسيقية، والمادحون، والحكّاؤون، جزءًا من المعهد، يتعلم الطالب منهم ويصنع معهم.

لكن الخدمة المدنية لم تعترف بهذه الفئات، واعتبرتهم في درجات وظيفية متدنية، فتوقف المشروع.

غلب الجانب النظري، في بلد لا يملك أرضية حقيقية للموسيقى الحديثة، فحدث اضطراب طويل في المناهج.

ما المسرح الذي يحتاجه السودان اليوم؟

نبدأ من الآخر: المسرح أداة اجتماعية.

في زمن الحرب، رأينا المسرحيين يذهبون إلى الناس: للنساء، للأطفال، للنازحين.

ظهر مسرح المشاركة، المسرح التفاعلي، مسرح القضايا، ومسرح المقهورين على طريقة أوغستو بوال.

اليوم نحتاج لمسرح يعالج القضايا المجتمعية

والبيئية والاقتصادية والسياسية.
أي مسرح غير ذلك الآن هو بذخ لا نريده.

حدثنا عن جهود الهيئة العربية للمسرح تجاه السودان؟

الهيئة أسسها حاكم الشارقة لدعم المسرحيين العرب، بما يخدم مسارح المنطقة.
بالنسبة للسودان، رأت الهيئة أن البلاد بحاجة للرعاية في مجال المسرح، فقامت بورش، وطباعة كتب، وإقامة مهرجان المسرح الوطني.

في السودان اليوم هناك 37 عنوان كتاب، لكن لسوء الحظ لم يطالب السودانيون بالورش أو الإنتاجات بشكل كافٍ، رغم استعداد الهيئة الكامل للدعم.
الهيئة مقتنعة أن تنوع السودان الثقافي والمسرحي قد يؤثر إيجابًا على المسرح العربي بشكل عام، وبالتالي على تطور المسرح في المنطقة .

النقد المسرحي والنصوص

هل أجاب الملتقى الفكري على سؤال النقد في المسرح العربي ؟؟

النقد المسرحي في الوطن العربي له تاريخ طويل، لكنه مشتت وغير مؤرشف، خاصة الأعمال المنشورة في الصحف والمجلات خلال 130 سنة الماضية.
من المهم العمل على أرشفة الجهود النقدية وربطها بمراكز أبحاث لدعم الدراسات المسرحية.
أما النص المسرحي، فالمسألة تتعلق بالبيئة والظرف الاجتماعي والتاريخي.
في بعض الحالات، تكون العامية الأنسب للتواصل مع الجمهور، كما فعل عدد من المسرحيين العرب في الستينيات و ا لسبعينيا ت .
مع ذلك، المهرجانات تفضل غالبًا النصوص بالفصحى، لكن الأمر مرن ويعتمد على المزاج الثقافي والبيئة.
معايير اختيار العروض المشاركة هي الأصالة، الجودة، التقنيات، المهنية العالية، الموضوع الشيق، والرؤية الإنسانية.

رسالة الدكتور يوسف عيدابي للمسرحيين السودانيين؟؟

«واصلوا الإبداع رغم الظروف، لأن الإبداع هو القارب إلى النور. أقدّر بشدة المسرحيين السودانيين الذين يعملون رغم معاناتهم، من أجل الأطفال، النساء، وكبار السن. يسهرون الليل لتقديم أعمال للوطن الجريح، في سبيل الحرية والعدل والسلام. لهم خالص التقدير.»

في حقائبهن جراح وطنٌ لا يشفى

هديل وزينب

قصة صمود سوداني في «أكسفورد»

ملخص

وصلت هديل وزينب إلى جامعة أكسفورد وهما تحملان أكثر من حقائب سفر؛ حملتا ذاكرة الحرب وأسئلة وطنٍ ينزف. لم تكن رحلتهما مجرد انتقال للدراسة، بل محاولة لتحويل الألم إلى معرفة قادرة على مواجهة آثار الحرب وبناء مستقبل مختلف.

في السودان، عملت الدكتورة هديل عبد السيد في ظروف طبية قاسية، حيث تحولت المستشفيات إلى ساحات خطر ونقصت الإمكانيات. ومع ذلك، قادت مبادرات تدريبية طارئة واستخدمت وسائل بسيطة وتقنيات افتراضية لنقل المعرفة، مؤمنة بأن دور الطبيب يتجاوز العلاج إلى بناء حلول مستدامة.

أما زينب محمد، فقد واجهت واقع الأجهزة الطبية المعطلة، وأدركت أن المشكلة ليست في التقنية فقط بل في ملاءمتها للبيئة المحلية. في أكسفورد، ركزت على ابتكار حلول واقعية ومستدامة، تهدف إلى تطوير تكنولوجيا طبية تعمل بكفاءة في ظروف السودان وتخدم الإنسان فعلياً.

جمعتهما الغربة في صداقة قائمة على الأمل والمسؤولية، ضمن برنامج دعم أكاديمي فتح لهما طريق البحث والعمل. وتمثل قصتهما نموذجاً لصمود السودانيين، ودليلاً على أن المعرفة يمكن أن تتحول إلى أداة لإعادة البناء، وأن الحلم بوطنٍ أفضل يبدأ بفكرة وبحث وإصرار.

أفق جديد

في حقائبهما لم تكن هناك ملابس فقط، بل شظايا ذاكرة، وروائح مطهرات تختلط بالدخان، وخرائط لوطنٍ ينزف بصمت. هكذا وصلت هديل وزينب إلى جامعة أكسفورد؛ لا كطالبتي علم فحسب، بل كحاملتين لسؤالٍ كبير: كيف يمكن للمعرفة أن تُنقذ ما عجزت عنه الحرب؟

عبور

بين جدران كلية سومرفيل الحجرية، بدا الزمن وكأنه يبطئ خطاه. هنا لا تُقاس الساعات بعدد الضحايا، ولا تُحسم القرارات تحت القصف. ومع ذلك، لم يكن الهدوء عزلةً عن الألم، بل مساحةً لمواجهته بوعي جديد. سومرفيل لم تكن محطة لالتقاط الأنفاس فقط، بل بوابة لتحويل الفقد إلى مشروع، والنجاة إلى مسؤولية.

هديل

في السودان، كانت الدكتورة هديل عبد السيد تُجري الطب تحت النار. مستشفيات تتحول إلى متاريس، وأجسادٌ تنزف قبل أن تصل إلى الطاولات. لم تكن الأدوات كافية، فاستعارت الأمل من الشاشات الصغيرة؛ هواتف ذكية تحولت إلى غرف عمليات افتراضية، وبروتوكولات إسعاف تتنقل بين الأطباء كرسائل نجاة عاجلة. هناك، لم يكن الخوف عارضاً، بل رفيقاً دائماً.

حين انهارت المنظومة، لم تنتظر هديل إنقاذاً. قادت مبادرات تدريبية طارئة، وبنت جسور معرفة عبر برنامج "إيكو"، لتصل بخبرة الطوارئ إلى آلاف الكوادر. كانت تعرف أن الجرح أعمق من نزيفٍ يُوقف، وأن العدالة الصحية تبدأ من الاعتراف بعدم المساواة. من أكياس قمامة ارتدتها كدرع واقٍ، إلى مقاعد البحث، أعادت صياغة معنىً الطبيب: شاهدٌ، وباحث، ومهندس حلول.

زينب

أما زينب محمد، فقد وقفت طويلاً أمام أجهزة طبية صامتة. فولاذ لامع، ملايين مهدرة، وحياة لا تُنقذ لأن الغبار أقسى من التصميم، والحرارة أذكى من المعايير المستوردة. هناك وُلد السؤال المؤلم: لماذا نفشل قبل أن نبدأ؟

في أكسفورد، لم تركض زينب خلف أحدث التقنيات، بل عادت خطوة إلى الوراء. درست أسباب التعطل، وفككت علاقة التكنولوجيا بالسياسة، وبالبيئة، وبالإنسان الذي سيصلحها عند أول عطل. كانت ترى في كل جهاز متوقف جنازةً مؤجلة، وفي كل حل محلي فرصة حياة. هدفها واضح: ابتكار يولد من الواقع، ويعيش فيه، ولا ينهار مع أول أزمة.

صداقة

في سومرفيل، جمعت بين هديل وزينب مطابخ صغيرة وحديثٌ طويل عن وطن بعيد. صداقة تشكلت من تشابه الجراح واختلاف الطرق. إحداهما تطارد العدالة الصحية، والأخرى تُصلح علاقة التكنولوجيا بالحياة. كانتا تعلمان أن الغربة ليست مكاناً، بل حالة، وأن الوطن يمكن أن يُحمل في دفاتر الملاحظات، وفي أسئلة البحث.

أمانة

فتحت لهما الكلية أبوابها عبر برنامج سانكتشواري سكولارز، لا كملجأ عابر، بل كمنصة تكليف. كل محاضرة أمانة، وكل بحث وعدٌ بالعودة—ولو على شكل نظام صحي أعدل، أو جهاز يعمل حين يُحتاج إليه.

وفيما يواصل السودان نزفه البطيء، تلمع قصة هديل وزينب كشرارة عنيدة: دليل على أن الحرب قد تُهزم حين تتحول الذاكرة إلى معرفة، والنجاة إلى فعل، والحلم إلى خطة. هنا، في أقوى جامعات العالم، تُكتب فصول سودانية جديدة... لا تُجيد البكاء، بل تُتقن البناء

منقول بتصرف من موقع «سومرفيل»

بعيداً عن السياسة.....
قريباً من نقد المسرح

شمس الدين يونس

ملخص

يستعيد الكاتب ذكرى دراسته للمسرح عام 1984، حين قدم لهم أستاذهم مسرحية انظر خلفك في غضب لجون أوزبورن، موضحاً أن النظر إلى الماضي ليس مجرد حنين، بل موقف نقدي يكشف خيبات الإنسان وفقدان العدالة والحرية. وقد شكّل هذا العمل مدخلاً لفهم المسرح كأداة للتفكير لا مجرد وسيلة للترفيه.

يبرز الكاتب حياة أوزبورن، الذي خرج من الفقر ليصبح أحد أبرز كتاب المسرح الإنجليزي، حيث أطلقت مسرحيته تيار "الشباب الغاضب"، معبرة عن رفض الأوضاع الاجتماعية وكاشفة إحباط جيل يشعر بالخداع والتهميش. وأسهمت في تأسيس مسرح أكثر جرأة وارتباطاً بقضايا الإنسان اليومية.

يشير إلى قراءة الناقد أحمد الطيب للمسرحية بوصفها ثورة فنية عرّت القيم الزائفة، وجسدت عبر بطلها جيمي بورتر شعور الإنسان بالاغتراب والغضب من مجتمع عاجز عن التغيير. وقدمت نموذجاً فنياً يكشف التفاوت بين السلطة ومعاناة الناس.

يخلص الكاتب إلى أن المسرحية شكلت تحولاً مهماً في المسرح الإنجليزي، إذ أعادت له الجرأة والصدق، كما وصفها النقاد بأنها عمل غيّر نظرة الجمهور للمسرح. ويؤكد أن الغضب في الفن ليس ضعفاً، بل وعيٌ بالحقيقة وتوقٌ إلى واقع أفضل. لذلك بقيت المسرحية رمزاً لدور الفن في كشف الأزمات وإيقاظ الضمير الإنساني.

أنظر خلفك في غضب أو Look Back In Anger ، كان ذلك في العام 1984 ، عندما طلب منا .. أن ننظر خلفنا في غضب .. قالها أستاذنا الجميل عثمان البدوي وهو يدرس لنا مادة المسرح الإنجليزي .... ونحن لم نزل بعد طلاباً في المعهد العالي للموسيقى والمسرح... كنا قبل ذلك نرى أن هذا الخلف ..أو الماضي ، ما هو إلا حالة نوستالجيا... نسترجع فيها الماضي... نحدث عنها من هم دوننا... كما نعتقد ... أو أصغر منا سنا .... أنظر خلفك في غضب... إنها موقف و رؤية ... ويا للدهشه ... إنها عمل مسرحي لكاتب إنجليزي اسمه جون الزبون(1929- 1994)... والذي يعتبر من أكثر الكتاب تاثيراً في المسرح الانجليزي ما بعد الحرب العالميه الثانية... جون الزبون...

قبل أن يصبح مديراً مسرحياً... وممثل ... عاش في فقر مدقع.. قبل أن تجلب له مسرحية انظر خلفك في غضب 1956 شهرة واسعة... واصبح من معالم الحركة المسرحية الإنجليزية... وشكلت موجه و تيار مسرح الستينيات والسبعينيات ... وبعد أن أطلقت الصحافه مصطلح الشاب الغاضب... على جون اوزبورن....صار المصطلح (الجيل الغاضب) ..يشير إلى ... ويا للصدف .... أن أطلق بعض شباب ثوره ديسمبر 2019.. علي أنفسهم....(غاضبون بلا حدود)....Angers without boarders المصطلح الذي شكل حركة مسرح جديد ... و تيار على مسارح بريطانيا في ستينيات و سبعينيات القرن الماضي ....كما شكل الجيل الذي قاد ثورة ديسمبر على مسارح النضال في السودان المنتحر سياسياً .... إلى ماذا إذا علينا أن ننظر خلفنا في غضب... ماذا في الخلف... ضياع الإنسان...فقدان الحرية و سقوط العدالة..وفساد النظام..في ظل الغياب التام لحقوق الانسان ، جملة لا تفصيلاً كل ذلك في.... (الخلف)... أم في الخلف... قوم اضاعوا الوطن ..... هل يمكن أن نتحدث ببراءة شديدة ... لكنها لا تعني لي أي شيء... بالنسبه لي.... كل ما أعرفه هو أن الماضي لم يكن على ما يرام... العالم أدار ظهره لنا وتركنا تنهشنا الصراعات و المحن... وعلى الرغم من أنني اريد أن أقول... إلا انني لا استطيع ولكن دعونا... ننظر خلفنا في غضب .... مسرحياً على الاقل.. ونحن لم نعي الدرس الذي قال به الدكتور أحمد الطيب في مقالاته التي كتبها في ستينيات القرن الماضي .ونشرت في كتاب أصوات و حناجر و مقالات أخر ... ما كتبه في الصحافة السودانية حول (انظر خلفك في غضب) المسرحية التي هزت التقاليد المسرحية الإنجليزية و عرت القيم ... و انها مفجره- للثورة المسرحية- انها تحتوي على كل الأفعال و الأشياء التي يئس المرء من رؤيتها على المسرح... الانجراف نحو الفوضى ، واليسارية الغريزية ، والرفض التلقائي للمواقف الرسمية .... والحس السريالي للفكاهه... والاختلاط غير الرسمي وفي اساس كل ذلك .... التصميم على أن لا يموت أحد دون أن يحزنه احد.. حدد العنوان انظر خلفك في غضب الموضوع الاساسي للمسرحية بأن السودان المثالي الذي يحلم به كثيرون.. لم يكن حقيقي وان كثيراً من الخيانات العظمى.... والزيف ... كانت سبباً في الحرب ..هكذا عبر جيمي بورتر بطل المسرحية ...عن أن الاحساس الدائم بالاقتراب من .. وان المجتمع خدعه... و لم يعد الانسان قادراً على العيش داخله... وبذلك كانت مسرحيه انظر خلفك في غضب نموذجاً للدكتور احمد الطيب ، لطبقة معينة في المجتمع احتفظت بالسلطه... فالاحساس بأن تلكم الطبقه لاتشعر بعظم المسؤلية..بالالم ... لان كل شيء تغير اما (الغاضبون)... فيتالمون لان كل شيء كما هو فيشعرون بالاحباط لان المجتمع السوداني لم يمتلك القدره على التغيير... وهكذا كان التعبير وهكذا كان المسرح وهكذا كانت السياسه وانا دائما... واسمي مقالي هذا ... بعيداً عن السياسه... قريباً من الفنون .... وان الذي يغضب ما هو الا تلك القيم التي لم تثبت جدارتها... ولم تحقق ما كان يصبو إليه الجيل الغاضب ... لكل ما الخلف... من عدم القدرة على تحقيق الامنيات... ومن بناء للسودان الواحد الموحد القادر على إدارة التنوع والقادر على حفظ الإرث وهكذا تظل (انظر خلفك في غضب)... في المقابل،كما قال بذلك الناقد المسرحي كينيث تينان : «لا أستطيع أن أحب شخص لايتمنى رؤية» انظر للخلف في غضب»». ولقد وصف المسرحية بالمعجزة الصغيرة ويقول: كل الجودة بها، الجودة التي يئسنا من رؤيتها على خشبة المسرح، الانجراف نحو الفوضى، الرفض التلقائي للمواقف الرسمية، الحس السريالي للنكتة (في المسرحية وصف جيمي صديق بأنه إيميلي برونتي «الأنثى»)، الشعور بعدم وجود حرب صليبية تستحق القتال من أجلها، وحتمية بأنه لا أحد ينبغي أن يموت بدون نعي.. على أنها هي النموذج الذي انجز و غير الرؤية... الفنية... في المسرح الإنجليزي في سبعينيات القرن الماضي وسرق ثوره المسرح الإنجليزي الغاضب والمسرح الانجليزي الذي يعبر طعن قضايا الانسان أينما كان و أينما حل وهكذا كانت انظر خلفك في غضب كما قال بها ..كينث تينان...

السودان بين هدنةٍ على الورق وجوعٍ على الأرض

من يسرق السلام من أفواه الناس؟

حاتم ايوب ابوالحسن*

ملخص

يوضح المقال أن الهدنة في السودان لم تُترجم إلى تحسن ملموس في حياة المواطنين، إذ ما زالت المدن والقرى تعاني انهياراً إنسانياً حاداً، مع تعطّل المستشفيات، وإغلاق المدارس، وتدهور الخدمات والاقتصاد. وباتت الفجوة واسعة بين الاتفاقات السياسية على الورق والواقع القاسي الذي يعيشه الناس يومياً.

يشير الكاتب إلى أن الهدن غير المصحوبة بآليات تنفيذ ورقابة فعالة تتحول إلى مجرد فترات لإعادة تموضع القوى المتحاربة، مما يزيد من تآكل الثقة. كما أن تعدد المبادرات السياسية وتشتت المنابر التفاوضية يضعف الضغط الحقيقي على أطراف النزاع، ويمنحها فرصة للمناورة، بينما يتحمل المدنيون وحدهم كلفة الحرب.

يؤكد أن أي تسوية سياسية لا تعطي الأولوية للوضع الإنساني ستظل فاقدة للشرعية الشعبية، مهما حظيت باعتراف دولي. فالسلام الحقيقي يجب أن يبدأ بتأمين الممرات الإنسانية، وإعادة تشغيل الخدمات الأساسية، ودفع الرواتب، وحماية سلاسل الإمداد، لأن إنقاذ حياة الناس هو المعيار الأساسي لأي عملية سياسية ذات مصداقية.

يرى الكاتب أن مستقبل السودان يتوقف على خيارين: إما توحيد الجهود التفاوضية تحت مظلة واحدة تقود إلى وقف دائم للحرب وتشكيل حكومة مدنية، أو استمرار التشظي الذي يعمّق اقتصاد الحرب ويطيل معاناة السودانيين. ويخلص إلى أن السودان بحاجة إلى إرادة سياسية وضغط دولي حاسم لتحويل الهدنة من مجرد كلمات إلى سلام حقيقي على الأرض.

في السودان اليوم، لا تكفي كلمة "هدنة" لإطفاء نار تشتعل في البطون قبل الجبهات. البنادق قدً تخفت في بعض المحاور، لكن المدن والقرى التي تبقّت خارج خطوط الاشتباك المباشر تغرق في انهيار إنساني متسارع مستشفيات شبه معطلة، مدارس مغلقة أو مأهولة بالنازحين، خدمات منهكة، واقتصاد يتنفس بصعوبة. الفجوة بين ما يُوقّع في القاعات وما يُعاش في الشوارع لم تعد مجرد خلل سياسي بل صارت مأساة يومية.

منذ إندلاع القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، تحوّل الصراع إلى عملية إستنزاف شاملة لمقومات الدولة. ومع كل هدنة لا تُترجم إلى ترتيبات ميدانية مُلزمة وآليات رقابة فعّالة، تتآكل الثقة أكثر. الهدنة التي لا تحرسها إرادة تنفيذ، ولا تسندها ضمانات إنسانية عاجلة، تصبح إستراحة تكتيكية تعيد تموضع القوى، لا حياة الناس.

المسار السياسي — وهو الكفيل نظرياً بإنهاء الحرب وإزالة آثارها — يتعثر في بطءٍ مُنهِك. بدلاً من منصة تفاوضية موحّدة بمرجعية واضحة وجدول زمني صارم، تتكاثر المسارات وتتقاطع الرعايات. تتحرك الرباعية الدولية، لكن التوزع بين الاتحاد الإفريقي والهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد)، مع مطالب إلحاق أطراف أوروبية، يخلق ازدحاماً دبلوماسياً لا يوازيه ضغطٌ حاسم على الأرض. تعدد المنابر قد يبدو ثراءً سياسياً، لكنه عملياً يمنح أطراف الحرب مساحة للمناورة وشراء الوقت، بينما يدفع المدنيون الفاتورة كاملة.

الرهان على أن "التوازن العسكري" سينتج تسوية تلقائية رهان مكلف أخلاقياً وإنسانياً. لا سلام يولد من إرهاق الناس وحدهم. أي عملية سياسية لا تضع البعد الإنساني في المقدمة — ممرات آمنة، إعادة تشغيل المستشفيات، دفع رواتب العاملين في الخدمات الأساسية، حماية الأسواق وسلاسل الإمداد — ستظل فاقدة للشرعية الشعبية حتى لو حازت اعترافاً إقليمياً. فالشرعية في زمن الانهيار تُقاس بقدرتها على إنقاذ الحياة لا بعدد التواقيع تحت البيانات.

ماذا تخبئ الأيام للسودانيين الآن وغداً؟ في الأمد القريب، يُرجّح استمرار نمط "حرب منخفضة الشدة" تتخلله تفاهمات موضعية وهُدن هشة، مع ضغط معيشي يتفاقم بعيداً عن عدسات الكاميرات. قد يتحسن الوضع نسبياً في بعض المدن إذا ثُبّتت آلية مراقبة مشتركة وفعّالة، لكن أي تحسن سيبقى هشاً ما لم يُستكمل باختراق سياسي شامل.

أما في المدى المتوسط، فالمفترق واضح بين مسارين:

الأول، توحيد المسارات تحت مظلة إفريقية–إقليمية واحدة مدعومة بضغط دولي منسق، يفضي إلى وقف دائم لإطلاق النار، وترتيبات أمنية انتقالية، وحكومة مدنية بصلاحيات تنفيذية واضحة، وربط الدعم المالي بخطوات قابلة للقياس على الأرض.

الثاني، استمرار التشظي التفاوضي بما يرسخ اقتصاد الحرب، ويحوّل الهدن إلى أدوات إعادة انتشار، ويعمّق النزوح والهجرة، ويجعل أي تسوية لاحقة أعلى كلفة وأقل استدامة.

السودان لا يحتاج إلى مزيد من البيانات المنمقة ولا سباق وساطات متوازية. يحتاج إلى هندسة تفاوضية موحّدة، وإلى ضغطٍ دولي منسق لا يكتفي بإدارة الأزمة بل يفرض إنهاءها، وإلى أولوية إنسانية لا تُؤجَّل ولا تُساوَم. بين هدنةٍ على الورق وسلام على الأرض، يقف مصير السودانيين معلّقاً بقدرة الوسطاء على تحويل الكلمات إلى أفعال، والسياسة إلى حماية للحياة. والسلام، إن لم يصل سريعاً إلى الأحياء المنسية والقرى البعيدة، سيبقى عنواناً جاذباً... بلا مضمون.

* كاتب سوداني

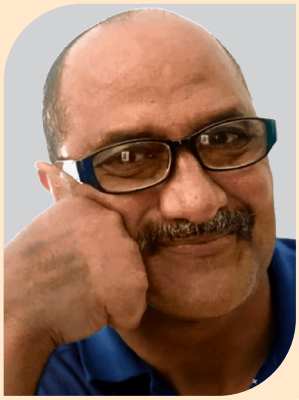

التعليم في السودان

من البندقية إلى القلم.. بناء الإنسان يبدأ من الطفولة

عثمان يوسف خليل

ملخص

يؤكد المقال أن التعليم هو الأساس في بناء الأمم ونهضتها، خاصة في الدول التي تعاني من الحروب والأزمات مثل السودان. فالتعليم يمثل السلاح الحقيقي لإعادة بناء الإنسان والمجتمع، وهو الطريق نحو التنمية والاستقرار.

يوضح أن التعليم يسهم في مكافحة الفقر وتعزيز الإنتاج وبناء مؤسسات قوية، بينما يؤدي الجهل إلى انتشار التخلف والأزمات. لذلك، فإن الاستثمار في التعليم هو استثمار في مستقبل المجتمع، لأنه يحمي الأجيال من الوقوع في دائرة الفقر والتهميش.

يفيد بأن قطاع التعليم يعاني في السودان من تحديات كبيرة، مثل ضعف البنية التحتية، وهجرة المعلمين، وتوقف الدراسة بسبب الحرب. وقد حُرم آلاف الأطفال من التعليم، مما يهدد مستقبل البلاد ويزيد من تعقيد أزماتها.

يرى الكاتب أن الحل يبدأ بالتركيز على تعليم الأطفال، ومحو الأمية، وإصلاح المناهج، وتعزيز قيمة التعليم في المجتمع. فبناء الإنسان منذ الطفولة هو الأساس لنهضة السودان، وجعل القلم بديلًا عن البندقية هو الطريق الحقيقي لمستقبل أفضل.

مقدمة:

منذ أن وُجد الإنسان على وجه الأرض ظل التعليم هو السلاح الأسمى لبناء الحضارات وتنمية الأمم. فما من دولة نهضت من تحت ركام الفقر والحروب إلا وجعلت من المدرسة منارة ومن القلم درعًا وسيفًا. والسودان، وهو يواجه اليوم أزمات متشابكة من نزاعات وانقسامات وتدهور اقتصادي، يقف أمام سؤال جوهري: كيف نجعل التعليم السلاح الأمثل لإعادة البناء والتنمية؟ ومن أين يجب أن نبدأ؟

العلم منارة التنمية والجهل عدوها:

"العلم ينير سماء الكون"؛ ليس مجرد بيت شعر، بل حقيقة جليّة أثبتها التاريخ. فالمجتمعات التي استثمرت في التعليم صنعت اقتصادًا متينًا، وأقامت مؤسسات عادلة، وأنتجت أجيالًا قادرة على الإبداع والتجديد. "العلم يرفع بيتًا لا عماد له"؛ يرفع الإنسان من الفقر إلى الكرامة، ومن العجز إلى الإنتاج.

وعلى النقيض، فإن "الجهل يهدم بيت العز والشرف". بالجهل تتفشى الأمراض، وتنتشر العصبيات، ويُستباح العقل، ويصبح المجتمع هشًا أمام أي أزمة. الجهل لا يسرق فقط حاضرنا بل يسرق مستقبل أطفالنا أيضًا، ويجعلنا نعيش أسرى دائرة مفرغة من العوز والحرمان.

السودان على مفترق طرق: الحرب على الجهل لا على المواطن الغلبان..

يعيش التعليم في السودان أزمات متلاحقة: مدارس بلا مقاعد أو كتب، بنية تحتية متهالكة، مناهج جامدة، ومعلمون يتركون الساحة بسبب ضعف الأجور أو هجرة العقول. يضاف إلى ذلك أثر النزاعات التي شردت آلاف الأطفال وحرمتهم من حقهم في مقاعد الدراسة.

وسط هذه الصورة القاتمة، يجب أن ندرك أن الحرب الحقيقية ليست على "المواطن الغلبان" الذي وجد نفسه ضحية الفقر وقلة التعليم، بل على الجهل الذي كبّله. الفقير ليس عدوًا، بل هو الوقود الذي يجب أن نرفده بالعلم ليصبح جزءًا من الحل لا أسيرًا للمشكلة.

من أين نبدأ؟

إذا كانت النهضة تبدأ من الإنسان، فإن بناء الإنسان يبدأ من الطفولة. هنا تكمن نقطة التحول الكبرى:

- الطفولة المبكرة: الاستثمار في مرحلة ما قبل المدرسة والتعليم الأساسي هو حجر الأساس. فالعقل الذي يُبنى في السنوات الأولى هو أكثر استجابة للتعلّم، وأقدر على الإبداع لاحقًا.
- محو أمية الكبار: لا يكفي أن نؤمّن التعليم للأجيال الجديدة فقط، بل يجب أن نعالج تراكمات الماضي. محو الأمية يفتح أبوابًا جديدة للكبار ليشاركوا في التنمية، ويكسر سلسلة التهميش.
- تغيير الثقافة المجتمعية: علينا أن نصنع قيمة جديدة للتعليم. أن يكون "القلم مكان البندقية" في العقل الجمعي. الإعلام والفن والقدوة المجتمعية يجب أن تعيد الاعتبار للعلم، ليصبح النجاح مرتبطًا بالشهادة والمهارة لا بالسلاح ولا بالولاء الأعمى.
- إصلاح المناهج: من الضروري أن تخرج من دائرة التلقين والحفظ لتدخل فضاء المهارات الحياتية والتفكير النقدي، وغرس قيم المواطنة والعيش المشترك. عندها فقط سنصنع جيلًا يعرف كيف يبني لا كيف يهدم.

خاتمة:

إن معركة السودان الحقيقية ليست معركة سلاح ولا معركة موارد، بل معركة تعليم ومعرفة. النصر فيها يبدأ من الفصل الدراسي ومن الطفل الذي يتعلم أن يكتب اسمه ويفكر بحرية. رهان السودان يجب أن يكون على الإنسان السوداني، من طفولته وحتى شبابه، لأنه هو وحده القادر على إعادة بناء ما تهدّم. وقديماً قال الشاعر:

العِلمُ يرفع بيتاً لا عماد له
والجهل يهزم بيت العز والشرف

ولعلنا نختم كما بدأنا: "العلم ينير سماء الكون"، فلنجعل نور العلم يبدّد ظلام الجهل، ولنجعل من القلم منارة وطن ينهض من جديد.

حكاية بيئية (25)

أم نعيـــم

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

تروي حكاية «أم نعيم» مأساة قرية سودانية أنهكها التصحر والحرب والإهمال، حتى تحولت من موطن للحياة والإنتاج إلى مكان مهجور لا يسكنه سوى عجوز وحيواناتها. كانت القرية يوماً محطة نابضة بالحياة بفضل الزراعة والصمغ العربي والسكة الحديد، لكن عوامل الطبيعة وسوء الإدارة قطعت شريانها الحيوي، فهاجر أهلها وبقيت شاهدة على زمن النعيم الزائل.

تجسد «أم نعيم» العلاقة القاسية بين الفقر والتصحر، حيث يؤدي تدهور الأرض إلى الجوع والنزوح، ويزيد الفقر بدوره من استنزاف الموارد. وقد ساهم سوء استخدام الأرض، والجفاف المتكرر، والتهميش التنموي في تسريع انهيار البيئة والاقتصاد المحلي، ما جعل القرى الجافة في السودان وأفريقيا تواجه مصيراً مشابهاً من التدهور والهجرة.

تفاقمت الأزمة بفعل «الأثافي الأربع»: الفقر، الجهل، المرض، والفساد، حيث أدى إهمال قطاعات الإنتاج وتعطيل البنية التحتية إلى تسريع تفريغ الريف من سكانه. كما أسهمت النزاعات والحروب في تعميق التدهور البيئي والاجتماعي، بينما ظل الفساد عاملاً خفياً يدمر فرص الاستقرار ويحول الموارد إلى أدوات صراع بدلاً من أن تكون وسائل تنمية.

تبلغ الحكاية ذروتها مع عودة شباب غرباء إلى القرية، ليس لإحيائها، بل بحثاً عن معادن نادرة كالليثيوم والكوبالت المدفونة في رمالها، ما يكشف أن «أم نعيم» لم تكن فقيرة، بل منسية. وبين أمل العجوز في عودة الحياة وخوفها من استغلال جديد، يبقى السؤال معلقاً: هل تعود القرية لأهلها، أم تصبح ضحية لسباق الموارد في عالم لا يرى في الأرض إلا ثروتها؟

. ناس (أم نعيم) سلام.
- حبابك.. لاكين وينهم الناس؟.. وقول أم نعيماً زال.
. قدر الله يا بت الحلال.
. الله ما بظلم عبيدو.. ده كلام محال..
دي سُواة غبا.. عُميان رجال..
دفننونا ذلة ومسغبة.. خلونا لي الجوع والرمال.

تحسها ثوباً بالياً تهرأت أطرافه، ليُحدِث فيه الضغط المتزايد ثقوباً وفتوقاً تتزايد في كل يوم، حتى ليصعب الأمر على من يحاول الرتق والمعالجة. ككل القرى في الأراضي القاحلة وقفت (أم نعيم) تحكي مأساة الريف السوداني عامة، وإنسانه (المسكين)، قبل أن تزيده الحرب الدائرة الآن (مسكنة) واهمالاً.

وعن النعيم الزائل هنا تحدثك المدرسة المهجورة، بيوت المحطة المتهدمة، وغير بعيد عن القرية قضيب السكة الحديد المدفون تحت الرمال، وهذه العجوز، عنوان القرية، ولسان حال أهلها. وهي التي فضّلت هوان البقاء على جرح النزوح. شاركتها الصمود ثلاث معزات وحمارة كحيانة، وكلب (صامد)، ينبح في الفراغ ليلاً ونهاراً، معلناً عن حياة خبت، حتى خبا صوته. وها هو اليوم يجد من ينبح عليهم. فقد كان في استقبال مجموعة الأبناء العائدين إلى ما تبقى من جغرافيا الماضي القريب، ولم يجدوا بشرياً إلا العجوز.

(أم نعيم) إستحقت الاسم حين كان النعيم يأتيها من محيطها، ويخرج من عندها، حين كان شريان الحياة يمر من هنا، تعبّر عنه صافرة حنينة. الشريان الذي لم ينقطع، بل تم تمزيقه (قصداً) بفعل فاعل. كانت ذات نعيم حين كان أهلها يزرعون ما يكفيهم ويزيد، ويسعون قدر ما يحتاجونه من بهائم، بيد أن وقوع القرية قريباً من مواقع إنتاج الصمغ العربي جعلها محطة تجميع وترحيل عبر السكة الحديد، وسوق محاصيل له إسمه.

يجن المناخ، يشحذ أسلحته الفتّاكة، تهجم الرمال، تهرب الغيوم، يقل الانتاج، تموت السوام، وتنعدم أسباب الاستقرار، ويحل الفقر، وينزح البشر. إنها معادلة قاسية التراكيب، صعبة الحلول، تلك التي تربط الفقر والجوع والتصحر. ففي جميع أرجاء الكوكب تتحوّل الأراضي الجافة إلى صحاري بسبب الفقر والإدارة غير المستدامة للأراضي، وقد أضيف مؤخراً تغيّر المناخ كمسبب آخر. وفي الشق الثاني من المعادلة يفاقم التصحر الفقر، ويؤدي إليه. وتبدو القضية أكثر وضوحاً في (أم نعيم) وكل القرى الواقعة في حزام الاهمال التنموي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يشكل تدهور الأراضي الجافة عقبة كؤود تعوق القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتقوِّض الجهود المبذولة لكفالة الإستدامة البيئية، وتحقيق الهدفين الأولين من أهداف التنمية المستدامة (لا فقر.. لا جوع).

في الأصل تصنّف الأراضي القاحلة الجافة هامشاً إيكولوجياً واقتصادياً واجتماعياً يعيشه ساكنوها تحت تهديد التصحّر، والنزاعات وحروب الموارد، وفي بعض المناطق يتكدس النازحون البيئيون، فيزداد الضغط على الموارد المهددة أصلاً بالنضوب. وتقف معالجات (المركز) عاجزة، فتتصاعد مفردة (التهميش) لتنشر في الأجواء تهديداً أمنياً تنداح نيرانه لتحرق وطناً بأكمله.

بدأ الحديث عن التصحر لدينا منذ أربعينات القرن الماضي، فقد خلصت دراسة صيانة التربة (1944) إلى أن تدهور التربة والتصحر يعود أساساً لسوء إستخدام موارد الأرض، أكثر من كونه نتيجة لتغير المناخ، الذي يعد عاملاً ثانياً في زيادة حدة التصحر. كما كتب أ. ب. استبنق (1952) كتاباً هاماً حول زحف الصحراء في السودان ومناطق أخرى في أفريقيا، ذلك إبَّان دراسته لتدهور الغطاء النباتي. ويُذكر أن موجات الجفاف القاسية اجتاحت السودان من (1967) إلى (1973)، ومن (1984) إلى (1985)، وأعقبتها موجات جفاف أقل متسببة في انتشار المجاعة ونزوح البشر.

يقولون أن الأثافي ثلاث، ولو كانت إثنتان لانكفأ القدر بما يحمل لتنطفئ النار. ولو أنها زادت عن ثلاثة لضاق مدخل الهواء المساعد على الاشتعال، ولقلّت مساحة الوقود. والمعروف أن مفردة (أثافي) من عائلة الجنس الجمعي، عير معروف لها مفرد، وهي ترتبط - دائماً - بالرقم ثلاثة. أما قِدْر البيئة السوداني فهو كقِدْر البيئة

في دول العالم الثالث، والأفريقية خاصة، إذ ظل منذ زمن بعيد يغلي فوق نار التخلُّف، متوهطاً على الأثافي الثلاث (الفقر والجهل والمرض). بيد أن حركة الغليان قد زعزعت القدر، فأبى ساسة هذا الزمان إلا أن يضيفوا الرابعة (الفساد). فقد أهمل قطاع الصمغ العربي في هذه النواحي، وتعطلت صافرات القطار، لتزداد وحشة المكان.

يتخذ الفساد شكل التدمير الهادئ والمخطّط لكل ما من شأنه رفاه المواطن المحلي، الأمر الذي ساعد على زيادة وتيرة الهجرات من الريف إلى المدن، وإلى الدول الأخرى، في أكبر عملية تحول ديموغرافي بمناطق الإنتاج. كما ظلت الحروب والنزاعات حول الموارد سلاحاً خفياً في أيدي المفسدين الكبار، يمنحهم فرصة الإستئثار بموارد البلدان فيما يشبه ما كان يحدث في عهد الإستعمار سافر الوجه وواضح المعالم، حين كان العالم الأول يسيطر سياسياً على دول العالم الثالث.

أما ما يمارس من إفساد بيئي هنا وهناك، فقد ظل البعض بمن في ذلك أصحاب إتخاذ القرار من السياسيين يرونه غير ذي شأن، لأن البيئة في نظرهم، وكما يزين لهم الأمر بعض أصحاب المصالح من أهل الخبرات العلمية، قادرة على إعادة تأهيل منظوماتها بشكل طبيعي. لكن الأمر زاد عن حد قدرات المعالجات الذاتية لعدد من النظم البيئية. وبات كُل من يجد فرصة في الموارد لا يلتفت إلى حاجات الآخرين ، دع عنك حاجة النظام البيئي. ولن تجد من يبادر لمحاسبة نفسه، فذلك أمر عسير، والشاهد أن الدول العظمى ما تلبث أن تتنصَّل من تعهداتها بالعمل وفق الإتفاقيات التي تؤكد مغالاتهم في إهلاك البيئة، ما يؤكد الحاجة لتوطين الأخلاق البيئية، قبل إعادة توطين أهل (أم نعيم) أحد أجندة الشباب الذين حلوا بقريتهم اليوم بعد غياب طويل. أما الأساس فهو ما ستسفر عنه الأيام.

ولأن مقولة العجوز (الله ما بظلم عبيدو) حقيقة لا مراء فيها، وهي بحكمتها وخبرة السنين كانت تنتظر اليوم الذي يعود فيه أهل (أم نعيم) إلى ديارهم، وأن تعود صافرة القطار لتعلن عن إنبعاث الحياة في النواحي من جديد. إذ أن احلامها ورؤاها تقول بذلك، وهي رؤى لا تخطئ.

بح صوت الكلب من النبيح، وحين لم يعره أحدهم إنتباهاً إنزوى في (مسكنة) بالقرب من صاحبته التي ظلت تراقب العائدين المحملين بعدد من الصناديق الخشبية، والأثاثات والحقائب، ما يعني أنهم سيقيمون بالقرية، ولو إلى حين. لكنها لحظت أنه ليس في معية الشباب العائدين ولا إمرأة واحدة، وأنهم نصبوا خياماً وسط البيوت، وركّبوا أجهزتهم. وجاءوا إليها بالكثير من الطعام، كما أطعموا الكلب والأغنام من قشور الفواكه وبقايا الخضار الذي كان بحوزتهم. وما هي إلا أيام حتى وصل المزيد من السيارات والآليات و(الوجوه الغريبة). كانوا ينقلون الكثير من الرمال إلى آلياتهم. فأدركت العجوز أن سر العودة يكمن في هذه الرمال. شاب فرحتها بعودة هؤلاء شيء من خوف. وتساءلت في نفسها إن كانت الرمل هنا نفيسة إلى هذه الحد، لما لم ينتبه للأمر المسؤولون قبل أن تندلع الحرب؟

هي لن تدرك أن رمال قريتها تحوي الليثيوم والكوبالت وغيره من العناصر الأرضية النادرة، التي باتت المكوّنات الرئيسة لبطاريات السيارات الكهربائية والهواتف الذكية وأنظمة الطاقة المتجددة، الأمر الذي يسيل لعاب كل من يدرك هذه الحقيقة. إنه الاقتصاد الذي يواكب التحولات العالمية في المعادن والطاقة النظيفة. والسباق نحو المعادن التي تحدد ملامح الطاقة والصناعة المستقبلية.

لم تدرك العجوز أن (أم نعيم) كانت تحت المراقبة الدقيقة من قبل المهتمين بالأمر، وحين اندلعت الحرب إنقطع بهم السبيل، لكن ها قد عادوا، وإن لم تقف لعلعة الرصاص بعد.

هل يعود الأهالي، أم أن هؤلاء هم أهل (أم نعيم) الجدد؟

هل ستعود صافرة القطار؟

هل تعود (أم نعيم) محطة إنطلاق لمنتوج الصمغ العربي أو التراب؟

هل يعود الهشاب، ليحل محل هذه الخراب؟

هل تعود (أم نعيم)؟

بل هل هو (نعيم) حقاً أم أنه مجرد حلم يمكن أن تصحو منه العجوز في لحظة ما؟

ونلتقي في حكاية جديدة من بيئتي

القمة السودانية في المنفى...

ملعب أماهورو بكيغالي يحتضن الديربي التاريخي بين الهلال والمريخ

ملخص

تتجه أنظار عشاق كرة القدم السودانية مساء الثلاثاء السابع عشر من فبراير نحو العاصمة الرواندية كيغالي، حيث يحتضن ملعب «أماهورو» التاريخي فصلاً استثنائياً وغير مسبوق من فصول القمة السودانية التي تجمع بين قطبي الكرة الهلال والمريخ، وتأتي هذه المواجهة المرتقبة ضمن الجولة الخامسة عشرة المؤجلة من الدوري الرواندي الممتاز لموسم 2025-2026، في واحدة من أكثر المباريات المنتظرة جماهيرياً، ليس فقط لكونها ديربي سوداني تاريخي، بل لأنها تُلعب خارج الأراضي السودانية في ظل الظروف الراهنة.

أفق جديد

حيث تتجاوز في أبعادها التنافس على النقاط الثلاث لتصبح تظاهرة رياضية وإنسانية تجسد صمود الرياضة السودانية في وجه الظروف القاسية التي تمر بها البلاد، حيث اختارت رابطة الدوري الرواندي توقيتاً مثالياً عند الساعة السادسة والنصف مساءً لإقامة هذا الديربي الذي يحمل عبق الخرطوم إلى قلب شرق أفريقيا.

وتحمل المواجهة طابعًا خاصًا، إذ يُعد الفريقان قطبي الكرة السودانية وصاحبي النصيب الأكبر من الألقاب المحلية؛ حيث يتصدر الهلال قائمة الأكثر تتويجًا بلقب الدوري السوداني بـ31 بطولة، مقابل 19 لقبًا لغريمه المريخ، ما يجعل الصراع بينهما ممتدًا عبر عقود من المنافسة الشرسة.

يدخل الهلال أم درمان هذه الموقعة وهو يعيش أزهى فتراته الفنية تحت سماء رواندا حيث تأهل الي دور الثمانية من بطولة دوري ابطال افريقيا بعد تصدر مجموعته والتي ضمت فرق كبيرة وعريقة مثل صن داونز الجنوب افريقي ومولودية الجزائر ولوبوبو الكونغولي كما انه يتصدر جدول ترتيب الدوري الرواندي بنسبة فوز مرعبة بلغت 75% بعد أن حقق اثني عشر انتصاراً منها 9 انتصارات متتالية وتعادلين مقابل خسارتين فقط من أصل ست عشرة مواجهة خاضها، وقد أظهر الهلال شراسة هجومية منقطعة النظير بتسجيله واحداً وأربعين هدفاً مما يجعله القوة الضاربة الأولى في المسابقة الرواندية، ولم يقتصر تميز الهلال على النتائج الرقمية بل امتد ليشمل جودة الأداء الفني والقدرة على فرض الإيقاع سواء داخل القواعد أو خارجها حيث لم يتلق أي خسارة في مبارياته التي لعبها بعيداً عن ملعبه الافتراضي.

وفي المقابل يدخل المريخ اللقاء وهو يحتل المركز الرابع برصيد يترجم حالة من التوازن والصلابة الدفاعية حيث حقق تسعة انتصارات وسبعة تعادلات مقابل هزيمتين فقط، وبالرغم من أن مردوده الهجومي أقل نسبياً من غريمه بتسجيله عشرين هدفاً إلا أن المريخ أثبت قدرة فائقة على إدارة المباريات الكبيرة والخروج بنقاط ثمينة بفضل انضباطه التكتيكي العالي وخبرة لاعبيه في التعامل مع الضغوط الجماهيرية والإعلامية التي تصاحب مباريات القمة دائماً.

واشاد الصحفي حمزة نكوتو بصحيفة نيو تايمز الرواندية بالتجربة الفريدة التي شهدها الدوري الرواندي لكرة القدم بمشاركة الهلال والمريخ وقال ان وجود العملاقين السودانيين في الدوري الرواندي لم يكن مجرد استضافة اضطرارية لفرق تبحث عن ملعب بديل بل تحول إلى مشروع نهضة كروية شاملة أعادت رسم ملامح المنافسة في رواندا بالكامل، فقد أدى انخراط الهلال والمريخ في المسابقة المحلية إلى رفع المستوى الفني بشكل تصاعدي وأجبر

الأندية الرواندية العريقة مثل «آبري» و«رايون سبورتس» و«بوليس» على تطوير منظوماتها التدريبية والبدنية لمجاراة النسق العالي الذي يفرضه القطبان السودانيان، ولم يقتصر التأثير على الجانب التنافسي المباشر بل امتد ليشمل العقلية الكروية السائدة في شرق أفريقيا حيث قدم الهلال والمريخ نموذجاً عملياً في كيفية إدارة الأزمات والاحترافية في التحضير للمباريات القارية، إذ يواصل الهلال تألقه في دوري أبطال أفريقيا انطلاقاً من معسكره في كيغالي وهو ما جعل اللاعب الرواندي يدرك أن النجاح القاري ليس حلماً بعيد المنال بل هو نتاج عمل مؤسسي وانضباط تكتيكي يشاهده ويحتك به أسبوعياً في مباريات الدوري المحلي.

كما أنها كشفت الفجوة الفنية بين الأندية المعتادة على منصات التتويج الأفريقية والأندية الطامحة، لكنها في الوقت نفسه وفرت فرصة ذهبية للتعلم الميداني والاحتكاك بمدارس كروية تمتلك إرثاً يمتد لعقود، فالقمة السودانية في كيغالي أصبحت بمثابة «ماستر كلاس» في كرة القدم الأفريقية حيث يبرز فيها سرعة اتخاذ القرار والكثافة البدنية العالية والقدرة على استغلال أنصاف الفرص، وهي مهارات بدأت تتسرب تدريجياً إلى أداء الفرق الرواندية التي بدأت ترفع من جودة انتدابها للاعبين ومن صرامة خططها الدفاعية، كما أن الحضور الجماهيري الكثيف من الجالية السودانية والمشجعين الروانديين المتعطشين لرؤية كرة قدم عالية المستوى أضفى صبغة تسويقية وإعلامية غير مسبوقة على الدوري الرواندي مما وضعه تحت مجهر المتابعة القارية وجذب إليه أنظار وكلاء اللاعبين والمستثمرين في المجال الرياضي.

خارج حدود المستطيل الأخضر كانت القمة السودانية في المنفى بمثابة رسالة صمود قوية للعالم مفادها أن الروح الرياضية السودانية لا تنكسر وأن الهوية الكروية للبلاد قادرة على الازدهار حتى في أصعب الظروف، وقد تحولت ملاعب رواندا إلى ملتقى اجتماعي وثقافي يربط بين الشعبين السوداني والرواندي وخلقت نوعاً من التمازج الرياضي الذي سيبقى أثره طويلاً حتى بعد عودة الأندية إلى ديارها، فالتجربة السودانية في رواندا كانت رحلة لبناء جسور جديدة وتطوير بيئة كروية كاملة، إذ ساهم وجود الهلال والمريخ في تحسين البنية التحتية والمرافق الرياضية التي تسعى رواندا لتطويرها لتصبح مركزاً رياضياً إقليمياً، وبينما ينتظر الجميع صافرة البداية في ملعب أماهورو يدرك المتابعون أن الفائز في هذه الموقعة لن يكون فقط الفريق الذي يسجل أهدافاً أكثر بل هي كرة القدم الأفريقية التي استطاعت أن تحول محنة اللجوء الرياضي إلى منحة للتطوير والارتقاء والتميز، لتبقى ذكرى هذه القمة محفورة في ذاكرة الكرة الرواندية كأحد أهم المنعطفات التاريخية التي غيرت سقف طموحاتها للأبد.